

Tez el yazması

94  
10-9

ΣIV

Süleyman ve ...	
KİŞİ	AMCA ZADE
Yeni	HÜSEYİN PASA
Eski Kapı No	417



# شرح الارشاد للعلامة الشهيد عصفه

على مقتضاها



الرحمة من شرح الارشاد  
على مقتضاها  
بمقتضى روحه

وفى سلم ملك الفقيه الامام ربه الفقه الاولاد  
حبيب بزم يوفى بحقوقه جميعا الله تعالى بينهم  
في مقصد صدق وحقه اذ اكل المقعد  
بمنه وجوده

هذا النسخة مكتوبة في قسط الساجد

اراجم في حلق السهراني اورده جاريته  
بيع الارباب

التحقيق من لسانه الالكاف  
ما ذا طلبت من العلوم اجلت  
وامرؤ تقطعه اذ لم تلحق  
فاجلت منها مقيم الاستن

قالوا في فناءنا فاعلم  
بما لا يضرنا في فناءنا

فقد علمت من فناءنا فاعلم  
بما لا يضرنا في فناءنا

الغدير الذي هو السراج المنير

فقد علمت من فناءنا فاعلم  
بما لا يضرنا في فناءنا

فقد علمت من فناءنا فاعلم  
بما لا يضرنا في فناءنا



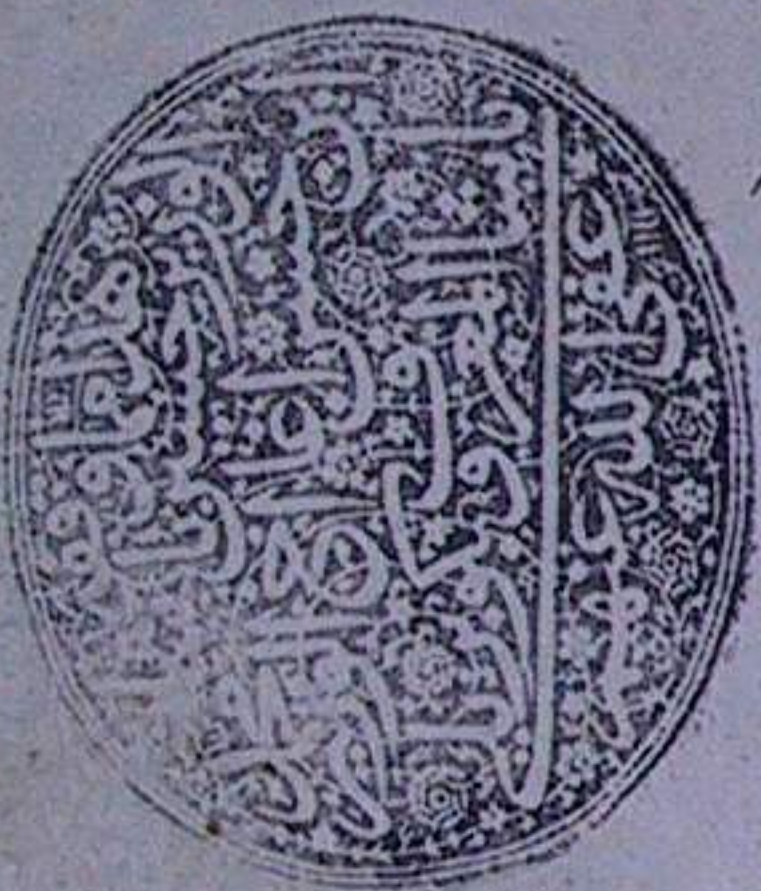
هذا مقدمه من فناءنا فاعلم  
بما لا يضرنا في فناءنا

هذا مقدمه من فناءنا فاعلم  
بما لا يضرنا في فناءنا



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
أَحْسَنُ خَيْرٍ يَكُونُ مِثْلًا لِمَنْ يَتَّبِعُهُ الْيَقِينُ أَنْفَ وَأَحْسَنُ زَمْرٍ يَقُوفُ  
مِنْهُ حَيْثُ يَنْزِلُ اللَّطَائِفُ حَمْدُ اللَّهِ الَّذِي نَضَعُ التَّحْقِيفَ فِي الْكَلَامِ مِنْزِلًا  
الْمُحِيطُ فِي الْهَيَاكِلِ وَوَجْهُ دَقَائِقِ عَنْ صَائِرِ الظُّفُفِ فَإِنَّهُ أَنْفَعُ  
الْمَقْشُورِ وَأَهْدَى إِلَى الْمَقْصُودِ وَأَمْرٌ وَأَصْلُوحٌ وَالتَّسْلِيمُ عَلَى مُحَمَّدٍ  
الْمُبْعُوثِ مِنْ سَرَواتِ الْقِبَالِ الْمَنْفُوتِ بِتَوْحِيحِ الْبَرَاهِيقِ وَالتَّقِيحِ  
أَلْدَلَالِ وَعَلَى آلِهِ وَاصِحِيهِ أَتَزِينُ بِهِمُ الْأَعْرَابَ فِي رَفْعِ الْأَسْلَامِ  
وَالْبِنَاءِ فِي كَسْرِ آدَاهِ الْكُفْرِ وَالظُّلَامِ **وَبَعْدُ** فَإِنْ نَضَبَ الْعُلُومَ  
رَفْعًا وَأَعْظَمَهَا نَفْعًا وَاحِدَةً بِصِفِ الْخَوَاطِرِ وَأَوَّلًا بِالْإِفْتِاحِ  
فِي الدَّفَائِزِ هُوَ عِلْمُ الْأَعْرَابِ لِكُونِهِ مَنَاطًا لِلدِّينِ الْقَوِيمِ وَمَدَارًا لِلْهَيْطِ  
الْمُسْتَقِيمِ وَمَوْرِدًا فِي كُلِّ شَيْءٍ غَايَةً الْإِيْقَانِ لَا يَسْتَمِ فِي كَلَامِ اللَّهِ  
الْمَنْزِلَ الْمُسْتَعْمَى بِالْوَأْنِ الْعُمُومِ عَوَائِدُهُ وَشُمُولِ فَوَائِدِهِ قِبَارِي إِلَى كَمَلِ  
طَلَابِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَنَانِ الْإِعْتِنَاءِ إِلَيْهِ مَرْوْفًا وَإِنْ تَخَذُوهُ دَانَا  
لَطِبَ عَنْهُمْ مَأْنُوسًا كَمَا لَوْفًا ثُمَّ أَنْفِي طَالَمَا رَأَيْتُ الْمَخْتَصِرَ الْمُسَوِّدَ إِلَى الْأَمَامِ  
الْهَامِمِ كَشَافِ الْمَشْكَلاتِ حَلَّالِ الْمُعْضَلَاتِ اسْتَارِدْنَا اسْتَارِدَ  
الْعَالِمِينَ إِنْشَانِ عِبُونَ الْعَالَمِينَ سَعْدَ الْمَلَّةِ وَالِدِينَ الْتِفَازِ زَانِي  
نَعْمَةٍ اللَّهُ بِغُفْرَانِهِ وَتَوَّاهُ بِحُبُوحَةِ جَنَانِهِ وَكَانَ مُتَمَلِّيًا عَلَى غَرِّ

البقواليد ومنطقا على در الزاوية وكان في بعض الفاظ النفاذ كجاء  
 ايماء وتبديد واطلاقا فيقتل لا تعيب فاجبت فرعي ان اشرحه نرفا  
 بحفظ خفا، ويهين رموزه وانشارته واما، في طيني بقوله  
 اراك على شفا خطره منول بما اودعت راسك من فضول  
 وكنت فيما بين اقدم جلاوا وخرافى الى ان اشار الى من يتبصده  
 رتبة الدين والدنيا ويتطاطا دون سرادق جلالة رقاب الامراء  
 والوزراء وهن حضرة اصيف العبد كل سليمان وملاذ اهل العالم  
 بعدله واحسانه رافع مراتب العلم الى الغاية القصوى فاعلم مصالح  
 ارباب الدين والدنيا المنصورين السماء المنطرة على الاعلاء الامير  
 الاعظم **شاهي مكن** ما در لا زال النادى عليه لامعة على صفات  
 الايام والظباب دولته حروطة باوتاد الخلود والدوام  
 فانه هو الذي يتلأ لاء بين الامراء تتلأ لواء الشمس في افق السماء  
 فامر جوم من كرمته ان يسكت عن مواظتي في جمع ذلك كل لسان  
 ومنع عن اصباتي بالتخطئة كل انسان فاني بالفيضان لمعرف  
 والخطايا لمعرف ففسدت فيه على مقتضى اشارته وشرحت له شرحا  
 وافيا حل عبارته ما وسميته بالارشاد في شرح الاسماء فاجاب  
 بحمد الله كما رضيه العروب والطباع وشره له لاذ ان والاسم والسماع

[illegible]



من البصير في المباحي لا  
لاختصاصه بقلته بالبادر في  
على السامع ولو جوب شمول  
صرف الجميع واحدا اعتبارا  
صفيته فيصدق عليه الحمد  
و يتبين كذا في قوله

٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

ان الله بين الجحيم وبين الجنة اللغوى والكل اللغوى عظمى من وجهه ويبقى الحمد للكل  
 والرحمة اللغوى وبين الكفر والرحمة اللغوى عظمى من وجهه ويبقى الحمد للكل  
 الكلام في الجحيم بين الجحيم والكل اللغوى عظمى من وجهه ويبقى الحمد للكل  
 الله اعلم الآلهة معصية عن الله اللغوى عظمى من وجهه ويبقى الحمد للكل  
 صفت الفوق وصل على الحق المحقق مع كونهم  
 هو الفوق وصل على الحق المحقق مع كونهم  
 الوصل المعبد فضيلة وتفسير الحمد  
 عن توكيد فضيلة وتفسير الحمد  
 الما فاضلا والحمد لله

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, showing some fading and wear.

في هذا الخطاب  
كما ذكر في المتن في كلامه الشريف  
الاعراب يثبت بكل حرف من اجزاء الكلام



يحيى بن يحيى بن قيس بن ابي ابي القاسم الاثافي قدس الله روحه في قولهم اراك  
 والاضافة بيانية فخص عليه في فتح المفتح وفيه تحت اذ القوم  
 مضمون بان الاضافة البيانية مشروطة بان يكون بين المضاف والمضاف  
 اليه محرم وخصوص من وجه على غلط فاحتمل نفسه ومنها ليس كذلك ولذا  
 تراهم يحررون بان الاضافة في قولهم سجد جامع لامية اذ الاول  
 اعم والآخر اخص مطلقا او الجامع في اللفظ لا في البناء والاضافة  
 والمعنى ههنا ان الله عز وجل جعل سبب كلامه الكريم وقرآن العظيم  
 علم الخو رفيع العدر عظيم الشأن وذكر ان كلامه اعلى واجل من كل كلام  
 وهو مع جلالته يتوقف فهم معانيه على علم الخو فصار علم الخو بهذا الاعتبار  
 رفيع المقدار عظيم الاعتبار قال صاحب الكشاف في قوله تعالى  
 ان الله يري من المؤمنين ورسوله ويحكم ان اعوايا سمع رجلا يقول يا  
 بحر رسول فقال ان كان الله يرنا من رسوله فانما نرى قد ذكرنا الرجل  
 عند عمر رضي الله عنه فحكى الاعرابي قوله ففندة كذا امر عمر رضي الله عنه  
 بتعليم العربية ويروي ان ابا الاسود الدلي قال قلت على  
 علي رضي الله عنه فرايت منكرا فقلت فيم تنكر يا امير المؤمنين قال  
 انه سمعت سبلد لمخافاوت ان اصنع في اصول العربية شيئا يكون  
 حافيا للناسنة عن الخطا قال نعم اني سمعته فيها باسم الله الرحمن الرحيم

العلام

العلم في قولهم اقسامهم من فعل و حرف قال باسم ما انما عن المسمى والفعل  
 ما انما عن الفاعل والوف ما انما عن معنى في غير بس باسم ولا فعل وقد كان  
 في الحقيقة منى من السجدة ايضا فقال الخ هذا الخ و اعلم ابا الاسود  
 ان الاسماء لثمة فاما هو ومعه منى ليس بظاهر ولا مضمرة قال ابو الاسود  
 جمعت شيئا وعوضتها عليه كانت تلك الاشياء حروف النصب ان  
 وان كان وليست ولعل لكن لم اذكر لكن فقال لم تركتها فقلت لم احسبها  
 منها فقال هي منها في ذواتها بحلة فهذا العلم علم جليل فوايده جليل موايد  
 لا يد جرح العلم الاسلامي الا وهو محتج اليه فوايده جليل موايد  
 فتوكله مرفوع البناء استعارة بالكناية وتخييلية شبه الخو بشئ له  
 بناء فاقبست له الرفع تخيلا منصوبا للواء منصوب مفعول لث  
 جعل على غلط قوله تعالى فجعلنا هبسا منشورا على ما نص عليه صاحب  
 الكشاف اي جعله جاعلا لرفع البناء ونصب اللواء او جعله منصوبا  
 للواء على انه مفعول بعد مفعول وجعله صنعة فروع البناء بخيف لا يقبله طبع  
 سليم وهو ايضا استعارة على الخط السابق وهو ورفيل الشرف وهو  
 منصوب على غلط المصوب شبه الخو بالبناء ذي لباس فاقبست له  
 فيلا فذكر ابرار ترشح بحرم النساء اي بالنعناء بالخدم القاطع  
 الموصوف بعدم الدافع وهو مفعول بالجو و يجوز ان يجعل منفقا بجعل

علم العلم وهو العلم من فروع العلم  
 لا يتاح من قولها وهو علم لا يتاح  
 وفي حمله حاله من قول  
 فوفا والمعنى انه قد  
 جعل علم الاعراب  
 سلكا في  
 لواء منصوص  
 لتدري من  
 بنفسي لا يترك  
 كوبر فيل الشرف والعلوم وهو  
 ايضا يدل  
 الفعل  
 حصة  
 بحكم القضاة وحكم الخووم  
 المخطوطة ٢٢٤٤  
 في الفقه  
 في الفقه  
 في الفقه







وعلقت رسته  
علی شمع ای فصیح  
وعلقت رسته  
علی شمع ای فصیح



[illegible]

معاني كثيرة الاول المعنويات التي هي المتلعد والاصول والابواب الثاني المعنويات  
الممكنة الحاصلة منها الثالث ادراك تلك المعنويات وبهذا المعنى هو الحق  
الحقيقي للفظ الاول المعنويات الثاني المعنويات الثالث المعنويات الرابع المعنويات  
مجازا او اصطلاحا الاول المعنويات الثاني المعنويات الثالث المعنويات الرابع المعنويات  
تابعها في اللفظ الثاني المعنويات الثالث المعنويات الرابع المعنويات الخامس المعنويات  
اصطلاحا الاول المعنويات الثاني المعنويات الثالث المعنويات الرابع المعنويات الخامس المعنويات  
او كليا الاول المعنويات الثاني المعنويات الثالث المعنويات الرابع المعنويات الخامس المعنويات  
المشهور في السنة القوم وهو تعريف قاصر اما الاول فلان النحو يبحث  
عن احوال اواخر الكلام من جهة البناء ايضا وتركه المصنفان ثاني  
ذكر الموارب والبناء اشعار بان لفظ النحو واعطاءه بشأن الاعراب  
فلما هذا اللفظ لان مثل هذه الاعبارات غير جارية التوقيف كما تانيا  
فلان معرفة العرب كمال بيعة داخلية في التوقيف وذلك ليس من النحو  
على ما قرع به صاحب المفتاح في قسم النحو فالنحو في التوقيف التقييم الذي لا يحول  
حوله رتبة ما ذكر صاحب الكشاف في المفتاح وغيرهما واصله ان النحو  
عبارة عن معرفة كيفية تركيب الكلام باعتبار رتبة اللفظ الاصلي فقط  
معرفة ما خفية عن استدراك كلام العرب مستنبطة من قوانين مبينة

[illegible]







اتفاق وليس المنطق اجيب بان المنطق يتناول الملفوظ حقيقة  
 والمنطق حكمي ولا يخفى ضعف هذا الكلام والوضع يعين المنطق بآراء  
 المعنى والمركب لا يدل على معنى فقولنا موضوع صفة لفظ  
 وقوله موضوع بعد صفة واللفظ اعراض عن الخط والعقد والاسرار  
 والنسبة والوضع اخراج للمهمات والمركبات والتركيبات والوضع  
 جازم المركبات جريانه في المفردات فغير انه يكون اذا كان على كلمة واحدة  
 الا ان اخره لما كان مشغولا بالاعراب المتخلى والجزء الاول فارغا اظهر فاعلم  
 وكلام صاحب اللباب فيه مضطرب فذكر في التعليق ان مثله كلمة  
 واحدة وقرئ في شرح المصباح بانه كلمتان اذ هي موحدة بآراء بين من يوازن  
 الكلمة الواحدة ان تكون موحدة بآراء واحدة وانتفاء اللازم دليل على  
 انتفاء المفرد من الكلام ولا يخفى ضعفه لان مثله حال العليته موجب بآراء  
 فقط وانما حركة المضاف اليه هي محكية وليست بحركة اعرائية في هذه الحالة  
 في قولنا يوصف اللفظ بالافراد مقتضى عمل سلكان وطلون وبهرني  
 فان كلامها كلمة واحدة ومع ان حرف اللفظ يدل على حرف المعنى اذا الالف  
 يدل على النسبة والواو يدل على الجمعية والياء يدل على النسبة وكذا الفعل  
 المضارع فان حروف المضارعة تدل على معنى في المضارع ولذا انما ياتي  
 في قائمة وكذا التنوين واللام التنوين اجيب بان كلاما من كلمتان صارتا

اللفظ مضطرب  
 او اضطراب  
 ٤٤

لنزة الامة ارجح كلمة واحدة وانما هي انواع الكلمة فكل قسم  
 للمكان بعد النزاع من كثرها اسم وفعل وحرف فندم الاسم على حرف  
 اذ يحصل الكلام من نوعه دون حرف فان قيل مستوفى بخبره فانه  
 كلام مع انه اسم وحرف اجيب بان يافانه مع الفاعل عند التسمية  
 وعند اخرين باسم كذا ان الشيخ ابن الحاجب في الفصح والمفصل ولم  
 الفعل على الحرف لانه يدل على معنى في نفسه ولانه وان لم يأت من الفعل  
 كلام الا انه يقع احد جزئي الكلام بخلاف الحرف وانما قال ولولا انواعها  
 لم تكن ثم بين الشبهة بقوله اسم وفعل وحرف ولم يعل وهو اسم وفعل وحرف  
 ابتداء كما قال الشيخ ابن الحاجب صاحب اللباب في غير ما كتبت الاول تشويقا  
 السامع بواسطة الاحمال والتفصيل بانها اذا الشئ بعد لطلبته من  
 المتأخر بل انجب التامة يمكنه في النفس ياق يمكن اذ الشئ اذا ذكر  
 اولاً بهما ثم ذكر منفصلاً كان ارفع في النفس الثالثة تكميل لنزة السامع  
 اذ لا يراى كلفه والحواس عن شعور بوجه من ألم فان الجهول يرجع  
 الجهلات والاعتبارات لا الم في الجهل به فاما اذا حصل الشعور بوجه  
 دون وجه فهو تشويق النفس لا العلم به وتساكم النفس بغيره فاذا  
 حصل لها العلم به كملت لنزة العلم فهذه لنزتان لنزة الواحد ان  
 ولنزة الخلاصة من الالم والنزتان من لذة واحدة الكلمة الرابعة



دفع السؤال المشهور ابتداء من ان اللازم ان يكون الكلمة احد هذه الثلاثة  
 مع لان الواو للجمع وحاصل الدفع ان هذا من قسم الكلام الى جزئيات كقولهم  
 الحيوان انسان وفرد وتزعم ان من هذه الثلاثة انواع للكلمة مندرجة تحتها  
 اندراج الانسان والنفس والروح الحيوان لا من قبيل تعليم لكل الافراده كقولهم  
 الكنجين فل وعسل ومهنا جوابه فرعن هذا السؤال وهو ان هذا  
 انما يدرم اذا كان الواو للجمعية وليس كذلك والجمع المطلق ليس معنى الجمعية  
 بل معنى الاشتراك المعطوف والمعطوف عليه فيما قصد المتكلم من المائيات  
 فثبت من هذه الثلاثة انما هي التثنية على ان الكلمة جنس في هذه الثلاثة انواعها  
 لانها مقولة عليها وهي ثلثة الحقائق لطلائع الحيوان على النفس والروح وكونها  
 فالكلمة مقولة على كثيرين مختلفين بالحقائق فالكلمة مقولة على كثيرين فكان  
 جنس وكل من هذه الثلاثة مقولة على كثيرين مختلفين بالعدد ودون الحقيقة  
 فكان كل منها جنسا ولا يعترض بهما ان يكون ثمة بعض هذه الثلاثة امرا  
 عديا فان اهل العربية لا التفات لهم لا ما يعبر به اهل المعقول فانهم  
 يطلقون الجنس والنوع هذا المعنى على ما خرج به صاحب المفتاح في اول علم الاستدلال  
 من ان اكد عن هؤلاء هو كل مع المانع فكون الميزة عديا غير قاصح مهنا وبهذا  
 يظهر ان ما وقع في بعض شروح المفرد من ان الجنس والنوع مهنا  
 غير مستقيم في الحقيقة فكيف يكون نوعا والامر بقوله ثلث انها منحصرة

في وقتها

في هذه الثلث ووجه الاختصار هو الاستغناء وقوله ثلث حتى العبار  
 ان يقال ثلثة فان ثبت انه وقع من المص مكذا فهو كانه منى على ان المضاف  
 اكتسب التانيث من المضاف اليه على عطف قوله سقطت بعض انا مله او  
 هو منى على اعتبار مدلول المدلول فالكسب ما جاز ان يحدث عنه  
 فسمي الكلمة لاسم والفعل والحرف حاول ان يبين كلاما من هذا الكلام  
 ويندر كونه ففسر الاسم بالحادثة كما يقال لان ان ضا حكت ضحا  
 ونسبه لاسم على السامع والكراد يجوز الحديث عنه جواز جعله مخبرا عنه  
 بمعنى ان الاسم من حيث انه اسم لا لان يكون مخبرا عنه ومخبر عنه فلا حرج  
 كونه مخفيا مانع في بعض المواضع وبهذا يدفع السؤال المشهور مهنا  
 بالامتناع في اخره لا يجوز ان يكون مخبرا عنه لانه انما فان قيل  
 لتفسير الاسم وتوحيده يجوز الحديث عنه منقوض باذ واذا وسمى وكونا فانها  
 لا يجوز الاختصار عنها لزم ومن طرفيتها اجيب بان هذا وان لم يكن مما يحد  
 عنه الا انها في معنى ما يحدث عنها وهو الوقت والوقت مما يحدث عنه  
 في قوله مضى الوقت وطالب اتسع وفيه نظر لانه ان اريد بقولهم معنى  
 في معنى الوقت ان معناه معناه وانما متروك لئلا يبطل ان ظاهره وان  
 اريد منها مستلزمة لزم ان يكون الحرف اسما فان من هذا معناه  
 ابتداء حرفي مخصوص هو مستلزم لطلوع الابداء الكلمة فان قيل



تتوهم الاسم بما ذكر منقوض بقوله واذا قيل لهم امنوا فاقبلوا  
وهو مخبر عنه وبقولهم زعموا مطية الكذب فان زعموا مبتدأ ومطية الكذب  
ضمة قلنا كل من آمنوا وزعموا هما على اسم لنفسه كما يقال ضرب فغل ما في  
ومرج فبقا واما نحو تسمع في قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فقول  
بالمصدر اي سمعك بالمعيدي خير وعليه قوله تعالى سواء عليهم انذرتهم  
ام لم تنذرهم اي انذارك عدمه ستيان عندهم او يضاف اي الاسم  
الاشي او يضاف اليه اي الاسم ما يكون مضافا او يكون مضافا اليه  
فان را الا الاول بقوله وبف فولا الا الشذ بقوله ويضاف الى قوله  
بضاف تسند الى اليه او الفاعل مضمير لظهور بقرينة المقام اي يضاف  
سني الى الاسم واما قوله تعالى يوم جمع انه اكرسل فاكشف فاليه في الحفنة  
سواء المصدر اي يوم جمع الله الكول في لظرف مضاف الى المصدر سند على  
الجمهور وعند بعضهم من الصور تشتا يعني ان الفعل يجوز ان يضاف  
اليه لظروف فاضنة او يفرد التنوين خمي يراد للاسم وهو مفعول في التنوين  
وقد تم المفعول على الفاعل مع ان حقه التاخير اذ قد تقرر انه اذا كان  
المفعول ضمير متصل بالفعل والفاعل غير متصل وجب ضمير الفاعل  
مخبر عن زيد او حرف الجر واما قوله الله مالم ينام صاحبه فخرج  
اقامة الصفة مقام الموصوف اي مالم ينام صاحب اولام

الترتيب اي ترتيب مبداء الى تعيينه حيث لا يلتزم على التام واما قوله  
ومرج فبقا بالشيء المنقصر فشا ذلا اعتداده كقولهم زيد في الدار  
تمثيل لكل فان الاسم هو غلام مبتدأ محدث عنه وقوله في الدار خبر  
وهو عينه مضاف الى زيد وزيد مضاف اليه وهو اسم وقد فعله  
التنوين ايضا وفي حرف الجر وقد فعل على الدار وهو اسم وقد فعله لام  
الترتيب ايضا في تطبيق هذا المثال على الكل والفعل كقوله الله اسم  
للمكانة المحفوفة وبالفتح مصدر ما جاز ان يفعله قد والاسم او سوف  
او الجازم ذكره وتنبه على ان كلاما من منج المذكورات وليس يستدل  
على اثبات الفعلية فان قيل الم افضل لتمام في البين وتركه في سوف  
قلنا لا سوف اسم لنداء الحرف المحفوف فلما معنى لا اذ قال اللام فيه  
واما اليمين فهو اسم جنس كغلام وداد وتعيينه بالاضافة او باللام  
فتبين لبيح سوف وبيح الاستفعال وبيح الطلب وتوكل  
لحقه اذن لا يوف باللام تعيينا له وتعيينه عن غيره في التام اذن اشارة  
الى امره وسبيح سوف اذ قد تقرر ان البين منقوص من سوف  
وبسمي سبيح سوف وهذا يظهر ان جميع العبارات التي قال وسوف او سبيح  
فلتأمل او بالحق الضمير المرفوع البارز والتنبيه بالمنوع احراز  
عن المضروب للظهور فانما يسمي الاسم والحرف كخوضا وكبوضا



وكبرية وقوله البارز بالرفع لانه صنفه للضمير وهو اعران عن المستتر فانه  
يلحق الاسم كوزن يضارب وتاء التانيث الساكنة بالرفع لانه  
صنفه للمضاف والتثنية بال كنه اعران عن المنوكة فانها تلحق الاسم  
كوزن سلمه وقامه ثم انشأ الى امثلة الكل على الترتيب فقال كوزن قد قام  
مثال العذ وسبقوم مثال التي وسوف يسوم مثال سوف ولم يتم  
مثال الجازم دنت مثال للضمير المرفوع البارز وقامت لهما التانيث  
الساكنة واو فاعلى في شيء من ذلك اي الكيفية لا بصيغة شيء  
من ههنا المذكورات الا يجوز ان يكون فيه شيء من ههنا الاشياء والكلام  
ما فيه الاسناد فرع من تعريف الكلمة والنوع ما شرع في تعريف الكلام  
فما كانت الكلمة جزءا من الكلام وكانت معرفة بالجزء متقدمة على معرفة  
الكل او تعريفه عن تعريفها وانما قال ما فيه الاسناد ولم يقل ما فيه  
التركيب لانه كونه صوتا وانما قال ما فيه الاسناد ولم يقل ما فيه الاخبار  
يشمل الكلام الانساني كونه لفظا يدق قائم وقال جازمته في المفصل الكلام  
هو المتركب من كلمتين اسندتا احدهما لا الاخرى وقال الشيخ ابن الجايب  
الكلام ما تضمنت كلمتين بالاسناد وعدل المصنف رحمه الله عن الاول لانه  
كونه كما ذكرنا وعنه وعن الثاني لانه انما هو كلاما تتركب من كلمتين كونه  
زيد ابي قائم وزيد قائم ابي وكذا ذكره من هنا وكذا هو ان يعرف الكلام

ما فيه الاسناد وغير صحيح لانه مقوض باسم الفاعل السند لانه فاعله وباب المفعول  
والصفة المشبهة وحملته الصلة فانه يصدر عن الكل لانه لفظ فيه الاسناد  
مع انه ليس بكلام واجوب لانه المراد بالاسناد نسبة احدى الكلمتين  
الى الاخرى بحيث يصح السكون عليها قال صاحب كتاب الاعراب بالاسناد  
هو تركب الكلمتين او بما جرى مجراها بحيث يفيد معنى واحدا مطلقا  
ويصلى هذا الجواب انه ان فسر الاسناد المطلق بذكر لزم ان لا يكون  
في ههنا المذكورات اسنادا اصلا وبخلاف الاصطلاح اذ لا يخفى ان الاسم  
الفاعل مع فاعله يشتمل على الاسناد واللفظ بان مسند الفاعله وكذا  
اسم المفعول والصفة المشبهة وحملته الصلة والصفة وكذا ذكر  
واع اعترف بان هؤلاء شتملة على الاسناد وتفسير الاسناد اذن بذكر  
فما ينبغي ان يعرف ان يصار الى ما ذكره المحقق الرضوي من ان الاسناد قسمان  
اصلي وهو ما يبيح الفعل وفاعله ويبيح المبتدأ وخبره وغيره اصلي وهو ما  
يبيح هؤلاء ثم ان الاسناد والاصلي قسمان متصور بذاته وهو ما يبيح الفعل  
وفاعله بصفة الانزاد والمبتدأ والخبر بصفة الانزاد وغيره متصور  
بذاته وهو ما يبيح هؤلاء في الواجب ان لا يقولوا الكلام ما فيه الاسناد  
الاصلي المخصوص بذاته فالتفسير بالاصلي اخرج الاسم الفاعل والخبر والمفعول  
اخراج ليجل التي ليست بكلام واجوب لانه ان الاسناد قسمان فاعله وقاض











ابيع وغير ذلك و ذو مال وكون اعرار  
 شروط بشرط الاول كونها مضافة اذ  
 اعرارها بالوكة يقال جاء ذاب و راب  
 كونها مضافة الى غير آية المتكلم اذ لو كانت  
 في مبنية على قول مودة تعد بربية على قول ال  
 مصفوفة لكان اعرارها بالوكة يقال ابيعك و  
 بافئيك و المصنف رحمه الله ترك من شروط

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible]

۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



انما انشدت هذه القصيدة لعلهم يذكرونها  
 وادخلوا في السبب المذكور  
 بغير مقام الاصل من  
 (السر)

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is written on a separate sheet of paper, which is placed over the main text. The handwriting is in a cursive style, and the ink is dark. The text is written in a single column, and the lines are closely spaced. The text is written in a cursive style, and the ink is dark. The text is written in a single column, and the lines are closely spaced.



الاصحاح الثاني  
في بيان سبب الجمع  
في قوله تعالى  
واحد على اثنين

بانه عطف قوله او واحد على اثنين فيكون تقديره متى اجمع واحد وهو  
غير صحيح اذ الاصح ان يقتضي التقدير البتة واحد انه مع قبيل فاعلم  
عطفها بتساويها باراد اي متى اجمع في الاسم ثنائان وحصل واحد  
ولو سلم فمتلذه محذوف تقديره او اجمع واحد مع غيره ولو سلم فالتقدير  
متحقق مع لانه هذا الواحد قائم مقام اثنيني واليه اشار بقوله او واحد  
يتوهم مقام اثنيني وبالحكمة فعبارة المصنف رحمه الله من عبارة وذلك  
الواحد القائم مقام اثنيني شيان الاول سوا الجمع الاقصى كسجد  
جمع سجدة وصباح جمع مصباح ومثل مثلها لبي اذ الاول بعد الله حرفه  
محو كاح والثنائي بعد الله ثلثة احرف وسطها ساكن فانه قلت  
لم جعل هذا الجمع قائما مقام سبب في قوله وفي خلاف ومذهب الجمهور  
على ان سببه قوة هذا الجمع اذ لا نظيره في الآحاد والعامة القول الثاني  
انه شبيه بالجمع من جهة انه لا نظيره في الآحاد اذ الاعم هو الذي لا نظيره  
في كلام العرب فانه سببان الجمع وسببه الجمع لا سبب كالسببين  
التي لكان احدهما سبب في الجمعية والاخر عدم النظر في الآحاد وهذا من باب  
الاجزاء ومن ينه فانه عدم النظر عنه بسبب تغل ففقد فيه سببان  
لا واحد يتوهم مقام السبب الرابع ان سببه قوته اذ هو ما به جميع التكثير  
ولذلك استمر بالجمع الاقصى في احكامها لئلا ياب اصله هذا كسافر

وانما عجم وسانية المجموع التي ليس على زنتها واحد مني عليها ووجه الالة  
ان كلامها جمع مرتين فانه سوا اجمع او لا على سورة وجمع اسورة ثانيا  
على اسورة وكذا لكان عجم فانه تفاعل على انما على انما عجم  
فان اسورة وانما عجم جمع الجمع الاقصى الذي هو ما به اجمع عجم حمل  
ساجد على اسورة وصباح على انما عجم وهذا ما قالوه من ان منعه  
سببه الجمع فذكر في الذكر في الاصلين ظاهر وفي الزعم كونها على زنتها  
فكانه جمع افوا فذكر في الاولين حقيقة وفي الثاني تقديره هذا الخلق هذا  
المقام والى الثاني ثبت المقصود بانه والحمد لله وكما اشارت  
الى الامران في مع الاربع الذين يتوهم احدهما مقام السبب في قوله  
والى الثاني ثبت معطوف على الجمع في قوله وذلك هو الجمع وقوله المقصود في قوله  
بيان لان الثاني انما هو الايمان مما المقصود والحمد لله ويجوز ان يكون  
قوله المقصود مستداه وقوله كسر خبره وكذا قوله والحمد لله كسرا ادعاء  
منه ان اللفظ الثاني انما هو في المقصود والحمد لله وانما السببه في  
مثالها فانه قلت لم جعل الثاني انما هو قائم مقام سبب  
فقدت لهما وهما الكلمة وبناء الكلمة عليها بخلاف الثاني انما هو  
فانه وضعها على الوجود من الالف علم انما هو كانه في فقيه اذن  
سببه هو الثاني انما هو وتوهم ههنا الالف المحو ما حيث يمنع من بدل الكلمة

بانه عطف قوله او واحد على اثنين فيكون تقديره متى اجمع واحد وهو  
غير صحيح اذ الاصح ان يقتضي التقدير البتة واحد انه مع قبيل فاعلم  
عطفها بتساويها باراد اي متى اجمع في الاسم ثنائان وحصل واحد  
ولو سلم فمتلذه محذوف تقديره او اجمع واحد مع غيره ولو سلم فالتقدير  
متحقق مع لانه هذا الواحد قائم مقام اثنيني واليه اشار بقوله او واحد  
يتوهم مقام اثنيني وبالحكمة فعبارة المصنف رحمه الله من عبارة وذلك  
الواحد القائم مقام اثنيني شيان الاول سوا الجمع الاقصى كسجد  
جمع سجدة وصباح جمع مصباح ومثل مثلها لبي اذ الاول بعد الله حرفه  
محو كاح والثنائي بعد الله ثلثة احرف وسطها ساكن فانه قلت  
لم جعل هذا الجمع قائما مقام سبب في قوله وفي خلاف ومذهب الجمهور  
على ان سببه قوة هذا الجمع اذ لا نظيره في الآحاد والعامة القول الثاني  
انه شبيه بالجمع من جهة انه لا نظيره في الآحاد اذ الاعم هو الذي لا نظيره  
في كلام العرب فانه سببان الجمع وسببه الجمع لا سبب كالسببين  
التي لكان احدهما سبب في الجمعية والاخر عدم النظر في الآحاد وهذا من باب  
الاجزاء ومن ينه فانه عدم النظر عنه بسبب تغل ففقد فيه سببان  
لا واحد يتوهم مقام السبب الرابع ان سببه قوته اذ هو ما به جميع التكثير  
ولذلك استمر بالجمع الاقصى في احكامها لئلا ياب اصله هذا كسافر

سببه الجمع في قوله  
واحد على اثنين







وخل على بعض ملوك حمير فقال له ملك شيب وسوبلقة حمير افقدوني  
الرجل فخل الملك وقال ليس عندك ناء سكر مع دخل ظفار حمير  
تخلم بلقة خيرة والله هذا الحفي اشار معي قال اكر بلبل سرطاني  
که آنجا • نیم باشند زانسان سیم • ضرورت باک انسان  
بایدش کرد • وگرنه برکنندش از قفسه • و توضیح منه المص  
مع قال ودارهم ماومت نه دارهم وارصنهم ماومت نه ارضهم فظفار  
اسم مصر مع امصارهم ووبارارض كانت لعماد وجهه اى عيان  
اى ملك اسود يار هلاك اظهرا يتنا سكونا على الناس • ولما  
الوصف مثل اسود و اجمع حتى ان يقول مثل اسود بالهاء والتجيم  
من المص رحمه الله انه كيف ترك الفاء في جواب ما مع مهارته  
في العربية والتعميل باسود تنبيه على ان المعبر في الوصف هو  
الاصل وان الغلبة غير فادته فكان اسود كبا عانا في كل مافية  
سواد ثم كنه استعماله في الحية السودة ارضي اذا اطلق كان المتبادر  
الى الهم ذلك مع غير احتياج الى القرينة وانا التعميل باجمع تنبيه  
على ان التوفيق التوكيد ليس سببا معتبرا في منع الصرف على الاستعمال  
كسيرة الاسباب التي قد سبق تفصيلها كما زعم الشيخ ابو علي  
الحارثي ومن تبعه وتوضيح ذلك ان اجمع غير متصرف اتفاقا ولا تنوعا

لا عمر

وان ثبت بان لا اله الا انت بالالف كشرطه لفظا  
مترطحة تقدير مثل زينب ولان في فيه في العلم  
المؤثر هو ان ثبت الثلاث انا بالالف واجب التاثير  
كان بالالف والاثبات في المعنى الى كذا في الالف  
الان ثبت الثلاث المعنى انما جازت انما في الالف  
كعدم او اعلا لا كذا في الالف والاثبات في المعنى  
لضعفه ليقول ان الالف واجب التاثير في الالف  
الاثبات في الالف والاثبات في الالف واجب التاثير  
تأثير الالف في الالف في الالف في الالف  
للفقدان وزاد الفقدان والعدل استزاء في  
الثلاث في الالف في الالف في الالف في الالف  
العلمية ولا فخرج التكميل في الالف في الالف  
والثلاث في الالف في الالف في الالف في الالف  
وان سمي مذكرا للمعنى فشرطه الزيادة على  
الثلاث في الالف في الالف في الالف في الالف  
عنه متصرف كذا اذا قيل جاءني زينب لا كذا  
لا اله الا انت بالالف في الالف في الالف في الالف  
لم يجر جاءني طلحة اسم رجل اعلم ان الزيادة  
على الثلاث انا ان تكون لفظا او تقدير  
كجاءني اصد جبار هو علم التضعيف  
وهو مؤثر في الالف في الالف في الالف في الالف  
مع كونه ثلاثيا لفظا



هناك لازمة وضعا وهذا هو السر في انه قائم مقام السببي في ما سبقت  
 الاشارة اليه وهو هنا في حليته نفسها عظيم فيكون على ذكر  
 منك ومن اسماء القبايل والبلدان والمواضع والاماكن اقسام  
 الاول ما يكون فيه مع العلمية سبب من نحو بيا هلمة وتغلبت بغداد  
 وخراسان ونحو ذلك الثاني انه ليس كذلك لكنه ممنوع في الاستعمال  
 او معروف في الاطلاق ان كان في ما ليس فيه مع العلمية سبب  
 وكيفية استعماله لم يجهل في الرابع ما يجوز وفي الاستعمالات  
 صفة ومنعه فالقسم الاول حكم المنع من العرف بل يشبهه لظهور السببي  
 فيه وحكم القسم الثاني في النسخ والاستقرار والمساواة كما سلكوا  
 في العرف في سبعة ويرة واحدة فليكن بالاعتقاد بهم كره فهم  
 ثانيا ومعدا وحسنا ونحو ذلك وكنتهم منه نحو سدوس  
 ومجوع وثمان في كره في ذن في القبايل وتاويل الابان كان اسما  
 له كنفيت او بيا وويل الحى وفي الاماكن بيا وويل المكان والموضع  
 وكونها ومنع العرف في القبايل وتاويل الام ان كان في الاصل  
 كذلك بيا وويل القبايل ان لم يكن كذلك في الاماكن بيا وويل  
 البقعة والبلد وكونها واما القسم الثالث لاختيار يدك  
 ان كنت اسنغ وان كنت اسرف فليكن بيا وويل الام القبايل والبقعة

20  
 والعرف بيا وويل الحى والمكان واما القسم الرابع فيكون فيه ايضا وجهان  
 كمنه وواسطة وقيل وكذا ذكر ذلك للاقتداء بهم مرة ومرة والجمعة  
 وهي كون الكلمة في غير اوضاع الوبينة كذا في المتعاضد واللباب  
 وكونها مثل شرا اسم حصن من حصونهم فانه غير منصرف للعلمية والجمعة  
 والبرهيم فانه غير منصرف للجمعة والعلمية وذكرها مثالين اياها منه لان  
 الشرط منها في الاوسط نحو شرا او الزيادة على الكلمة كابرهم والابنة  
 في الجموع العلمية اي كونه علميا واسفوا الفيد الاخر الذي ذكره الشيخ الجليل  
 حيث قال شرطها ان يكون علميا في الجمعة تنبيهها على ان هذا الشرط غير لازم بل الواجب  
 ان يكون مستغنيا في كلام الوب الاعم العلمية سواء كان قبل استعماله في ايضا كما بهم  
 واسما غير ذلك لا يكون فانه الجيد بلسان الروم سمي نافع بذلك روية عيسى  
 جوده فآته مع ترك الاوسط اب واستر علامته ان ثبت العام  
 مع ام خوف الرابع او الزيادة على الكلمة فنوح منصرف الماء في قوله  
 فنوح للسببية والترتيب كما سبب ان ترك الاوسط شرط في الجمعة  
 في التلازمة من حرف في حقيقته بسبب كون وسطه قال جابر انه في النقص مثل  
 من غير منصرف حصول السببي ومنصرف للحقة وتضع على الشيخ الجليل  
 وقال هذا تصحيف لان مثل من لم يوجد في كلام الله ولا في كلام العصي غير منصرف  
 ثم قال في هذه النسخة الشرط ان اعتبار الجمعة الزيادة على الكلمة وسواء لا يخرجون

والعلمية وسكون الكلمة في غير اوضاع الوبينة كذا في المتعاضد واللباب  
 ما كان تلاميا سمي كالاسم في مثل ابراهيم وكان زائدا على  
 والاسم ثبت في الجمعة ومنه النقل الى العلمية والاسم في الجمعة  
 التلازمة وكان علميا قبل الاسم الاعم علميا في اول الجمعة  
 مع العلمية اي كونه علميا فذلك هو الذي كان  
 كلام الوب وانه لم يكن قبل ذلك علميا فذلك هو الذي كان  
 كان يقع الجمعة في لغة الروم ثم جعل علميا لروى نافع  
 وهو سبب كونه فانه في ذلك كان كذلك امتنع دخول  
 الاسم والاضافة عليه فضع ايضا تبعاله مكان  
 هذا الاسم لم يصح كلمات الوب بخلاف ما اذا  
 جعل علميا بعد استعماله في كلام مع كون  
 الاوسط ان كان تلاميا وهذا  
 الشرط لان تلاميه في الجمعة عند سبويه  
 هو انهم لان تلاميه في الجمعة عند سبويه  
 لعلنا مع العلم في سبويه علمية العلم ثبت

والعلامه منقولة في الجمعة فليكن سبب منه ما كان  
 كمنه في الجمعة كونه علميا في الجمعة كونه علميا في الجمعة  
 ويطر فان من كلام العلم لا ينبغي على العلم  
 ان الزيادة على التلازمة ان الزيادة على التلازمة ان الزيادة على التلازمة  
 يكون كمنه في الجمعة كونه علميا في الجمعة كونه علميا في الجمعة  
 الشرط ان يكون تلاميا في الجمعة كونه علميا في الجمعة كونه علميا في الجمعة  
 من حازن العرف فان ما يوجب من جملة كونه علميا في الجمعة كونه علميا في الجمعة  
 الحقا ومنه حازن العرف فان ما يوجب من جملة كونه علميا في الجمعة كونه علميا في الجمعة  
 التلازمة ان الزيادة على التلازمة ان الزيادة على التلازمة ان الزيادة على التلازمة  
 ان الزيادة على التلازمة ان الزيادة على التلازمة ان الزيادة على التلازمة

والعلم



في نون و لوط الا العرف جازاته بالشيخ عيسى بن محمد لانه قال ان الجواز انما  
 في الهمزة لا في غيره فلو كان في غير الهمزة لكان في غير الهمزة ايضا  
 ثالث كما يجوز انهما في غير الهمزة والعلمية والائتية وكل صاحب اللسان  
 وينوح و لوط قد اجتمع بينهما الجمع والتوفيق في الهمزة ان يكون ممنوعا من الهمزة  
 الا ان اخذت منها قامة احد السبطين صرفا لانه قد قوتهم في غير الهمزة على الهمزة  
 الظاهر واللغة الفصحى هي التي اوردنا في هذا الكلام قال الله تعالى اننا نرسلنا  
 نوحا وقال كذبت قوم نوح المرسلين وقال لما جاءت رسلنا لوطا بالجمع  
 مثل ساجد مصباح اور و مثالي في تبينها على الجمع المعبر في منع الصرف  
 فسمي احدهما ان يكون بعد الهمزة فان سواى كان احدهما مدغمانا الا في اولها  
 ساجد الثاني ان يكون بعد الهمزة او في وسطها ساكن مصباح وقد اوجها  
 في هذا التمثيل الاخراج كمداني اذ هو خارج عن التبيين ثم اشار الى ما بين التبيين  
 في التمثيل فقال بما هو على وزن فعال كساجدا وعلى وزن فعال كصباح  
 كصباح وتعيين الوزن بما اذا افلا اخرج مثل مداني و مثل صيا فله والركب  
 المذكور المعهود المعبر في منع الصرف مثل معد كركب اسم في باب في محو  
 اسم مفعول من معد ايعد ونحوه وكذا عابره ونحوه مدعو فقلبو الواو يا وكذا  
 ما قبله لتناسبه الكسر مع الياء ثم خفف وانما كركب فعنه الف نقص  
 عليه سبويه في كتابه عو بعلبك اسم مدني بالشام والبصرة الا في نون قال الله

فهذا يدل على شيئين أحدهما سمي بالضم الذي كان يعبد أهل من البلد وهو الضم الكبير  
المصنوع من ياقوت حمراء وبين يديه أصنام صنار قال الله تعالى لا تدعون لغير الله  
وتذرون الله الخ الخلق والكتب اللغة الدق وبشرط في التركيب العلمية  
أذا قد تقرر أن شروط الأسباب للزوم والعلمية بها يتحقق الدفوع وبشرط لو كان  
الله كيب غير اضافي أذ لو كان اضافيا لكان منفردا وفي حكمه فلا يكون سببا  
لعدم الانفراد وقوله غير منفرد خبر كإحالة الاستدلال ولو كان استناديا  
لكان مبنيا وحكما على حاله فلا يكون مبرا ومنع العرف مخصوص بالمبوبات وفي  
التمثيل إياه لا إخراج مثل خمسة ومثل سببوية فإن قيل فيلزمه أهل الأولين  
أنما ترك التوضيح للاضافي والاستدلال اعتماده على التمثيل وأما التوضيح للإخراج  
مثل خمسة وسببوية اعتماده على التبرج فلنا الأصل في القبول والذكر  
فالذي ذكره جابر على التمثيل فليس لاحد أن ينقضه وأما إذا تركه فواجب  
عن الأصل والى جابر عن الأصل محتاج إلى العذر دون الجار على الأصل  
فانهم وقد شاع عند أهل الجبوية أنهم يعتقدون كثرة على اللقال والاعتماد  
على المثال ضرب من الاعتذار والتمحاض إلى الاعتذار هو المذكور في الذكر  
ووزن العقل شرطه أن يكون مختصا بالفعل إذ لو اشترك بهذا الوزن  
بيته وبين الكلام لا يثبت له وزن الفعل وقد أوجاه المصنف رحمه الله لا هذا الشرط  
بالمثال حيث قال مثل ستة وفرب ستة أهل الضلع من قولهم شمر عن يمينه

[illegible]







وهي ان القوم اقلوا في تغير المنصرف وغير المنصرف <sup>فيما لا يفرق</sup>  
 لا يفرق الكسر والتنوين لوجود السببي والمنصرف بخلافه وقوم يعتبرون المنصرف  
 بانه الذي يفرق الحركات الثلاث مع الثالث وغير المنصرف بانه الذي لا يفرقها  
 معه ويكون في موضع بوضوح اذا لم يكن مع الالام والاضافة وكما قولهم  
 ثالها واحد وقوم يقولون غير المنصرف ما فيه علة من تسع او احدى  
 تنوع مقامها والمنصرف بخلافه تقدم دخول الكسر والتنوين على هذا القول  
 حكم غير المنصرف على الاولين صرنا والمقصود منه ان هذا القول الاخر  
 فقال اولاً غير المنصرف ما فيه ثلثان من تسعة فلابد من امتناع دخول الكسر والتنوين  
 ههنا حكم فقال حكم غير المنصرف لا يفرق الكسر والتنوين الا اذا اضيفا وعرف  
 باللام في خبر الكسر صليت في مساجدكم او في المساجد او في حوزة  
 او في سبب من فعله الكسر والتنوين معا فيكون ان اللفظة من الحالة ايضا غير  
 منصرف الا انه خلف الحكم على العلة فدخل الكسر والتنوين معا وعدل عن  
 وتيرة سلكها بل لما يجب تبينه على ان كلامه محظوظ لانه فرغ من المنصرف او لا ما فيه  
 علمان ثم قال في حوزة الضرورة او للتناوب من هذا الحار كى كلام محظوظ  
 الصفر على منصرف كلام عبارة عن حوزة التناوب من السببي واللفظة في حالة  
 الضرورة او التناوب سبب غير محظوظ عنهما بل خلف الحكم على العلة فكلامه ثانيا  
 غير مطابق على كلامه اولاً كذا ذكر في المحقق الرضى الاسترأاجي والحوار

سئل ان كان  
 هو ان كل من  
 الكسر والتنوين  
 مع التنوين  
 سورة في

فيهم

ان

ان الاضراف وعدم الاضراف معنوي ليس مطلوباً لذاته بل المطلوب بالبناء  
 هو ان كل منهما لانه هو الذي يظهر في اللفظ والمطلوب في الكلام واللفظ  
 التكتة فترى ان الحارج غير المنصرف وعقبه حكمه في حكمه لا كسر والتنوين  
 يعني ان المطلوب بالذات ان يكون هذا المعنى ولو لانه كما هو الوجه عنهما تصرفا  
 فلما كان المطلوب بذلك ساء استعمال كل منهما موقع الا في قول من استصرف  
 اي يجوز كسر وتنوينه ويقال هذا غير منصرف اي لا يتبع كسره وتنوينه وبالعكس  
 فيقال هذا اللفظ يقبل الحركات الثلاث اي بهو صرفه ويقال هذا اللفظ لا يتبع كسره  
 وتنوينه اي بهو غير منصرف فاعتدوا بالحاجب في كلامه على هذا المعنى فلا جرم  
 عتب بيان الحكم بقوله ويجوز صرفه للضرورة او للتناوب اي يجوز كسره وتنوينه  
 لتواؤم انظر الى جانب التحقيق فلا يحط في كلامه ولا اعتدال في مائة بل نظره  
 اذ في معنى نظره فليست من ادوات المصير في الله فقد سلك طريق السلامة  
 في هذا الخطا لا يرد عليه فيقال لا بهو غير محظوظ الى اللفظ وهذا العذر كاف  
 في العذر والفتوى ان لم يتم وشتم المصير في الله هذا الوجه بالتبني ولم سماه  
 تبنيه فقلت قد بينه هناك اننا على انه قد ساء لقائمة كل من الاثرين مقام  
 الآخر والزم مع احد مما الى الآخر متبادر فسمي تبنيه بالتبني في هذا الوجه  
 فالحال كما ان غير المنصرف تبنيه بفعل في التوبة كذلك الفعل ايضا  
 تبنيه به في هذا المعنى فلهذا لم يفرق حكم الفعل وتبنيه بل يعكس قلنا

عتبهم

في المتن



لوجوه من الاول ان فرع الفاعل الكلام ذاتية لغيره اذ كانت متضادة بخلاف  
 فرع غير المتصرف المتصرف فانها عرضية فالفاعل اقوى فعمله مشتهر به او لا  
 انه ثبت بدلائل اخوان الفعل ممنوع على التنوين فلو عكس لزم محرم في عدمه المحرر  
 وقوله لا اذ اضيف وعرف استغناء بمنوع والمستثنى منه محذوف تقديره حكم  
 غير المتصرف ان لا يخلو الكثرة التنوين في جميع الاوقات الا في وقت الاضافة  
 او التوكيد قال في فتقوله في قوله الكثرة بزيادة الكثرة التنوين اذن مستدرك  
 لاطائل تحت لان مقتضى الاستثناء ذلك في ما يندرج تحت ذلك استثناء  
 الاخرين من الاولين يحمل وجهين ولما اختلف الحكم بينهما وقع الاحتياج الى  
 بيانه تبيينها على ان بعض التنوين لا في وقت الاضافة والتوكيد ليس مقتضى  
 في وقت الضرورة والتناسب في التقضي الاول باعتبار الكثرة فقط اذ  
 التنوين لا يجمع مع الاضافة واللام في الثاني باعتبار الكثرة التنوين اذ الضرورة  
 والتناسب لا يفي التنوين ايضا فليست كما اورد نفعان ان اذكره  
 هو المسكت كثرته بتضوع مثال للضرورة فتقوله ما كثرته بتضوع أي بتضوع  
 راحة طيبة متكررة فانه مصدرية والتعقل بعد في تاويل المصدر  
 والمضاف محذوف كما قد زنا وهو منصوب على الظروف عاملة الفعل بعد وهو  
 بتضوع في الصريح وضاع المسكت بتضوع وتضوع اي حرك فان شئت بالحكمة  
 قال التميمي تضوع مسكا بطي نفعان اني مشيت به زينة نسوة

غير ان قوله لا تنوين بالتنوين هو ايضا للضرورة وبهذا يظهر ان قوله  
 في قوله الكثرة التنوين ليس معنى اذ قوله انا من مقتضيات الضرورة بل  
 معناه اذ يجوز ان يدخل الكثرة التنوين معا ويجوز ان يدخل التنوين  
 فقط ويجوز ان يدخل التنوين في سلاسل واعمال في قوله تعالى انا عندنا  
 للكا في سلاسل واعمال وسعيه فتقوله سلاسل امنون مكان التماس  
 لقوله واعمالا وهذا ما يقال في هذا المقام ان التنوين قد يكون على طوار  
 كاجرة مهن متافضة ظاهرة وهي ان تنوين سلاسل يجوز ان يكون تنوين  
 المالك لا تنوين التمكن والالية اذن خارجة عن المصداق اذ المنوع من غير  
 المتصرف هو تنوين التمكن والله اعلم المرفوعات قد مر  
 على المنصوبات والحوارات اذ المرفوعة ما شتم على علم الفاعلية والى عمل  
 عين الكلام والمنصوب علم المفعولية وهو فضلة وكذا الحوارة وهو  
 علم المضاف اليه فتقوله المرفوعات بمرتباه محذوف تقديره هذا بالمرفوعات  
 او بهذا قسم المرفوعات فالمنضاف محذوف كالمنداء اذ المعنى علم هذا  
 برشدك اليه التوق السليم ولا ينبغي مثل علم فان قيل لا يخفى  
 ان المرفوعات جمع فروع كالمسلمات جمع مسلمة وكذا المنصوبات وكذا  
 الحوارة فلم ذكر الضمير في قوله فانه الى اذ الضمير ان اعتبر رجوعه الى المذكور  
 الصريح وهو المرفوعات فانما ثبت ان اعتبر رجوعه الى المذكور معنا



فان كان الضمى هو المرفوع واول مرفوع لا ذكره في كتابنا في الضمى  
المضاف المحذوف كما قد زنا الى باب المرفوعات اولى في المرفوعات  
فتذكر الضمى لا يستلزم حجة على ان المرفوعات جمع مرفوع كما انه اوله  
السنة انظر في هذا العام وشهرت علمان رجوع الضمى الى المرفوع  
ايضا بحيث لا التذرع الى جمع المرفوع واذا اعتبر التذرع في جمع  
الضمى الى المرفوع او الى من الضمى واما ان المرفوعات جمع المرفوع او  
المرفوعة فتتفق في ذلك القياس الظاهر انه جمع مرفوعة الا انه يجوز  
ان يكون جمع مرفوع اذ قد تفرق الجمع بالالف والياء في صفة المذكر  
الذي لا يعقل سواء كان مذكرا صفتيا كالصافات للمذكور في الخبر  
او غير حقيقي كالايمان الخاليات والحيال والرايات والكرامات الطالعات  
والسرة في ذلك انهم قصدوا الوقوع بين العاقل وغير العاقل واما  
كان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المؤنث فرع على المذكر فالج  
غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعة فالمرفوعات اذن جمع مرفوع اذ المرفوع  
نعت صفة للمذكور هو النعت فصحة جمعة على ذلك في المذكر  
في كتب النحوي ان الجمع المرفوع باللام بالالف والياء للكتبة وسمى ما فوق  
العشرة والمرفوعات علم ما عداها المصنوع من مهنهم سلف عشرة  
فكيف يصح استعمال الكثرة في العلة فكذا كون المرفوع باللام للكتبة مرفوع

في المرفوع في المرفوعات كانت او كثره ولو سلم فالاولا في المرفوعات  
غير متساوية والذى عدده المصنوع من مهنهم الى الاجناس فليتنا مثل  
فمنه اي معنى تسليم مرفوعات العلم قد مره على غير ما هو لاصل فتكون  
العلم مبتدأ خبر قوله فممن ومنه من بعضية او ابتدائية والمبتدأ  
والخبر جارة واحواتها وخبر لانها اسم ما ولا الشبهتين بليس  
وسم على كثر تباين من واحد او احدى مواضعها والى علم السند  
الى المفعول وبشبهه تفتيح على عدد وتجدد في ليس تمام بل كما يقال في مثل  
ما اسند اليه كشمه واخر ليكون التوفيقا إشارة الامتناع تقديم  
العلم كخارج هذا التقييد صاحب المقتدر وصاحب اللباب وغيرهما  
مصرحين بان العلم على تشع تقدمه على المفعول ورافعه البتة اتفاقا واما  
لمثل زيد في مثل زيد قام اذ كولا التفسير كما ان يقال ان زيد فاعل  
لقام فاذا تقيده خرج مثله والمراد بوجه الفعل بوجه الفعل كونه  
رافعا فينتا والاسم المفعول والمفعول الصفة المستهنة والمصدر  
واسم الفعل واسم التفضيل والطرف والجاء والجر والركا فعيلى للضمير  
في مثل زيد قد امكروا في الدار والظاهر يجوز زيد امكروا علمه وقد  
يقال الرافعة الطرف هو الفعل واسم العلم حقيقة فهو في التحقيق  
مستخرج من قوله ما اسند اليه الفعل وبشبهه الاعمى قول من يقول ان الرفع







هذا هو المتن الذي هو منسوب الى  
 الشيخ الفاضل في شرحه

هذا هو المتن الذي هو منسوب الى  
 الشيخ الفاضل في شرحه

هذا هو المتن الذي هو منسوب الى  
 الشيخ الفاضل في شرحه

وما خلا العمل وهو مقصود على قولهم زيد ضرب فاق زيد فاعل  
 مع انه يقدم على الفعل وحاصل الجواب ليس على ان العمل  
 ضمير مستتر في الفعل من قوله فلا تقتضي فتوله والى على ان مقتضى  
 بتوله ولايتا نحو عنه حتى الترتيب ان يكون كجنبه ومنصلا به  
 الا انه كانا اخره عن ضرب استعمل التعدد لطوله بذكر باب التثنية  
 وكذا العمل في خبري واكرمني زيد مضمون في فاعله اي الفاعل على  
 معمول الفعل الثاني عند البصريين لانهم يجازون اعمال المنة وعبادة  
 للقراب والى مع تجوز اعمال الاول ايضا وانما معمول الفعل الاول  
 عند الكوفيين فانهم يجازون اعمال الاول في هذا لاصل التقدم  
 في الذكر فجملة عاملا او مع تجوز اعمال المنة والى على ان نزارع  
 الذي في الاولوية لان الجواز يظهر لخلاف الواقع بين الزيتوني  
 اذا اختلف التثنية وذلك في مثل قولك ضربني واكرمت ويدا  
 في الاول يقتضي الفاعل والى في يقتضي المفعول وخربت واكرمت زيد  
 في الاول هو مقتضى المفعول والى في يقتضي الفاعل في مثل هذه  
 الصورة اعم صورة اختلاف التثنية من اذهب الاول اعمال  
 الية والاضمار في الآخر وهو من مذهب الجمهور الثانية اعمال الاول  
 والاضمار في الثانية وهو من مذهب الكوفيين الثالث ان الفاعل

مقتضى  
 في اسم  
 واحد  
 على  
 فاعله

وسمى الاول

هذا هو المتن الذي هو منسوب الى  
 الشيخ الفاضل في شرحه

هذا هو المتن الذي هو منسوب الى  
 الشيخ الفاضل في شرحه

مخوف من الاول والثاني عاملا وهو من مذهب الكسائي هذا هو الاضمار  
 قبل الذكر الرابع اعمال العمل وهو من مذهب النحاة وكلامهم في حالته  
 منها بالي عن ضعف واخلال وطريق البيان ان يقال ولا يتقدم  
 ولا يتعد ولا يجوز في غير باب التثنية باه الى عدم مضى  
 لاخذ وفعلنا متروكا ولا يجوز له هو الاسم في دعوى المولد المنطوية  
 الحسنة اية صفة للاسم فترا المبتدأ في خبره يتقدم الاول  
 كونه اسما وهذا التمهيد هو ليدل على انها فائدة تحقيق الحمد  
 وتيسير ما هيته والثانية على ان المبتدأ لا يكون الا اسما  
 البتة في فائدة التمهيد في ما حده ولا ينحصر في الاضمار بل  
 الاصل ان يكون ذلك لبيان ما هيته الحمد وهذا لا يصلح مقتضى  
 بتوله تعالى وان قصير واخبركم في قوله وان قصير مبتدأ خبره  
 خبركم وليس بسم وكذا قوله عرطوله سواء عليهم ان نذرتهم ام لم  
 تنذرتهم في قوله تنذرتهم مبتدأ خبره سواء وهو فعل وكذا قوله  
 في المسح سمع بالمعبد خبر من ان تراء فان تسع مبتدأ مع انه ليس  
 باسم فلان كل في لغة التحقيق اسم اي خبر خبركم وانذاركم  
 وعدم انذاركم وسما علك بالمعبد خبر من رؤيته ان يكون  
 مجردا عن العواصم المنطوية والعواصم المنطوية نواسخ المبتدأ

هذا هو المتن الذي هو منسوب الى  
 الشيخ الفاضل في شرحه

هذا هو المتن الذي هو منسوب الى  
 الشيخ الفاضل في شرحه



بغير ما يدخل على المبدأ وهو عامل لفظي وقابل هذا التفسير التبيين على  
انه المحل للعامل اللفظي ليس بمبدأ فان قيل هو مقتضى بطلان محسب  
ورهم فانهم متفقون على ان قولهم محسب مستلزم من انه ليس بخود عن  
العمل اللفظي وكذا قولهم في احد في قولهم في الدار من احد فانه محسب  
بانه احد مستلزم من ان محسب للعامل اللفظي اجيب على ذلك بان كلا  
من الباء ومن زائد فانه معدوم ولا يهمل هذا السار صاحب لباب  
الاء احيث قال في خبر المبدأ هو الاسم اخذ عن ملازمة العوامل  
اللفظية من حيث هو اسم للمبدأ واليه وان قوله معنى متعلق  
بالجوهر في الملازمة بين الاله المجتهد هو التجرد عن الملازمة من حيث المعنى  
فلو كان هو قول العامل لفظي صدرت لما كان فيه ضرر وفيه ادراج  
لمثل محسب ورهم في وفاء لزمنا لان قوله في جانب المعنى بل هو  
زائد محض فانه معدوم وكذا فيه ادراج لمثل قوله سمعت النبي  
سبحون عيشا وكذا التفسير ان يكون مستلزم اليه وهو احتراز  
عن الاسماء المعدودة دون المركبة فان هذا هو ما يجوز عن العوامل  
اللفظية لكنها ليست بمبدأ فانه ليس مستلزم اليها لانها ليست  
بمركبة والا وجه ان يقال المبدأ اسم السند اليه وجوز عن العوامل  
اللفظية فتدبر اسم السند اليه ليدخل فيه العامل في تجريره اذ عنه

وذلك

واختار المصنف في المبدأ المبدأ المندرج بين الاول والثاني  
هو المبدأ وهو هو سبب التبريد وفتره والابتداء يتجرب الاسم عن العوالم  
اللفظية لكسناد اليه واعترض عليه بان التجريد او عدمه في فلا بد ثر  
والعوامل عندهم مؤثرات واجيب قولا بان العوامل في كلام العرب  
علامات لا مؤثرات والعدم المخصوص اعني عدم الشيء المعين في  
ان يكون علامة لشيء مخصوص ونافيا بان الابتداء ليس بغير ما ذكر  
بل هو جعل الاسم في صدر الكلام تحقيرا او تذكيرا لكسناد اليه كابتداء  
المبدأ بهو العامل في الجبر ايضا وعليه جازاه والاف في ومن منهما  
ونقل لانه ليس عن سببوية ان العامل في الجبر هو المبدأ وهو مروي  
عن الشيخ اباعلي والامام في الفتح ابن حنبل الثاني ان المبدأ يرتفع  
باسناد الجبر اليه والمقصود رحمه الله سكت عن التسمي لاف من المبدأ  
اختصارا والجبر هو كسناد المبدأ واطلاق المبدأ عليه ان الجبر  
لا يلزم ان يكون اسما ولذا لم يقل هو الاسم المندرج وقوله هو السند ان المبدأ  
افراج لمثل يفرغ في يفرغ زبد تغية التجريد كما ذكره ابن الحارث  
لا حاجة اليه والمبدأ قد يكون مركبا اشارة الى ما ذهب اليه الجمهور  
وهو كذا ذهب المنصور وهو انه يجب ان يكون المبدأ موقفا في  
كان نكتة فلا بد فيه من تخصيص ما واخص رحمه الله اشار الى

واصله



تفضل المواضع التي فيها تخصص فقال مثل رجل في الدار قاعة  
**المبتدأ** ههنا قد تخصص بالصفة وارسل في الدار ام ارادة في البيت  
ههنا قد تخصص باسم بشيوت احد ما لا على النفي وما احد حير منك  
قاعة المبتدأ ههنا قد تخصص بالعموم والاستغراق اذ انك تالوا  
في مساق النفي عند ذكر قاعة الدار رجل قاعة المبتدأ ههنا قد تخصص  
بتقدم الخبر عليه فلا يجوز رجل في الدار والخبر قد يكون جملة اسمية  
ومما التي يكون الجزء الاول منها اسما مثل تير ابو قادم او فعلية  
ومما التي يكون الجزء الاول منها فعلا نحو زيد قام ابوه او شرطية  
ومما التي تكون مع الشرط والجزء الثاني ان تعطي شيئا كذا وهي  
التي يكون الجزء الاول ظرفا مثل زيد في الدار ابوه واما قدم ذكر  
الاسمية على غير ما ذهبي اشرف من غير ما تقدم العقلية على الباقى  
اذ هو في التحقيق راجع إليها فلا بد من عاينده اي اذ وقع الجملة  
الخبرية فلا بد منها كخرج عائد يعود الى المبتدأ ليس بطل الخبر المبتدأ  
والا واما لعائد الرباط فيعم الضم والتمام والظاهر الموضوع موضع  
الضم والتمام قبل فلا بد من ضمير وقد يخصص ذلك ايضا اذا كان  
منهاك قرينة تدل عليه مثل قوله السمي منوا بدمهم قاعة قوله  
السمي مبتدأ وقوله منوا مبتدأ ثان وقوله بدمهم خبر المبتدأ

السا وقوله من المبتدأ الثاني وخبر في موضع  
بانه خبر المبتدأ الاول والثاني في من المبتدأ محذوف تقديره السمي  
منوا من بدمهم الثاني والخبر واعني قوله من حصة لمنوا فيكون  
المبتدأ نكرة مختصة بالصفة لانك تالوا محذوف فلا بد من عاينده  
ينبغي ان يراه في قيد آخر فيقال فلا بد من عاينده اذ لم يكن الجملة عني  
المبتدأ لئلا يتنقض بمثل قل هو الله ومثولى زيد قائم مثلا فانه  
لا حاجة ههنا الى العاين والخبر قد يتقدم اشارة الى الاصل  
ان يكون المبتدأ متبعا على الخبر الا ان الخبر قد يتقدم حوازا  
اي تتقدم جائزا او اذ اجاز او على سبيل الجواز ولفظ قد  
اشارة لا قلته مثل يسمي انا قاعة قوله يعني خبر لا مبتدأ  
لانه نكرة صرفة وقوله انا مبتدأ وقد تقدم الخبر ووجوب مثل  
في الدار رجل وجه الوجوب انه لو لم يتقدم خبر على الا مبتدأ  
بالتام المحضة وهو غير جائز وان زيد فاني خبر وجب تقديمه  
على تقدم مبتدأه لتضمنه الاستفهام الطالب لصدور الكلام  
وكل منهما اي من المبتدأ والخبر يجوز حذفه اذا كان هناك قرينة  
تدل على محذوف مثل قول المثل الملال والله فتو الملال  
مرفوع خبر مبتدأ محذوف اي هو الملال واللام بالعكس

المبتدأ نكرة



أي الكلام من هذا المنطق هذا المثال الحكم اللاحق على قوله وكل منها  
 يجوز حذفه فافهم والقرينة هي المثال المذكور ليس يسمى قرينة وقرب  
 فإذا السبع أي واقف أو حاضر أو باب فالحذف منها بالخبر  
 ومثل لولا لا زيد لكان كذا فاقية الخبر منها محذوف وهو أي لولا لا زيد  
 موجود في الاسم الواقع بعد لولا مبتدأ خبره محذوف وجوبا  
 لدلالة الكلام عليه وسر الجواب سره وهذا من سبب البحر  
 وعليه سبب وجود الخبر وعندها كقريب من الاسم الواقع بعد لولا على  
 لفعل محذوف أي لولا وجد زيد لكان كذا وقد تكرر على أن خبر  
 المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط وقوله قد يدخل الشارة لأن  
 الأصل لا يدخل أي على خبر المبتدأ إذا كان في الأصل للمعطف  
 والمعطف يبع المبتدأ والخبر محال لآلة هي المبتدأ والخبر ضربا  
 شسرا بالشرط والجزاء فلهذا المصباح قد دخل على الخبر  
 فلهذا لا يجوز حذفه على كل خبر بل على خبر يكون مبتدأ اسمي موصولا  
 بفعل أو ظرف أو معنى الدلام الموصولة أو تكون مبتدأ  
 نكرة عامة موصوفة بفعل أو ظرف أو معنى ذكر مثال الأول  
 بتولية مثل الذي يا يتنى فلهذا في المبتدأ منها موصول  
 بفعل وركب مثال الثاني وهو قد تكرر في الدار فلهذا فيهم لظهور

ولنا

وأما السلام الموصولة فكذلك على الزاوية والزلة فاجلوا كل واحد منهما  
 مائة جلد وقد كرمنا الفكرة الموصوفة بفعل حيث قال وكل جلد في الدار  
 فلهذا فيهم وركب مثال الفكرة الموصوفة بالظرف نحو كل رجل في الدار فلهذا فيهم  
 لظهوره وبالحكمة يجب يعلم أن الذي يجوز حذفه على خبر المبتدأ الذي ليس كذلك  
 وهذا عند سببوه وأما الفاعل فهو يجوز حذفه في كل خبر مبتدأ يجوز حذفه  
 وعمر وتغفل خيرا وأخواتها موصولة المفعول بها أي مبتدأ الخوف مثل  
 أن زيد قائم ولا يجوز تنبيه أي تنبيه خبر أن على اسمها إذا كان الخبر ظرفا  
 يعني أنه حكم خبر أن حكم خبر المبتدأ الذي شئ واحد وهو خبر المبتدأ يجوز أن يتقدم  
 على المبتدأ وإن لم يكن ظرفا نحو تمني أن كما سبق بخلاف خبره فإنه لا يجوز تنبيه  
 على اسمها في غير الظرف قال الله تعالى أن ينزلنا بهم وينبغي أن يعلم أنه إذا كان  
 الخبر ظرفا فالمتقدم هناك خبره إن جازته وواحدا في كونه هو ما إذا كان الاسم  
 مفردا كالمثال المذكور والواجب هو ما إذا كان الاسم مكية كخوارة مع البيان  
 لسمها ووجه الجواز في الظرف أنه في الظرف اسم ليس في غيره يجوز وإفاده  
 ما لا يجوزونه في غيره فلهذا تراهم يقولون كونه في الظروف ما لا يتصوروا  
 في غيره فلهذا فيهم ما معنى قولهم يتصورون الظروف ما لا يتصورونه في غير ذلك  
 معنى أنه كل حادث في الدنيا فلهذا يكون في زمان وفي مكان ولما كان  
 الزمان والمكان مع ضرورات الحوادث وكان بينهما فاستقر الاتصال

ورأى نسكا كحل







واللام في قوله المفعول لانه موصول الى الذي فعل به وفعل فيه فعل لاجله والحال  
 والتمييز والمستثنى واسم للنزول في قريه لا المستثنى بليس فالمفعول  
 هو مصدر انصب بغيره كيد والنوع والعدد **تفسير للمفعول المطلق**  
 وليس تمام لانه يصدر عن ضربا في قوله احدثت انه مصدر انصب بغيره وكانه  
 جمل قول المالك كيد النوع والعدد من تمة التقرين الا انه لو اكد وقيل احدثت  
 ضربا ضربا فنذا انما يصدر عن علة مصدر انصب بغيره كيد في العلة  
 ان يقال المفعول المطلق مصدر انصب بغيره كيد والنوع والعدد للام  
 الا اني جعل التنوين عوضا عن المضاف اليه اي بعلة والمراد بالتاكيد  
 الموصلة اعتمادا على قوته المسمى كما يقال اخفض عيننا وافتح عيننا فانه  
 لا يستبعد على ما قل ان المراد بعينه قال الامام المزني في رفع انه وجته في قوله  
 صفني عن بني ذهل قلنا القوم اخوان **عسى الامام ان رخص** قوما كان ذلك  
 اي انكر قوما لان فائدة مثل فائدة المعاني لا ترى انك لا تفصل بين القول  
 عنوت عن زيد ففعل الايام ردة رجلا مثل الذي كان ويصح ان تقول  
 ففعل الايام ردة الرجل مثل الرجل الذي كان لا تدرى في الموضوعي وبلا  
 واحدا انتهى وفي كلامه ان الا ان المفعول المطلق اخضع مع المصدر  
 اذ المفعول المطلق عندهم منصوب بفعله مصدر كيد والنوع والعدد  
 فتقوله مصدر يشمل جميع المصادر سواء كانت مجردة او مرفوعة او منصوبة

فما قال انصب في جت المصدر الى فوعة واي ورت والمصدر المنصوب ايضا  
 يشمل كذا ريت قولا كذا **تفسير** ضربا في قوله احدثت والعدد خرج مثل ذلك  
 ومع ذلك لا يدرى التفسير في قوله كذا كذا انما هو مرادهم بالتاكيد تاكيد  
 المصدر الذي هو مفعول فوعة بلا زيادة في علة من صف او عدد وقوله  
 للمفعول توسع والمراد ما كيد مصدره لاني ضربت معنى احدثت ضربا في  
 قيل ضربا فهو بمنزلة قوله ضربت ضربا فافوا فن تاكيد لمفعول الذي  
 هو المصدر وعن **مرادهم** بالنوع مصدر موصوف به وصف من الاوصاف  
 كوضعت ضربا لامي اي ضربا مثل ضرب الامة ومنه قوله ضربت انما  
 من الفرب وضربت اي ضرب وضربت اشترطت وقدمت في مقدم  
 الى غير ذلك وانما قوله تعالى ومكروا مكراهم في لظا انه يحتمل كلا الوجهين  
 على السواء وكذا قوله تعالى ومن يعصها **مرادهم** بالعدد وما يدل على عدد  
 المرات سواء كان العدد معين كوضعت ضربة ووضعت اولا في وضعت  
 ضربات كوضعت جلوسا مثل التاكيد ووجه بكلمة الجيم مثل النوع  
 ووجه بفتح الجيم في العدد لبيان الامة وقيد بفتح فاعله حوازا الى هذا  
 جائز او فاعلا مثل في مقدم اي قدمت في مقدم بيان فكذلك للتقدم  
 من سبعة فتقوله في هذا مصدر باضافة المصدر كانه اكتسب صفة  
 من الحذف اليه كالتاكيد والمقدم التردد وجوبا مثل قوله لا يحد

للتاكيد وهم

للتاكيد والنوع







لانه ذكر فيه مباحث النوازل الخفية والتمهيدية وكذا يجوز ان يتقدم  
المفعول على عامله مثل زيد اضربت وكذا في علمه اي عامل المفعول به  
هو ان اى حذف على سبيل الجواز وحذف جازا وحذف جازا حوازم مثل  
زيد انى جواب من ضربت ان شئت حذفته ان شئت ذكرت وهذا هو الاول  
ما يجوز وهو جوابا وحذف مواضع الاول باب الاضمار والتفسير والية الشارة  
بقوله فيما اذا قرأ اي الفعل بغيره مثل ضربت زيد اضربت فاني  
عامل المفعول المحذوف والفعل المذكور بعد منتهى المحذوف واما وجوب حذفه  
فهنا لانه لو ذكر ثم لم يبع المفعول وهو غير جائز فاني بغير ما انزى  
يبيع قوله زيد اضربت ويبي قوله زيد اضربت حيث جعل الاول من باب  
تقديم المفعول وتا في العامل والثاني من باب الاضمار والتفسير فلما  
الوزن بينهما هو انه لا مانع في الاول من جعل المفعول بمفعول المفعول  
سند فعملوه من باب التقديم بخلاف الثاني فانه لا يمكن ان يجعل المفعول  
مفعولا للمفعول المذكور بعد لان هذا الفعل قد وجب قوله وهو الضمير المخصوص  
المقصود وكان الفعل بغير الاعملا الثاني من مواضع الحذف على سبيل  
الوجوب باب التحذير والية الشارة بقوله او قصد التحذير معطوف على  
فتر في قوله فيما اذا قرأ اي حذف عامل المفعول على سبيل الوجوب فيما اذا قصد  
التحذير مثل يا كذا السرد فاق قوله اياك معول محذوف فله هو بقدر

هذا هو الوجه في قوله  
او قصد التحذير معطوف على  
فتر في قوله فيما اذا قرأ  
اي حذف عامل المفعول على  
سبيل الوجوب فيما اذا قصد  
التحذير مثل يا كذا السرد  
فاق قوله اياك معول محذوف  
فله هو بقدر

وقوله

وقوله والاسد منصوب معطوف عليه بغيره نفس والاسد اي بغيره  
منه تفضل الاسد بغيره نفسك مع الاسد بغيره الاسد عن نفسه  
وتقدير اتي منها كما ذهب اليه ابن الجاحي وغيره في جوازها لا يخفى على ذي  
طلع سليم واما وجوب الحذف فهنا اذ هو سماعي وكانت العرب محذوفه  
دائما ولا يذكر منه لصيق الحام وفقد الفرصة التي لم يمتك الموضع  
باب الاغراء والية الشارة بقوله والاولاغراء اي قصد الاغراء والاولاغراء  
الحق على الشيء والتخفيض له والتوكيد اليه مثل قول الشاعر افاك افاك  
اي الزم افاك ولا تتركه حال فان من لا افاك له كس على الهجاء اي  
الحرب بغير سلاح فاق قوله افاك افاك من باب الاغراء والفعل محذوف  
كما استرنا اليه حذف واجبا بقوله افاك اصله لا اقل وزيد الاغراء  
الفتح لاقامة الوزن على خط قوله تعالى يا ليتنا اطعنا الله واطعنا  
الرسول وقوله فاضلنا السبيل الرابع من تلك المواضع بالانقضاء

والية الشارة بقوله والاولاغراء اي قصد الانقضاء من كل  
العرب بتعصب العرب بكرم الضيف فعمل في مقابلة قوله بكرم الضيف  
والعرب منصوب على الانقضاء وكيفية معنى الانقضاء من على ما ذكر صاحب  
المختار انه اذا قيل ان معشر العرب يفعل كذا وكمن آل فلان كرماء  
فكانه لما قيل انهم يفعل معشر العرب يعني بقوله ان معشر

او ضمير على جواب اذا قصد ذكره لا على  
والتخفيض سواء كان كافيا  
او معطوفا عليه  
ان من لا افاك  
كس على الهجاء  
بغير سلاح اي الزم  
افاك واشفقته وهو  
على التحذير حكما وحذو الفعل  
بالفعل لانه في المعنى امر  
والتحذير في وجوب كونه  
الواو فيها بمعنى مع  
والتخفيض في التحذير  
بالعطف وحسب  
الاغراء بتركه  
للاستقار  
استعمال الاول  
في الاول والثاني  
في الثاني  
مرشد  
هذا هو الوجه في قوله  
او قصد التحذير معطوف على  
فتر في قوله فيما اذا قرأ  
اي حذف عامل المفعول على  
سبيل الوجوب فيما اذا قصد  
التحذير مثل يا كذا السرد  
فاق قوله اياك معول محذوف  
فله هو بقدر



وسط طبایفه المادری فی کفیل  
باید غوغا آید المادری  
مخفی ذاء نائب  
مساب امعو  
لنظام او  
نقد بر  
فداری و علیه قول کن بازید ادر  
سجای و جمع تب غفیم  
و هو طلب  
الافعال  
الحی  
و هو  
منصب  
نظام او  
کای مضای  
ممن باعد الله  
مرشد

فلما نعلم كان العباس في ذلك الا ان مننا امر بنصب التنوين واضافة وشبهه  
نفسا للاضافة من حيث انها اضافة ترتجح جانبها لاسمية وتجر الاسم  
الى ما كان تحتها في الامل وهو الاسم في الاعراب مع كونه موصوفاً  
ونفسا للاضافة بالذات منافية للتنوين اذ هما ضدان لا يجتمعان كالتنوين  
واللام ورعاية الجملتين وملاحظة الجملتين واجبة بقدر الامكان  
فلما امتنع في المضاف التنوين والضم يصحوه فنظا اذ لا امكان لما فوق  
ذلك لما امكن في المصراع للمضاف التنوين والضم جميعا جعلوا  
مضروباً منونا رعاية لما كان بقدر الامكان فليتا مل ويزجلا فليزي  
مثال الموصولة تركب واعرابه النص والتنوين وينى على الضم اذ كان مفردا  
معرفة والموصولة موصولة بها ما يقابل المضاف والمضارع له فتحق  
العبارة اذ لا يقولون بنى على ما رفع به كما قاله ابن الجاهل ليزيد  
فيه كخزيان يدا ويا زيد و ذلك لان ما رفع به الاسم الضم  
والالف والواو فتولى بنى على الضم مخصوص بقوله يدا وقوله  
بنى على ما رفع به يتناول الثلاثة كخزيان يدا ويا زيد ويا زيد  
وقوله بنى يفرح بان الموصولة معرفة مبنى لامور بسبب جعله مبتدأ مع  
ان اصله لاء ابراذ هو مفعول به انه شبهه بكاف الخطا في الآراء والتعرف  
والخطا في وقوعه موقفة ولما لم يكن التكرار الموقفة بهذه المسألة جعلوا موقفة







أي فتوا ذلك كالحليل أو خبر المبتدأ الجملة الشرطية والتأكد في صدر الخبر أنه قد  
 أي أبو العباس كان كالموقف كالموقف كالحليل في اختياره في الرفع في الخبر  
 أو في جملة السمية فيظهر اذن وجه ايراد الله في الخبر أن الله علم حكمه في الخبر  
 وأن مثل عطف البيان في قوله يا غلام نبأ نبأ أو تركه المصنف لوضوح خلاف  
 المسمى أي المسمى بالموقف نفسه فإنه مني على القسم فقط يعني يجوز في جوابه  
 وجهان بخلاف نفسه فإنه لا يجوز فيه إلا القسم وبخلاف ما إذا كانت أي السؤال  
 مضافة مثل يا زيد ذا الكرم ويا عيسى كرمك ويا زيد وعبدك أنت فإنه لا يجوز فيها  
 أيضا وجهان بل أعابه النصب فقط واليه استدل بقوله قال نصب فتوكل  
 قال نصب فتدبر فإن أعابه اذن النصب فتوكل قال نصب فتدبر فتدبر  
 كما قد رنا أو تدبر قال نصب فتدبر واجب فتوكل قال نصب اذن مبتدأ جزء  
 محذوف كما قد رنا وجعله جوابا إذا كانت ليس بشئ كما لا يخفى على العارف  
 بنصف نيل التأكيد مع ما بينها وإذا كان المسمى موصوفاً بـ ابن أصف  
 المسمى مثل يا زيد بن عمرو ويا هند بنت عاصم فالجواب في خبره ذكر في بيان  
 الحكم بناء على التمثيل ذكر أنه أيضا تنبها على حكمها واحد بخلاف بنت  
 فإن حكمه ليس كذلك من حيث هذا الباب أنه إذا كان المسمى على ما كان هو  
 بـ ابن ولم يتبع الموصوف وصفه فصل يوصف آخر وكان ابن مضافا  
 إلى علم آخر جاز فيه وجهان القسم والفتح والفتح في خبره من النص بطله كما ترى

٣

مروط

مشروطة بشرط أربعة كون المسمى على ما يكون موصوفاً بـ ابن أو ابنه يكون  
 الصفة متصلة بموصوفه بفضل كون المسمى مضافا إلى علم آخر قال لا ولا احتراز  
 عن مثل يا رجل ابن عمرو والفتح احتراز عن يا زيد ابن عمرو والفتح احتراز  
 قوله ابن عمرو مبتدأ لا صفة خبره الدار والفتح احتراز عن مثل يا زيد  
 الطريف ابن عمرو والرابع احتراز عن مثل يا زيد بن أخطا فتوكل انقضى شرط  
 من هذه الشروط الأربعة فالحكم ليس كذلك والمصنف رحمه الله تعالى تعرض للشرط الثاني  
 والرابع بذكر صريحا وللشرط الأول بطريق الاستدلال فمما حيث قال علم آخر  
 ولما لم يأت التمثيل وقوله فالحكم فالحكم في خبره يجوز فيه وجهان القسم والفتح لكن  
 الحق وهو الفتح وفيه على من يقول بوجوب الفتح أما القسم فيجزم ظاهر  
 لأنه مسمى مسمى مؤنث وأما الفتح فيجزم أنه المسمى بمدة الشروط كونه  
 الاستدلال فمما سببه الحجة وعلم الحجة الفتح قال صاحب اللباب في المنهاج  
 على الفتح نهى لأن الابن مع المسمى بمنزلة شئ واحد كقوله موت وميلك  
 إذا الابن لا ينفك من الأب كما أنه لا ينفك من كونه ابنا وكان صفة لازمة له  
 والموصوف والصفة من حيث المعنى بمنزلة شئ واحد فالتبعية حركة  
 المسمى وحركة الابن ولم يعكس لأن حركة الابن إعرابية وهو النصب لكونه  
 مضافا وحركة المسمى الضم وهي بناءية والتبعية البناءية الإعرابية  
 أو إذا الإعرابية أقوى فهذا هو الوجه المشهور وعليه الجمهور ويجوز حذف



حرف النداء مثل يوفى اعرض عن هذا اي ياتون حذفه لوصفه بدلالة التورية  
 الحالية واتي اي يجوز حذف حرف النداء مع العلم ومن اتي قوله داتي يجوز مطوف  
 على مندر قبله كما ارشدنا اليه كقولنا اليها الرجل اي ياتها الرجل ويجوز  
 حذف المندى لانه قد تكرر انه مفعول به فيجوز حذفه اذا قامت  
 هناك طالية او متالية كقوله تعالى الاياكم جدوا اي الا يا قوم احذروا  
 فالأهين بتخفيف اللام حرف تنبيه وياء حرف النداء فتوك وحذف  
 المندى من رفع مطوف على فاعل يجوز واعاد لفظ الحذف ولم يقل والمندى  
 لئلا يتوهم انه معطوف على اتي فانه **سرد ومن خواص المندى**  
 الترخيم الترخيم ما خوف من قولهم رخم صوته اي رفته وكلام رخم  
 اي ضعيف وعنى الاعمق قال الخليل ما سمع الصوت الضعيف قلت الترخيم  
 او من قولهم امرأة رخم ومن التي يكون كلامها مخدوف الفضول فتكون مخدوف  
 الفضول فتروء بتفسيره الاول ان يكون كلامها مخدوف التواضع والنداء  
 ان كلامها غير صحيح او مخدوف من قولهم امرأة رخم اي كسبه الكلام خفيفة  
 ناعمة النغمة ومن هنا سمي بالحاليين رخما فسمي هذا الحذف المشهور  
 عندهم ايضا لانه تخفيف اللفظ وسريلا كذا ذكره ابن الجاني في الاضاح  
 وفي اصلها لفت حوى خواص المندى عندنا الترخيم ووجه الانقاص  
 بباب النداء ان النداء باب التفسير المندى بتغيره وينقل من الاء الى

البناء بسبب النداء والتغيير في سبب التغيير هذا الكلام وهو يخرج في ان الترخيم  
 مخصوص بباب النداء وكذا المحسن رحمه الله اقتفاه في ذلك ومثله صرح جارا له  
 في الفصل حيث قال ومن صفى فعل لنداء الترخيم الا اذا اضطررنا  
 فترخم غير النداء هذا الكلام وهو يخرج في الاختصاص بباب النداء وبان  
 وقوعه في غير في سعة الكلام غير واقع وذو هيب الاخرون لما انه كثير في النداء  
 دون غيره وانما كثر فيه وانما كثر فيه ولان المقصود من النداء هو المندى  
 فتصغر سرعة النزاع من النداء الاقضا المقصود من حذف آخره اعتبارا  
 وهذا ما قالوه من ان النداء انما يكون لامرهم والترخيم ايذا بان هذا الامر  
 مما لا يعمل التوقف ليس هناك مجال للاستئصال بتطويل المثال فالحذف قطع  
 بالاستئصال ورفع للاستئصال والنداء علم حقيقة الحال وهو اي الترخيم في المصطلح  
 ان حذف للتخفيف حرف من حرف الكلمة فسمي الترخيم حذف حرف تخفيفا  
 وهذا بنظيره يشمل حذف حرف من اول الكلمة ومن وسطها ومن آخرها  
 ويشمل غير المندى ايضا مع انه افعلى ولا ان الترخيم من خواصه ويشمل كل حرف  
 حذف من كل كلمة لعرض من الاء العوارض كالاضافة والاعمال والثناء  
 ال كمنه وغيره كمن اسباب الحذف اذ التخفيف في الكل حاصل ويشمل  
 ايضا المثل لم يك لانه حذف منه حرف التخفيف ويندرج فيه الحذف في باب عصى  
 وقاض في باب يدوم فتفسير الصحيح المطابق لما ادعاه ان يكون سوان



يحذف من أول المفعول حرف للتخفيف ففقط فان رفع الانتقاضات بأسرها  
 فليست مثل ما قبل أو قبل على اختلاف المعنيين في ثبوتها فان كان  
 اسم جازي لا قبله أو كان اسم امر أو قبله لا قبله أو قبله لا قبله  
 رخص حذف التاء تخفيفا فان قبل هذا المثال لا يوافق التفسير السابق  
 إذا المراد بحذف حرف من حروف الكلمة من اجزائها والتاء  
 في الكلمة عارض ليس من اجزائها اجيب بانهم جعلوا التاء حرفا من حروف  
 الكلمة يجوز ولا تخفى ضعفه • ويا حاربا لك في حارت • أي أصله  
 حارت رخص حذف التاء للتخفيف وإنما وردت في المثالين لأن الأول عزم غير زائد  
 على ثبوت الحرف الثاني زائد على ثبوت الحرف في أو باريا حار وجران الأول  
 أن يقال جازي بضم التاء كأنه اسم بضم تنفصه ونظما بانه يجعلون  
 الحذف نسيان مستويا ويجعلونه على النظم مبنيا الثاني أن يقال يا حار  
 بك البراء فانهم حذفون آخر الاسم ويجعلون ما قبله بافيا على ما كان عليه من الحركة  
 والسكون وهذا ان كان مبنيا بنفقان لنظما إذا كان ما قبل الحرف  
 المحذوف مضموما مثل بئيل اسم رجل فان رخصه بالبدل لأن التقدير  
 مختلف فعند الأولين مبنية الضمة ضمة المندى في يازيد وعند  
 الآخرين مبنية الضمة هي الضمة التي كانت قبل الحذف فليست مثل ما يحذف  
 حرفان هذا من تامة التبريد مثل ما اسم في اسماء فان الحذف هنا

حرفان وهما الفخ والالف ومثل منصرف منصوره فان الحذف مهمنا  
 ايضا وان وهما الواو والراء أو حذف الاسم الأخير من المركب بهذا ايضا  
 من تامة التبريد وحاصل ما ذكر في هذا المقام أن المرصم على ثبوتها  
 الأول ما يكون المحذوف منه حرفا واحدا الثاني ما يكون المحذوف منه حرفين الثالث  
 ما يكون المحذوف كلمة راسها كجاري في معرك كرس فان قبله فليكن المحذوف  
 من المضاف المضاف إليه كما ذكر في الألف والنون قلت المركب اسم واحد  
 له أعراب واحد بخلاف المضاف والمضاف إليه قال الشيخ في الألف المضاف  
 والمضاف إليه اسمان موبان بأعرابين مختلفتين يظهر بينهما التعدد لنظما  
 والتأخير في التعدد النظمي إذ هو حكم لفظي بخلاف المركب فإنه لا تعدد فيه  
 لنظما فنزل منزلة جمع وعمران بدليل أن له أعرابا واحدا وحذف منه آخر  
 الاسمين كماله لأنه زائد على الكلمة الأولى فاسميه تاء الثانية في الف  
 الثانية مثل مفعول في رخصه معدي كرس **المفعول فيه**  
 قد بينتها كرس على أن الالف اللام بمعنى الذي وإن الضمير راجع إليه أي  
 الذي فعل فيه وإنما عقب المفعول به بالمفعول فيه وقدمه على سائر المفعول  
 لدرجته وهي أنه يجوز إجراء مجرى المفعول به بخوب يوم الجمعة فترجبه فيهما  
 النضال أو اشتبا كرس لغيره اسم زمان ومكان انشعب بفعل على معنى أنه  
 أي ذلك الفعل واقع فيه أي في هذا الزمان والمكان تخفيفا بغير طغيته







[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

الزمن في الثابت المتصرف والآن ان وسفنيهما  
 في وقت واحد من الاخر وسفني المصدر  
 موقع الزمان كسر او موقع المكان فليلا  
 المتضمن معنى باقرا  
 هو الذي يكونه ذلك  
 غير متحقق كحدث  
 وحدث

فهو الذي عليه يجوز وهذا الذي فعل المصنف حمدا لله من الانصاف  
لأنها لا النحل ولا ينفعها الا النحل، وقد نفع عامله الى عامل  
يوم الجمعة بانصبني جواب من قال عنك وقال من حيث  
يوم الجمعة المفعول به هو ما انصب بنفع  
بنفع

على معنى انه اى  
الفعل النحوى الى  
الذى تضمنته  
على حجب جينا

وذلك الفعل فاعله المارء بالفعل في قوله ما انصب لغيره  
الذي هو اسم المرفوع وبضمه الراجح اليه الفعل الذي هو المرفوع  
الفعل المذكور على طريق الاستخدام مثل قولك ضربته تأديبا وقصدت  
التعجيل على ان ينسب علي ان المفعول هو ما يكون عاملا وباعضا بحقيق  
ظرفية

على الفعل في الذ  
لكن لا لا التوكيد  
سبب للفعل في  
الشيء فانرفع

من سواء كان مرة متتالية عليه في الخارج كقولك جئت اصدافا بما دل  
تقدرت عن الحرب جينا والحق ان مضمون المفعول له كسر  
الذهن سواء كان متبعا في الخارج كالمثال الاول والا كالمثال  
السؤال المشهور من ان التأويل في ضربته يادى كيف

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

وَيُكْتَبُ فليُفهموا أن المصحح لله هذا الترتيب فذكر أولاً  
 نيا المفعول فيه وثالث المتعول ورابعا المفعول معه  
 به هو الذي يقتضيه الفعل المذكور لفظا ويذكر المتكلم فيه  
 الزمان والمكان والكان لا ينفك الفعل عن فعله الآاتة  
 رافعة متروكة علة والامر متروكة نظرا (الرسالة)

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is partially obscured by a large, dark, irregular stain or mark on the left side. The visible text includes words such as "القائمة" (the list) and "وفاة" (death).

في القريب هو مفعد  
 الحنف هو جراكب  
 هو من طائر اوف  
 كنتم في النسيان في الدية  
 عجم العرب في الحكم سدي  
 لم يحرقوا وروى في ذلك  
 في ارضهم مفعد  
 كنتم في النسيان في الدية  
 اصل واحد  
 ارجو

ك  
يكون من غير ان  
نعم انما هو بنحو وصق وانهما يستعمل  
من السلكين الداعيين فيها ولم يعلما معاملة متعقد وخاف  
نظف الدعا على اربعة اقسام ثابته التقريف والانتزاع  
ونفيها وثابت التقريف من غير الانتزاع وثابت الانتزاع  
من غير التقريف اي لازم الطرفين فالاول كثير لغيره

[illegible]

الفعلا فان العاقل لا يفعل شيئا بلا بعث له واما المفعول معه  
فمنه في غاية النعمة والندرة فاحذر فليتهم ذلك فانه دقيق المفعول معه  
هو اسم مذكور بعد الواو التي من الواو بمعنى مع وهو احر از عن نحو جاءني  
زيد وعمر وان عر ومذكور بعد الواو لكن لا بمعنى مع فذلك يعني مع حال

[illegible]

او وصفه به منصوب بفعل لفظی ای سواء كان ذكر الفعل لفظا او وصفا  
استوی الکاء والخشبة ای مع الخشبۃ او كان معنی کجوا مالک وزید ای ما نصف  
اذا الجاز والجرو للابد لن فعل یتعلق به او معناه و حق العبارة ان يقال  
في تفسير المفعول معه هو اسم منصوب بعد الواو بمعنی مع آخر از اعنی کمال

[illegible]

رجل وصبيغته وحيث غنمته انه اسم منصوب مدلوله ان الرجل او الصبي  
ومعنى مع مصاحبة <sup>بمعول</sup> تفعل لنظا او معنى وصراهم بالمصاحبة كونه  
درهما لذلك المعول في ذلك الفعل في وقت واحد لان هذا هو معنى  
المعية فاذ قيل سرت وزيدا فعناه ان زيدا سركت لم تنكح في  
الوقت واذ قيل وقوسها اولا اقى

ولم تنصرف ولا اعتد في هذا الموضع  
ظرف الزمان كذا كذا كذا فكذا  
وليفته طلوع الشمس وصدق في البحر وانسطرت  
جنيبي ونحو جز ورنين وبنع فموقع ظرف المكان قليلا كذا  
حبست قرب زيد ونحو غير مرة ثمرة الحافظ وشدة اللافظ  
لا بد ما كذا

بالعطف فمعناه ان زيد اشريك لي في كل شيء في السيف والسر والسر والسر  
لا تقتضي المعية الزمانية وهذا ظاهر قوله لم سوى الآ والخشبة  
معناه ان خشبة اشريك لي في كل شيء في السيف والسر والسر والسر  
فلا يلزم مع اسم اجعل متعلقا بكونه لفظا فمعناه ان يكون بربهم











بياناً لكيفية الفعل امره وى لا يذ منه فاذا ثبت هذا فستطلع  
 السمع على المثال المذكور كما انه ليس مبيته لزيد كذا ليس كيفية للمح  
 قد يكون الحال بياناً لكيفية الفعل وهو خلاف المفروض في المثال  
 المحكي في وقت الطلوع ككيفية ومبيته في كيفية ومبيته في غير  
 فتكون بياناً لكيفية الفعل قلنا وكذا كذلك يد ايضاً في هذا الوقت  
 له في ملازمة الفعل كيفية ومبيته ليس له في غير هذا الوقت فلا يتم  
 البرهان الحق عندي ان كل صال فهو مبيته للمفعول والمفعول للنظام او معنى  
 او فعلية مثل جاء الامير وقد ذكرنا ان كانه اي مفعول فيكون بياناً للمبيته القام  
 وفي الكلام اشارة الى ان الجملة الاسمية اذا وقعت حالاً فلا بد لها  
 مع الوالو وان الفعلية المكنية الماضوية اذا وقعت حالاً فلا بد  
 منها كمن لفظه فان كان مذكوراً فذاك والا فتعذر في قوله قد يكون  
 جملة تنبيه على ان الال فيها ان يكون فيها موزد الكون كونهها جملة ايضا  
 جائز نظر الى المقصود وذلك لان المقصود من الحال ان يفسد الحدث وكما انه  
 يجوز ان يكون مضمون المفرد قيد كذا كذا فيكون مضمون الجملة قيداً  
 فصح وقوع الجملة ايضا حالاً وهذا يظهر من الحال ان كانت جملة  
 فعلية لا تكون الا جملة خبرية البتة اذ الالف لانية فسمان لا تتحرك  
 لانها لها الطليعية والابتاعية وكل منهما بمنزلة عن التعقيد

ان

اما الطليعية فلا في المتكلم بانواعه في حصول مضمونها فكيف يكون مضمونها  
 فبذلك العمل اما الابتاعية فلان لا يظن بالابتاعية الى وقت يحصل فيه  
 مضمونها بل مقصود به مجرد ابتاع مضمونها كونه تحت وشرية  
 ولاجل هذا التمكن فحق المصير حملا له كلاماً من الامة والتعلية  
 بالبيان التفرق تنبيهاً منه على انها اذن لا تكون الا جملة خبرية اذ  
 الاسمية والفعلية خبرية لا ماضية فكل من قد سبق في صدر  
 الكتب بالاجل اربع فمحق الاسمية والفعلية مهننا بالذكرة  
 ولم يتفرق للظرفية والشرطية قلنا اما الظرفية فلانها راجعة  
 الى الفعلية او الى المفرد واما الشرطية فاما لوجوبها الى الفعلية  
 او الى الاسمية تحتها للارتباط المطلوب في هذا الباب والله اعلم  
 بالصواب او بعد الجواب يجب يدية مثال لما يكون الحال  
 جملة مستقلة اي مضاعفة محبته او في تنبيه على ان المضاعف  
 المشتب لا يحتاج الى الضم وان الضم وحده كاف مهننا و  
 الجواب يجب في خبرية ومضى الزنى **التميز** ما يقع الابهام  
 على مجرد اي التمييز لفظ منصوب برفع الابهام ويريد فاعتمد  
 على ما سبق حيث عن من المنصوبات في ذلك في سائر حدود  
 المنصوبات فاستغنى عن ذكر مهننا فيكون ان يقال لانه ترك

في قوله تعالى انما الله اعلم  
 بالظن  
 في قوله تعالى انما الله اعلم  
 بالظن  
 في قوله تعالى انما الله اعلم  
 بالظن

في قوله تعالى انما الله اعلم  
 بالظن  
 في قوله تعالى انما الله اعلم  
 بالظن



[illegible][illegible]



وكم ينعى بالامم كل من مذمما وشكته قول الافرولست اذا درعا  
اضيق بدارع ولا يالس عند التعثر من ليس

التي فيها بدعي انما  
بغضه له تكملة  
واحق  
محمد

[illegible]



[illegible][illegible]







فانه لا خلاف بيني وبين الاعتراف بالاول والآخر منه على الاعتراف بالثاني  
 فانه لا خلاف في سائر اذا قيل ما به في القوم لا يزيد فيه اسناد للمخارج الى القوم  
 واسناد للمخارج الى القوم معناه ان كل واحد من آحاده جاء بالبينة كما قيل  
لا يزيد في نفسه ان زيد لم يخفى فكانه قيل جاء في زيد مع سائر آحاده  
 ولم يخفى زيد فالتناقض لازم فما قلنا اسناد الفعل الى جمع  
 فذلك يكون حقيقة بانه يكون الفعل قانما بكل واحد من آحاده وقد يكون  
 يجوز اذ يتامى بانه يكون الفعل قانما ببعضه ووجه البعض كونه  
 بنو فلان فقلوا والقائل بعضهم ووجه البعض مدار هذا القسم  
 على القرينة فاذ قيل جاء في القوم فالمخارج اسناد الى الكل بحسب دلالة اللفظ  
 وشموله كونه قصد التكليم البعض يجوز ان يسمي قانما فذكر المستثنى بالآ  
 لكون قرينة على نيته وقصده فاذ قيل جاء في القوم لا يزيد فكانه  
 قيل قصدي وتتي مع اسناد المخارج الى القوم ان المخارج ثابت لبعض  
 وهو ما سوى زيد غير ثابت لزيد فلاننا نقض فليتأمل فانه دقيق  
 ولدقته بالقبول حقيقة وذلك النصب حيث يكون المستثنى منتظما  
 او متصلا كائنا في كلام موجب وهو لا يكون فيه نفي ولا نهي ولا استثناء  
 وفي المفتوح اذا كان الكلام عاريا عن النفي والنهي والاستثناء  
 يسمى موجبا وانما سمي به لان غريانه عن ذلك سبب وموجبه

نصب

نصب هذا الكلام وهو تحرير بان الموجب بالحكم لا بفعله وانما موجب  
 جميعه السبب في جواز ان ينصب الموجب على تقدير كسر الجيم بالمتن  
 على الايجاب اي لانني فيه ولا سلب في النفي راجع الى النفي وانما الكلام  
 وان لم يكن فيه التثني الا انه لا ايجاب فيه اذ لا ايجاب معناه الحكم بالثبوت  
 فالكلام لشغل على النفي والنهي وكلاهما ليس فيه حكم بالثبوت فسمي  
 الكلام الخالي عن التثنية وانه في الجيم فمعناه الكلام الذي اعتبر  
 فيه الايجاب اي الحكم بالثبوت فوجه التسمية اذن ظاهرة وانما قال  
 في كلام موجب لولا كان في كلام غير موجب لم يجب النصب بخلاف  
 جاء في القوم لا يزيد فزيد يجوز رفعه على البديل ونصبه على الاستثناء  
 ذكر المستثنى منه فيه منزهة الصفة لكلام موجب اي كائنا في كلام  
 موجب ذكر فيه المستثنى منه والعايد في الجملة يزدو في كل استثناء اليه  
 مثل جاء في القوم لا يزيد وانما وجب النصب مرنا اذ لم تنع ان يحمل  
 الا على الصفة ويمنع البديل اذ البديل اذن ساقط فيدفع مخي  
 جميع العالم سوى زيد وهو باطل او يكون المستثنى معذرا على المتن  
منه نحو وما الى الالحاد كثيرة وما الى الاستثناء حتى مشعب  
 مثل جاء في القوم لا يزيد وانما وجب النصب مرنا لا متناع  
 البديل والصفة اذ كل منهما ما لم يرد فلا يجوز تقدمه على مبنوعه وانما





المستثنى الكائن في غير الكلام المحبب فالحتم في قوله البدل إشارة  
 إلى قاعدة التقييد بالكلام المحبب مثل ما جاء في أحد برفع واحد  
 بالنصب كذا ما جاء في قوله وعلما ما فعلوا لا قليل ولا كثيرا  
 وإنما قال في البدل إذا البدل غير متضمن على التكلف بخلاف النصب  
 فإنه متى جاز أن يجعل نصبه من قبيل التثنية لمفعول واحد ما جاء في قوله  
اللازيم إشارة إلى أنه إذا تعدل البدل على اللفظ يعتبر البدل على  
 الموضع فإنه إذا قيل ما جاء في أحد اللازيم فالبدل على اللفظ وإذا  
 قيل ما جاء في محل حذف فبدل من موضع واحد ولو أبدل من لفظ كان  
 معتدرا بعد الالف البدل تكريرا لما لم يكن تقديره إذا جاء في  
 من زيد فيزيد في الألفاظ وهو غير جائز وإذا بطل البدل  
 من لفظه تعين أنه يكون بدلا من محله ومحملا لرفع على أنه ما فعل جاء في  
 ومن زادت لما كيد النفي والنصب أيضا جائز على الاستثناء لكون البدل  
أول واليه أشار بقوله فالبدل هو المحتمل وإذا لم يذكر المستثنى منه  
 في الكلام فهو مبدع على حسب العمل على حسب إبداء إعراب المستثنى  
 ويسمى هذا الاستثناء استثناء مفرغا اصطلاحا إذا هو مفرغ على المستثنى  
 منه حال منه مثل ما جاء في اللازيم فإعراب المستثنى منها سواء رفع  
 أي ما جاء في أحد اللازيم لا على ما طلب الرفع والافتقار النصب

أيضا منصوب إليه ما رتب له وما رتب لللازيم وكذا أن يقتضي المحذور  
 واليه أشار بقوله وما رتب لللازيم وما رتب لللازيم كمالا مثال الحال  
 وأما يوم الجمعة مثال اللفظ وفي الكلام إشارة إلى أن الترتيب جائز نحو  
 الفعل كذا سوى للمفعول معه وما يجب أن يعلم منها أمران الأول أنه ما  
 حاصل النصب المستثنى في موضع الانتصاب الثاني أن البدل لا يفتقر  
 والنسبة مختلفة بالاجاب والبدل فتحتقن الأول أن هذا مختلف في اللفظ  
 الأول وهو مبدع في أن العامل في الفعل المتقدم أو معنى الفعل شرط  
الآلة شيء يتعلق بالفعل معنى أنه هو خروجهما تشبها بالفعل وقد جاء بعد  
 تمام الكلام فتشبه المفعول الثاني وهو قول المبرور والراجح أن العامل  
 فيه الآلة أي هو نائب من باب استثنى كقول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا  
 أن لا تكونوا كالذين هم يسمعون كلام الله ثم يحرموا أنفسهم من فروع  
 فمعه قام القوم اللازيم قام القوم الآلة أن زيد لم يقيم بهن أقوالهم من أفعالهم  
 والمحتمل عندي هو القول الثاني أنه هو مفرغ في جميع المواضع بخلاف قوله  
 بخلاف القول الأول فإنه لا يفتقر في قولهم القوم اللازيم أو كذا والتقدير  
 تختلف وإنما القول الثالث فلا يفتقر صفة وكلفته وإنما تحقيق الأمر  
 الثاني في أن الجعنة في الأسناد والابدال هو المستثنى من الأعلى فخط  
 قولهم رتب رجل لا طريقا أن قوله لا طريق صفة مع لا على قوله تعالى



وفعل محموم لا بارء ولا كرم وما كان جزءا الاول غير قابل للماء اذ هو  
 حرف اظهر الاعراب على جزء الاخير وهو ما بعد التاء اذا كان التامع ما بعد  
 صفة لما قبله فكانه قيل ما جاء في غيرية فقوله تعالى ما فعلوا الا فليل  
 في معنى ما فعله غير فليل فاجتدت النسبان قبلتا مثل ما بعد سوى وسواء  
 بالتعريف والمد لا يكون لا يجوز لانه مضاف اليه وفي سوى اخات فتح السبع  
 مع المد وليس السبع مع التعريف وكل منها لغة مشهورة وكل السبع ما لم يمد  
 وضم السبع مع التعريف مثل ما جاء في غير زيد يعني ما بعد سوى مجرور  
 كما في ما بعد غير مجرور مثل ما جاء في غير زيد يعني ما بعد سوى مجرور  
 على التفصيل الذي سبق قال في الصحاح واصل غير صفة والاشتقاق  
 عارض لها واصل الاشتقاق والصفة عارض لها والاشتقاق بها  
 على خمسة اوجه بعد الجواب بعد التثنية وفي المنوع والمقدم والمنقطع وبالحكمة  
 فغيره في جميع المواضع التي يدخل فيها الا انه لا يدخل على حكمة كالا لتعذر  
 الاضافة منها **خبر كان** واخواتها هو منصوب بها اي بكان  
 واخواتها مثل كان زيد قائما ويرفع اسمه وقائما منصوب خبره وحكمة  
 اي حكم بكان واخواتها حكم بالمستداه اي فيما يجوز من لونه معرفة او كنه  
 وكونه مزدوجا وحكمة مستندة على المسند اليه ومتاوعنه وفيما يجب  
 مع تقدمه على الكم اذا كان ظرفا والكم تكتنح كانه في الدار رجل ومج

استماله على الضم اذا كان حكمة او مستقلا او ظرفا لا يغير ذلك الا ان كان اى اى خبر كان  
يتقدم على الاسم حال كونه موصوفه اذ لا شبهة في خبرنا بانكم لا تختلفوا  
في الاءاب مثل كان القائم بالنصب نصب واذا انشئ الاءاب بينهما  
لفظا والقرينة وجب تقديم الاسم نحو كان هذا اذ كان او كان الفقى هذا  
الاسم وانما هو الحسن واليه مثل لكل ما هو عند اليه المصوب

11  
 12  
 13  
 14  
 15  
 16  
 17  
 18  
 19  
 20  
 21  
 22  
 23  
 24  
 25  
 26  
 27  
 28  
 29  
 30  
 31  
 32  
 33  
 34  
 35  
 36  
 37  
 38  
 39  
 40  
 41  
 42  
 43  
 44  
 45  
 46  
 47  
 48  
 49  
 50  
 51  
 52  
 53  
 54  
 55  
 56  
 57  
 58  
 59  
 60  
 61  
 62  
 63  
 64  
 65  
 66  
 67  
 68  
 69  
 70  
 71  
 72  
 73  
 74  
 75  
 76  
 77  
 78  
 79  
 80  
 81  
 82  
 83  
 84  
 85  
 86  
 87  
 88  
 89  
 90  
 91  
 92  
 93  
 94  
 95  
 96  
 97  
 98  
 99  
 100  
 101  
 102  
 103  
 104  
 105  
 106  
 107  
 108  
 109  
 110  
 111  
 112  
 113  
 114  
 115  
 116  
 117  
 118  
 119  
 120  
 121  
 122  
 123  
 124  
 125  
 126  
 127  
 128  
 129  
 130  
 131  
 132  
 133  
 134  
 135  
 136  
 137  
 138  
 139  
 140  
 141  
 142  
 143  
 144  
 145  
 146  
 147  
 148  
 149  
 150  
 151  
 152  
 153  
 154  
 155  
 156  
 157  
 158  
 159  
 160  
 161  
 162  
 163  
 164  
 165  
 166  
 167  
 168  
 169  
 170  
 171  
 172  
 173  
 174  
 175  
 176  
 177  
 178  
 179  
 180  
 181  
 182  
 183  
 184  
 185  
 186  
 187  
 188  
 189  
 190  
 191  
 192  
 193  
 194  
 195  
 196  
 197  
 198  
 199  
 200  
 201  
 202  
 203  
 204  
 205  
 206  
 207  
 208  
 209  
 210  
 211  
 212  
 213  
 214  
 215  
 216  
 217  
 218  
 219  
 220  
 221  
 222  
 223  
 224  
 225  
 226  
 227  
 228  
 229  
 230  
 231  
 232  
 233  
 234  
 235  
 236  
 237  
 238  
 239  
 240  
 241  
 242  
 243  
 244  
 245  
 246  
 247  
 248  
 249  
 250  
 251  
 252  
 253  
 254  
 255  
 256  
 257  
 258  
 259  
 260  
 261  
 262  
 263  
 264  
 265  
 266  
 267  
 268  
 269  
 270  
 271  
 272  
 273  
 274  
 275  
 276  
 277  
 278  
 279  
 280  
 281  
 282  
 283  
 284  
 285  
 286  
 287  
 288  
 289  
 290  
 291  
 292  
 293  
 294  
 295  
 296  
 297  
 298  
 299  
 300  
 301  
 302  
 303  
 304  
 305  
 306  
 307  
 308  
 309  
 310  
 311  
 312  
 313  
 314  
 315  
 316  
 317  
 318  
 319  
 320  
 321  
 322  
 323  
 324  
 325  
 326  
 327  
 328  
 329  
 330  
 331  
 332  
 333  
 334  
 335  
 336  
 337  
 338  
 339  
 340  
 341  
 342  
 343  
 344  
 345  
 346  
 347  
 348  
 349  
 350  
 351  
 352  
 353  
 354  
 355  
 356  
 357  
 358  
 359  
 360  
 361  
 362  
 363  
 364  
 365  
 366  
 367  
 368  
 369  
 370  
 371  
 372  
 373  
 374  
 375  
 376  
 377  
 378  
 379  
 380  
 381  
 382  
 383  
 384  
 385  
 386  
 387  
 388  
 389  
 390  
 391  
 392  
 393  
 394  
 395  
 396  
 397  
 398  
 399  
 400  
 401  
 402  
 403  
 404  
 405  
 406  
 407  
 408  
 409  
 410  
 411  
 412  
 413  
 414  
 415  
 416  
 417  
 418  
 419  
 420  
 421  
 422  
 423  
 424  
 425  
 426  
 427  
 428  
 429  
 430  
 431  
 432  
 433  
 434  
 435  
 436  
 437  
 438  
 439  
 440  
 441  
 442  
 443  
 444  
 445  
 446  
 447  
 448  
 449  
 450  
 451  
 452  
 453  
 454  
 455  
 456  
 457  
 458  
 459  
 460  
 461  
 462  
 463  
 464  
 465  
 466  
 467  
 468  
 469  
 470  
 471  
 472  
 473  
 474  
 475  
 476  
 477  
 478  
 479  
 480  
 481  
 482  
 483  
 484  
 485  
 486  
 487  
 488  
 489  
 490  
 491  
 492  
 493  
 494  
 495  
 496  
 497  
 498  
 499  
 500  
 501  
 502  
 503  
 504  
 505  
 506  
 507  
 508  
 509  
 510  
 511  
 512  
 513  
 514  
 515  
 516  
 517  
 518  
 519  
 520  
 521  
 522  
 523  
 524  
 525  
 526  
 527  
 528  
 529  
 530  
 531  
 532  
 533

[illegible]



لا تم جعلون الموصوف في الصفة كشي واحد مثل بالنصب صفة المصدر  
 محذوف في بني بني مثل البناء الكائن في قوله لا رجل طريف بالفتح متعلق بنحوه  
 بني اي قديم على الفتح وقيل حذف اي اسما مثل لا عليك اي لا بأس بنفي المنية  
 عليك يجب ان يعلم انه لا حذف الاسم الا اذا كانا بالخبر مذكورا كما انه لا حذف  
 الخبر الا اذا كان الاسم مذكورا لئلا يكون اجماعا واخراها **خبرها**  
 المستهين بليس قال جالته في الفصل التشبيه لغة اهل الحجاز  
 واما بنو تميم فيقولون ما بعدهما على الابد آت يدرون ما يند البشر  
 هو منصوب بهما مثل ما زيد قائما واذا قدم الخبر على الاسم او فصل  
 بينهما اي بين الاسم والخبر بالابطال العمل اي عمل كل منهما كقوله ما زيد  
 مثل الاول اعني قد علم على الاسم وما زيد الا انما مثل الثاني  
 اعني الفصل بالاول والاعلم **المجروحات** قد سبق وجهها  
 اعرابه فيما سبق فلا تنسوا قوما عن المنصوبات اذا المنصوب لهما  
 من الجور لاقتضا عاملا بيا بلا واسطة بخلاف الجور فان لاقتضا  
 هناك بالواسطة فالنصب له عاملة ووجه منها اي مع الجورات  
 الجور وخلافه وسببه حقيقة هذا القسم ونقصه في القسم لك  
 من الاسم ان رتب الكتاب فليكنها ومينها الجور بلاضافة الاضافة  
 في اللغة نسبة الشيء الى الشيء مطلقا وفي الاصطلاح نسبة اسم الى اسم

بنفي المنية  
 والاعلم  
 بالمضاف  
 اليه  
 انما

الانفصال  
 في قوله لا رجل طريف بالفتح متعلق بنحوه  
 بني اي قديم على الفتح وقيل حذف اي اسما مثل لا عليك اي لا بأس بنفي المنية  
 عليك يجب ان يعلم انه لا حذف الاسم الا اذا كانا بالخبر مذكورا كما انه لا حذف  
 الخبر الا اذا كان الاسم مذكورا لئلا يكون اجماعا واخراها  
 المستهين بليس قال جالته في الفصل التشبيه لغة اهل الحجاز  
 واما بنو تميم فيقولون ما بعدهما على الابد آت يدرون ما يند البشر  
 هو منصوب بهما مثل ما زيد قائما واذا قدم الخبر على الاسم او فصل  
 بينهما اي بين الاسم والخبر بالابطال العمل اي عمل كل منهما كقوله ما زيد  
 مثل الاول اعني قد علم على الاسم وما زيد الا انما مثل الثاني  
 اعني الفصل بالاول والاعلم  
 اعرابه فيما سبق فلا تنسوا قوما عن المنصوبات اذا المنصوب لهما  
 من الجور لاقتضا عاملا بيا بلا واسطة بخلاف الجور فان لاقتضا  
 هناك بالواسطة فالنصب له عاملة ووجه منها اي مع الجورات  
 الجور وخلافه وسببه حقيقة هذا القسم ونقصه في القسم لك  
 من الاسم ان رتب الكتاب فليكنها ومينها الجور بلاضافة الاضافة  
 في اللغة نسبة الشيء الى الشيء مطلقا وفي الاصطلاح نسبة اسم الى اسم

جوز ذلك في الاول نياية عن حرف الجر اذ كانت كلمة فالمضاف اليه اذن  
 اسم مجرور باسم نائب مناب حرف الجر اذ كانت كلمة فالمضاف اليه اذن  
 الذي افرضاها القوة ان الفعل قولنا نسبة اسم للاسم مثل قولنا  
 مرتب بزيد فاما ههنا نسبة الاسم هو لوزن الاسم فهو بوزن قولنا  
 جوز ذلك للاسم انما في الاسم الاول نياية عن حرف الجر اذ كانت كلمة فالمضاف اليه اذن  
 مجرور بحرف الجر الاسم بنون مناب حرف الجر قولنا جوز ذلك للاسم الاول  
 نياية عن حرف الجر معناه ان العامل في الاسم الثاني هو الاسم الاول  
 على ما هو الصحيح من المذهب وكذا انهم خالفوا في العامل في المضاف  
 اليه الا انهم هذا المذهب لان العامل هو المضاف كقولنا بنياية حرف  
 الجر انما ان العامل هو حرف الجر المقدر ان ذلك العامل  
 هو الاضافة والقياس من هذه المذاهب هو الاول ووجهه ان  
 ذكر حرف الجر شرعية منسوخة وقيام المضاف مقامه شرعية  
 معولة فقيام المضاف مقامه قياما بنا بنا مستمرا عمل المضاف  
 عمل الجوز فذا يستمكن ان الاسم عاملا عمل الجوز فان المستنكر  
 هو عمل الاسم بنفسه عمل حرف الجر فاما بطريق النياية فذا استنكر  
 في ذلك لا الشيخ ابو علي اليسري ان الاسم لا يعمل الجوز الا لنيابة عنه عن  
 الحرف العامل فاذا انما بنياية عمل عمله واما المذهب الثاني فهو

بنفي المنية  
 والاعلم  
 بالمضاف  
 اليه  
 انما



ضعيف جدا لان حرف الجر لو كان مقدرا لكان علامة زائدة كعلام زائدة  
 وهو ظاهر وانما ان لست ففساده اكثر واظهر اذ لو اريد بالاضافة  
 النسبة لاضافة لوجوب يكون العامل في الفعل ايضا بالنسبة  
 التي بينه وبين مفعله وليس كذلك نعم ذهب بعض النحاة الى ان الفعل  
 سواء اسناد لا الفعل الا ان هذا المنزيب يحذف بهو لا يعيابه  
 وان اريد بالاضافة كون الاسم مفعلا اليه فهذا هو المتعضي والفعل  
 ما به يتقدم المعنى المتعضي والنون كثيرة في اجازة الله في الفصل لا يكون  
 الاسم محورا بالاضافة والاضافة تقتضية للحوادث والعلية للرفع و  
 المفعولية للنصب ومع غير العوامل من الكلام وهذا يخرج بالاعمال شي  
 آخر والعاني المتعضية في اخو والنون ياتي وبأجمل فالمتغير الذي  
 ذكرناه للاضافة والمضاف اليه يفسر صحيحا وبغيره في اشكاله في هذا  
 المقام وهو تنقيص على امور كلها هم الاول ان المضاف اليه في  
 الاصطلاح المشهور هو الاسم المحور بلا ذكر حرف الجر فيجوز منه طوفا  
 بزبد كما ذكرنا الثاني انه لا ينشخص حذو بالمفعول فيه والمفعول كما تنقصر  
 بغيره اني الجاحب حيث قال المضاف اليه كل اسم به شيء بواسطة  
 حرف الجر لفظا او تقديرا اذ انا قال مراد اصرار عن المفعول فيه  
 والمفعول لانه حرف الجر متقدرا فيهما لكنه غير مراد بهذا الكلام ويرد عليه

انه ان اراد انه غير مراد من فاسد او معنى الظرفية والتعليل منها  
 ظاهر وايضا كل تقدير مراد فلا معنى للثبات التقدير ونفي الارادة  
 وان اريد انه غير مراد في العمل حيث لم يظهر عمله وهو مراد في  
 العمل حيث ظهر له وهو مراد في هذا ايضا فاسد لانه لو كان كذلك  
 لكان علامة زائدة على خط غلام زائد كما نرى في كتابه وهذه  
 الفاسد كلها من دفعه من المتغير الذي ذكرناه وقولنا او مشكله  
 في تعريف للاضافة معناه الى الاسم الاول في الثاني فاسد لاسم  
 جات بنية الجار وقادرا في للاضافة النقطية في الحدة وذلك لان  
 حرف الجر ليس متقدرا في الاضافة النقطية ولا عمل الاسم الاول عمل الجار  
 في الثاني بنية حرف الجر اذ لا وف من الثانية وبهذا ينحل الاشكال  
 الذي اورد بهنا من ان العامل في المضاف اليه في الاضافة النقطية  
 مشتمل على الاشكال اذ لو قيل العامل هو حرف المتقدرا فاسد  
 اذ لا وف فيه ولا تقدير فكيف يعمل التقدير العامل هو الاضافة  
 فهذا ايضا فاسد اما اولها فلما بينهما على من ان الاضافة  
 من المعطية المتعضية والعامل غير كذا ثانيا فلما ان اريد بالاضافة  
 مطلق الاضافة فهذا ايضا فاسد لان مطلق الاضافة لا يوجب  
 الجر والاشكال الثاني على بل جميع محولات الفعل محروحة وان اريد بها الاضافة







وهو الذي اختار الشيخ ابو علي السيرزي وكثير من المتأخرين وان كان سببه على خلافه  
فلما قلنا اعلم ان هذا المقام مقام زلت اقدام اقوام واذا وقفنا الله  
عز سلطانة وبهر بركانه لتحقيقه لزمنا ان يكون به بتوفيقه فنقول بان الله  
التوفيق وبه ازمة التحقيق من هنا مقدمات الادلة ان احصاها كجارت  
مع بقا علمه ودود غير جائز اتفاقا واما قولهم الله لا يفعل في نفسه شيئا وكل  
مصرح به ومتفق عليه لاني ان المذهب الصحيح من المذاهب العارضة  
المضاف اليه هو المضاف لكون بنيانته عن حرفها وكونه قائما مقامه  
وكونه بدلا منه وهذا ما قال الشيخ ابو علي القاسمي لا يعمل الا بالنية  
عن الحرف العاقل ان الله ان حرفها محذوف في الاضافة حذف كحذف  
في حكم المتركوك وحذفه نسبيا وهذا ما قال صاحب اللمع المضاف اليه  
قائم في معنى حرفه ونظما محذوف حذف اخرها عن ان يكون في حكم المذكور  
او في عدم المضمر قال الشيخ عبد القادر عاقل الله در حقه في المتنصرون اما قال  
النحو في غلام زيدا المعنى غلام زيد ايضا فالمعنى ان اللام معتدة  
هنا كيف والمضاف اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين وعاقبه  
فكما لا يجوز ان ينصل بين التنوين والمون في كذا لا يجوز ان يكون اللام  
في صلاحي المضاف والمضاف اليه وايضا فلما كانت اللام معتدة  
يكون الحرف بالوجه لا يحذف التنوين كما لا يحذف اذا ظهر اللام هذا حكما

واذا انزلت هذه المقدمات فاعلم ان مقالة الشيخ ابن الحاجب في الكافية  
المضاف اليه كل نسبت اليه في بواسطة حرفه لنظا او تقدير مراد  
كلام صحيح لا اعتبار عليه الا على الذي اورد المحقق الرضي اكثر ما دل  
عليه ساقط وحاصل اعراضه انه اي ابن الحاجب قل مراد احوار  
عن المفعول فيه المفعول له لان حرفه محذوف فيها لكنه غيرا <sup>و</sup> ما عني  
عليه بانه ان اراد انه غير مراد <sup>و</sup> معنى لوقاسد لان معنى التوفيق والتفصيل  
فيهما ظاهر وايضا هو صريح بان الحرف فيها مقدر لانه قال وشرط نفسها  
تقدير اللام وكل مقدر فهو مراد <sup>و</sup> معنى اذا لا معنى للتقدير لانه اذا اراد ان  
غير مراد في العمل حيث لم يظهر اثره فيها وهو الحرف وطرفه منها في الاضافة فهو  
دور على الخط الذي اعتبره في حذف المورب <sup>و</sup> حاصل وجه سقوط هذا الاعراض  
ان حرفها محذوف مقدر مراد <sup>و</sup> ببدله وهو المضاف اذ قد تقرر في المقدمات  
المذكورة ان افعاله الى مفعول المضاف اليه هو المضاف لكون بنيانته الحرف  
بحيث سقط الحرف في كلياته وصار نسبيا بحسب المعنى حتى ان معنى  
الافادة وملاحظتها لا يتوقف على اعتبار بجلاد والمفعول  
قائم المعنى فيهما على الحرف بحيث لا يستقيم بدون اعتبار مقوله مراد  
اي مراد ببدله بحيث صار الحرف نسبيا وملاحظة العامل  
والمفعول كافي في صحة المعنى من غير توقف على اعتبار الحرف بل لو اخرج الحرف  
مضافا اليه



تتبع الكلام على ما فتح به الشيخ عبد الله في كلامه في الحاشية في نسخة استارة  
المنه المعنى لانه قال مراد احراز في وقت يوم الجمعة فانه نسب اليه القيام  
بدراسة ووقفه تقديره ولو لكانه محذوف غير مراد وسياحة شرط كونه مرادا  
ثم قال في تقدير شرطه ان يكون المضاف اسماء واتفقوا بهذا الكلام وهو ان  
المان كونه مراد مشروط بشرط وهو ان يكون المضاف من باب الجسمية المذكورة  
المشروطة اتفاقا في **ق** قد تقرر بما سبق ان الحرف غير متدر على ما نص عليه  
الشيخ عبد الله في كيف تقول ان الحاشية ان الحرف متدر وهو في الفاعل المتفق  
عليه لغوم قلنا التقدير بهذا النقط لا في الفاعل كلامهم فان **ق** فيكون  
كلاما القيد في اي تقدير او مراد واحد والمؤخر في الاول مشترك بين الاضافة  
والمفعولين والآخرة بالثاني قلنا القيد ان يخصص لما قبله في التقدير  
في باب الاضافة بهذا النقط وهو في المفعولين فليسا مل ومهنا سؤال مشهور  
داير على السنة لغوم وهو ان المضاف اليه قائم في معنى حرف الجواز وكيفية  
حرف الجواز عجم اذ يكون في حكم المذكور وفي عدا المصير وهذا في مضموع  
لمعنى الحرف وكل ما تضمن معناه فهو معنى فلما سبب تركوا بناءه ولم يجعلوه  
واجب عيسى بوجهين الاول ان ذلك طائفة لا واجب الا ترى ان ايا مضموع لمعنى  
حرف الجواز ومع ذلك فهو معرلة الثانية وهو الذي ذكره الشيخ عبد الله في مرقع  
روصه ان في بناء الله من هنا نقف اذ الحرف الذي تضمن الكلام مع حرف عامل

والعمل مع العمل بمنزلة الحكم من الغلبة ولا يتم هذا المضموع من هنا الا بان  
يجعل الله نظم الحرف في كونه عاملا يحدث به هذا الحكم فلا ينبغي ان لم يتصور  
ذلك من غير عبارته في كونه بالشيء المتصور فتكونه فلا ينبغي ان لم يجعل  
المضاف اليه مبنيا وقوله لم يتصور ذلك معناه ان جعله مبنيا غير متصور  
ولا متعقل لانه اذن لم يكن عاملا في نفسه وانه محال ولا ان الحرف في هذا لا  
والبناء بمنزلة واعترض صاحب الجواب على اصل السؤال بان طريق التوجيه  
ان يعتبر هذا السؤال في جانب المضاف اذ المتضمن للحرف انا هذا المضاف  
لا المضاف فاليه لوجه الاول ان عاملا من الحرف المضاف فلهذا انه متضمن لمعنى  
الحرف لما قد علم على العمل الثاني ان تضمن غير لازم عليه وهذا ظاهر ان  
اذ امل المضموع ان لا يتم على معنى ذلك فيكون في احواله مستملا  
على معنى وقيل في **ق** فثبتت عدلت الجزم الرابع ان لو كان المضموع  
المضاف اليه لوجب ان يكون عاملا في نفسه وهو محال بهذا الكلام  
ومنه نظر من وجب الاول ان ادلتنا ناطقة بان اعتبار السؤال في جانب  
المضاف اليه غير صحيح مع انه دعواه الاولوية لانه قال وارى ان اراد  
السؤال في جانب المضاف ولا العلة انه قد تقرر ان المضاف  
نايب صاحب حرف الجواز كسقط الحرف عن اليمين بالكلية سقطا  
لا يجوز اظهار النقط ولا اعتبارا في جانبه معنى كما سبق في الاشارة



اليه مرات كثيرة فالخلف فاذة لا يكون ضمنا للمعنى الخلف بتفسير التوضيح  
 فلا يرد السؤال في جاب الخلف فاصلا فضلا عن الاولوية ومضى الى  
 الاضافة قسما لفظية اذ كان المضاف صفة مضافة الى معمولها  
 قد تم اللفظية على المعنوية معناه مقتضى الامر على القيد فيكونها  
 وحيث كان الخلف المعنوية فالقيد من انك عدى فالعبرة باللفظية فيكون  
 الاول ان يكون المضاف صفة التامة ان يكون المضاف صفة  
 مضافا الى معمولها فلو انشأ واحد من مذكر القيدين انتفاء الاضافة  
 فاضافة المصدر الى فاعله ومفعوله وغيرهما اذ في معنوية اللفظية  
 لا انتفاء القيد الاول الذي هو ليس صفة واصافة اسم الفاعل والمفعول  
 والصفة المشبهة الى معمولها باللفظية لان كل من صفات فاذة اذ كانت  
 الى معمولها كانت اضافة لفظية وكذا افضل التفضيل كما سيجي  
 على التفصيل وانما الصفات المضافة الى معمولها نحو مضارع مصر  
 وخالق السموات وزيد مقرب عن وفاضا فتم معنوية اللفظية  
 لا انتفاء القيد الثاني لان كل من صفات مضافة الى معمولها  
 الى معمولها فكون الاضافة معنوية واسم الفاعل والمفعول  
 الى المحول العقدة التامة والاشتهار اضافة معنوية لان استمرار  
 ملازمة الخلف والخلف فاليه واشتهار به تخصيص وتعيين له

مفعول  
 روصفة  
 سببية  
 اسم  
 التفضيل  
 اختلاف  
 كما سببية  
 حاشية  
 في الاضافة  
 يكون  
 فاعله  
 او مفعوله  
 او كذا

فيجب ان يكون المضاف صفة التامة  
 لا ان يكون المضاف صفة التامة  
 لا ان يكون المضاف صفة التامة

فالمضاف

فالخلف فمعه الحال كانه اسم جاب فكون اضافة معنوية قال الله تعالى  
 تنزيل الكتاب من الله لنبي الحكيم عافا للذين في القلوب من الموقوف  
 بمنزلة الصفة والمشهور بها واذ كثر بدته وعادته والى هذا المعنى  
 ان كسبويه في الكتاب حيث يقول من رتب بعبد الله صار بك كما تقول من رتب  
 بعبد الله صار بك الموقوف بغير بك كما تقول بشهرك الموقوف بشهرك  
 وبهذا الاعتبار ذهب الى الجواب ان قوله تعالى ما كرم يوم الرب  
 اضافة معنوية الى المشهور بذكر الموقوف به فسقط عنه اعتراف  
 المحقق الرضي عليه بانه هذا عجزه لا يراه كان محض في فاضا اليه  
 مفعول فيه معنى فتوصفة مضافة الى معمولها وليس لضرب اليوم لانه  
 مصدر لا صفة وان كان مفعولا به انما عا فلو ايضا صفة مضافة  
 الى معمولها وعلى كل تقدير فاضا لفظية لا معنوية ويترجى في  
 عموم المحول الى فعل والمفعول به والمفعول فيه واعلم ان ما دعوى  
 الاشتهار بكونه موقفا بذلك كما في الاشتهار بالجنس على غلط الحال  
 المكتبة ثم ان راي الامثلة فقال مثل زيد ضارب عودا في جناب  
 عودا فتوا اسم فاعل مضاف الى مفعوله ومضروب العلم بعودكم  
 مفعول مضاف الى فاعله وجس الوجه هو صفة مشبهة مضافة  
 الى فاعله والى واذ لم يكن الخلف صفة مضافة الى معمولها

مطلق جواب على اعتراف الرضي على ان الخلف  
 لا فائدة في ما كرم يوم الرب

انما اوردنا الالة والافعال ليعلم ان الالة  
 انما هي الالة والافعال على  
 انما هي الالة والافعال على

الالة او غدا كالمضاف  
 روية تعمل الصفة بالاعتماد على  
 منها المنة  
 كما سيجي  
 ان

انما هي صفة مضافة  
 الى معمولها  
 كما سيجي  
 ان



١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠

وانتفا هذا المجموع أما بانتفاء التبدل الأول كما ذكرنا أو بانتفاء التبدل الثاني  
 كما فصلنا معنوية أي فاضافة اذن معنوية أما بمعنى اللام أو بمعنى  
 مرجع أو معنى في تقسيم للاضافة المعنوية إلى ثلاثة أقسام نحو غلام زيد مثال  
 لما هو معنى اللام ومنه عام فاضة مثال لما هو معنى من ضرب اليوم مثال لما هو معنى  
 في وهن الكلام ظاهري والتحقيق أن للاضافة قسمان الأول ما هو معنى اللام  
 والثاني ما هو معنى من وما ما يسميه المحقق للاضافة بمعنى في فهو داخل  
 في ما هو معنى اللام أو في اللام فيفيد التلبس مطلقا فان كان كاملا فهو انضمام  
 والآخرون في الملازمة وضافة المخروط إلى الطرف لاد في الملازمة فلا حاجة  
 لإحداثيها بآية في الأصل لتفصيل القسم ولهذا قال صدر لاقاض في فم  
 السقط أن قولهم للاضافة بمعنى في تدريس وينبغي أن يعلم أن مرجع التي ينضمها  
 للاضافة البسيطة من البسيطة لا غير ما يشتمل كلام صاحب الكتاب وغيره  
 من الثقات بخلاف ذلك فليد ما ولا الشروط منها أن يطرح إطلاق الجور  
 على ما قبله على غلط قوله في فاجتنبوا الرجس من الأوثان كما ترى في فقام  
 حديد وأربعة وأسم وتفيد أي الاضافة المعنوية تعريف المضاف أي  
 على تقدير كونه المضاف إليه معرفة أو تعريفه تخصيصه كان المضاف إليه مكرة  
 والتعريف عبارة عن التسمي وكما التسمية حيث يمتاز عن جميع ما سواه  
 نحو غلام والتخصيص تفصيل كاشراك ورفع الاشتباه في الجملة كغلام رجل

أو معنى في  
 أو معنى في  
 أو معنى في  
 أو معنى في  
 أو معنى في  
 أو معنى في  
 أو معنى في  
 أو معنى في  
 أو معنى في  
 أو معنى في

١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠

فانه انضمت من غلام والنداء ولاجل ان الاضافة المعنوية تميز لغيرها أو  
 تخصيصا كجاء بريد المضاف في معنى حرف التعريف ينع أن كان ذالام وجب  
 حذفه أو لا ينع بغيره اضافة ثانيا ينع أن الفرض مع وضع الاضافة لا القوة  
 أنه بصر المضاف معرفة فإذا كان المضاف معرفة كان تحصيل اللاحق حاصل فوجب  
 تجزئ مرجع حرف التعريف وإن كان المضاف علميا نرا أو لا بان جعل واحدا  
 مع جملة ما سمي بذلك اللفظ فتدله على أن زيدنا يوم النفا راس زيدكم  
 من هذا القبيل مما اضافة ثانيا ولما تعد اعتبار التنكير في سائر المعارف  
 مع الحضرة والمبهمة ما متفتت اضافة لها وقوله من التعريف حيث لم يقل  
 مرجع حرف التعريف اشعار بوجوب التجريد مطلقا سواء كان ذالام  
 أو علميا والحناء عند بعض المحققين أنه لا حاجة في العلم إلى التنكير والتجريد  
 أو لا يمنع من اجتماع التعريف إذا اختلفا كما سبقت الإشارة إليه في  
 باب النداء وكلام المحققين على مذهب الجمهور بخلاف الاضافة اللفظية  
 فانها لا تفيد الاختصاص في اللفظ كذف التنوين أو ما يتوهم من أنه يكون  
 التثنية والجمع فأن مقتضى هذا الأسلوب أن قوله فانها لا تفيد  
 الاختصاص أن يقال في المعنوية لا تفيد الاختصاص أو تخصيصا أو مقتضى  
 الأسلوب أن يكون اللاحق على غلط اللفظ فلا يترتب استراعية  
 الحيلة بين الأسلوبين فلما كانت فائدة اللفظية منقضة في التخفيف

أو معنى في  
 أو معنى في  
 أو معنى في  
 أو معنى في  
 أو معنى في  
 أو معنى في  
 أو معنى في  
 أو معنى في  
 أو معنى في

١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠



كان طريق البيان فيها ذلك كما كانت المعنوية مبدئية للمعنوية لمطلان  
 الاختصار فيها أو ثرت العبارات المذكورة بتبيينها على آفة فائدة لها من جهة  
 في ذلك بل يكتب المضاف شيئا آخر من المضاف إليه كالتأنيث مثل سقطت  
 بعض النمل وكالتأنيث والجمعية كقول من قال فاحسب الدنيا رشفة  
 قلبي ولكن حب من سكن الديار أو كما كطرفية في قوله تؤذني أكليها  
 كل صبيح بأذن ربها ويقال سرت كل يوم قال تعالى كل يوم هون شأن  
 وكالتأنيث في ثمة الوليد الأول أن يكون المضاف في مبهما كقول ومثل  
 ودون مثل لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غضون  
 ذرت وقال وقال الله تعالى أنه حتى مثل ما أنكم تظنون وقال ومنا  
 دون ذلك التأنيث أن يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف إليه إذا  
 كونه في يوم مؤخر من عذاب يوم مؤخر يوم من قراء القرآن أن يكون  
 المضاف زمانا مبهما والمضاف إليه فعل مبنى بـاء أصلية أو عارضية  
 فالأول كقوله على صبي عابت المشيب على الصبا والتأنيث كقوله أنتك  
 على صبي بطلع الفجر كانه المضاف إليه فعلا موصيا أو جملة اسمية فالصحيح  
 جواز البناء وعلمية قراءه نافع هذا اليوم ينفع الصادق في صدقهم قال الشاعر  
 إذا قتلت هذا صبي استلوه مجنني نسلم الصبا من حيث يطالع الجرح  
 وقال أقولم تعلمي يا غمرك لفتنة كريم على حدى الكلام قليل ومرج فوايد

٥٩  
 الاضافة التذكيرية كقوله النار في العقل مكسوف يطوع موى وعقل عاصي  
 لموى يزداد تنويرا فتقوله مكسوف في قوله النار في العقل والافان مؤنث  
 واكتسبت التذكير من المضاف إليه وبهذا الاعتبار قال مكسوف ولم يقل  
 مكسوفة وعلى هذا المنوال ورد قوله تعالى إن رحمته الله قريب من المحسنين  
 ومنها وجوب التصدير والتذكير بغيره كقوله في خوفك غلام من عندك  
 وتقدم الجزية في خوفك صبيحة أي يوم سفر فالمضاف إليه قد اكتسب  
 الاستثنائية المتضمنة للتصدير ومنها المصدرية كقوله ضربة  
 مثل ضرب الأمير في رجل كانه فائدة الاضافة المعنوية غير منحرفة في التثنية  
 والتخصيص كقوله فائدة التثنية ايضا غير منحرفة في التثنية اذ التثنية  
 تفيد التخصيص في ضارب ضارب يد اختص من ضارب فكيف يصح هنا عبا  
 الحمر قلنا ضارب زيد قبل الاضافة ايضا كان معنى التخصيص اذ التخصيص  
 ناشئ من ذكر الموصول لأن أصله ضارب زيدا بالنصب لا ضارب فقط فهو متبني  
 للتخصيص سواء كان هنا كاضافة أم لا فالنحويين ليس في ذلك مرتبة  
 على الاضافة فليست مثل ولا يجوز اضافة الموصوف لا للصفة ولا لاف  
 الصفة الموصوفها شرع في مسئلة اخرى وهي اضافة الموصوف  
 للصفة واصله الصفة الموصوفها وبهذا المسئلة مختلف فيها  
 فالصرف في الجموع فالتثنية بالامتناع وعدم الجواز والكثيرة فالتثنية



بالجواز وذل لازم الاضافة الى المظهر لغيره لا يجوز ترك الضميمة اذ هو سبيل  
 الى جعل اسماء الالفاظ صفات للذوات مثلا اذ ارادوا ان يصفوا  
 شخصاً بالذهب فهم لا يستطيعون ان يقولوا اجازة رجل ذهب  
 تجازوا به ومضيفين له اليه فقالوا ذ ذهب **باب التوابع**  
 اختلف كلام النحويين في تفسير التوابع فقال جارا له في المفصل من التي لا يمتزجها  
 الاءاب الاعلى سبيل التبع لغيره وبتبعه كثير من المتأخرين كصاحب اللسان  
 وغيره وقال ابن الحاجب وبتبعه قوم التوابع كل ثمان باء اوابا بته  
 من جهة واحدة وكذا التوابعين ليس كما ينبغي اما الاول فلامنه منقوض  
 بحجة المبتدأ لان اءابه تابع لاءاب المبتدأ وكذا الاءاب لاجل الجوار  
 وكذا التوابع الثاني ايضا لان التوابع ان لا يبتدأ رافع للمبتدأ والخبر  
 كليهما وهو الختان الذي اختار جارا له وصاحب اللسان وغيرهما من  
 المتأخرين فيصرون عليه بان ثمان باء اوابا بته من جهة واحدة وكذا ان يخل  
 فيه الاخبار المتعددة لمبتدأ وكذا المتعدي المتعددة كقولهم علمت  
 زيداعمالا فاعلم ان لا يغذر ذلك وكذا الاحوال المتعددة كقولهم سمعت  
 محمدولا لا يغذر ذلك وكذا المستثنى اذا تعدد كقولهم سمعتهم الا زيدا  
 الاءاب الاكبر الا خالدا وان يصدق على الكل ان ثمان باء اوابا بته من  
 جهة واحدة وايضا يخرج عنه الصفة على من يترك الخش مع ان من يترك

قوى منها وهو الختان الذي اختار جارا له على ما روي عن كثير من المتأخرين  
 في الجملة مختلفة وايضا ان ثمان كيد يجرى الذكر جارا في كل شدة الاسم الفعل  
 واخره في كل ضرب من زيور وان ان زيد منطلق نفي عليه جارا لغيره وكذا  
 التوابعين منقوض به اذ لما في للاحظ من الاءاب كذا الاخر لا يقطع لمن  
 الاءاب اللهم الا ان يقال المقصود بالتفسير التوابع المعربة لا غير مطلق  
 التوابع وعبارة المفصل معربة عن هذا المعنى في التفسير الصحيح في السلم  
 عن كل محذور وعندي ان يقال للتوابع الفاظ يكون اءابه مع كونه واقفا  
 في محله تابع لاءاب غيره او يكون الثاني عجم الاول لفظا ومعنى فتكون  
 مع كونه واقفا في محله اءابه لاءاب على الجوار وقولنا تابع لاءاب غيره  
 منطبق على جميع هذا من باب سبويه والحق وقولنا او يكون الثاني  
 عجم الاول لفظا ومعنى اءابه في الجوار في الفعل ندرت المحذورات باسمها  
 واما ان ثمان باء اوابا بته من جهة واحدة فغيره فغيره منع نعم التوابع الذي  
 اختار ابن الحاجب منقوض به وقال المحقق الرضي ولو قال ابن الحاجب  
 كل ثمان باء اوابا بته لاجل اءاب الثاني لاجل اءاب الاول لانفع  
 النقص بالاختار المتعددة والمتعدي المتعددة والاحوال المتكررة  
 والمستثنيات المتكررة وفيه كذا لان هذا بظاهره مع كونه موصلا الى  
 من هذا الاختصاص لا حاجة اليه لانه احببته منه من اى كل ثمان باء اوابا بته

لا تسمى العربة العربة في كل التوابع  
 التي لا تسمى بالاءاب  
 التي لا تسمى بالاءاب  
 التي لا تسمى بالاءاب







[illegible][illegible]











وانه كان الشئ في الاول للاجل الضرورة والمصلحة في الله <sup>في كل شئ</sup>  
 وتوزيعا على شئ به وبالدل في شئ من جميع التوابع يكون هو  
 اي التابع المقصود بالنصب في مكان والتقدير الاخر اخرج للدلكيد  
 والوصف عطف البيان وخاصة لتوزيعه ان البدل تابع مقصود بالنسبة  
 دون مقبوعه وتوزيعه هذا منتقون لبعض اقسام العطف كجاء في زيد  
 بل عمرو وكذا كمن كل عطف صحيح فان المقصود بالنسبة هو الثاني  
 دون الاول فان قيل كيف يكون الثاني مقصودا بالنسبة بدون الاول  
 والنسبة ترتفع في كافي ما ففعل الا قليل وكذا كقلنا البدل هو  
 مجموع الاكمل او ف وقد يستعمل في تفصيلها في باب الاستثناء  
 فلا تنس من كلام زيد اخوك فان قيل البدل الكل من الكل كما ان  
 يتولد وبسم هذا بدل الكل من الكل وجاء في قوم بعضهم وبسم هذا بدل  
 البعض من الكل وسئل بدو به وبسم هذا بدل الكل في كلامه فان قيل  
 لان كلامه البدل بدل البعض بدل الكل فان قيل يجب ان يكون مستمرا على  
 ضمير يعود الى مقبوعه في كل من كذا فذا كذا لا في موضعين قال الله تعالى  
 والله على الشئ في البيت من سطة اي منهم وقال قل اصحاب الاثود  
 انرا في قبور الكرام رابطا في ثانه وقال عز قوله ثم عموهم اكرم  
 منهم وقال سلونكم عن الشرايين في قبور ابدال الكل فلا حاجة له الى

رابطا في كل شئ من مقبوعه في كل شئ من التوابع كجاء في الله  
 المستبداء وجاء في زيد جاريا فان قيل بدل الكل في كل شئ من التوابع  
 بدل العطف فان قيل بدل العطف لا لان البدل في كل شئ من التوابع  
 الملائمة قال لها جاب الخلف بدل العطف لا يصدر في كلام مع له روية  
 وفطنة انتهى وبدل العطف في كل شئ من التوابع كجاء في زيد  
 وعطف صحيح كجاء في زيد جاريا ونشيد وقد قرأوا بان التسمية لا يخرج  
 لا يتعارف في كلام النصب فان قيل اصلا بخلاف الاول في كل شئ من التوابع  
 مبالغة وتفنن في الصنعة وفي كلام المصنف في ان الشئ لان البدل  
 متخذه من اقسام قال لها جاب الخلف وجه اخر عندى ان كان في كل شئ من  
 كان عيى الاول في بدل الكل والافادة كان انما اجنبيا منه فهو  
 بدل العطف والافادة كان بعضه وتوابع البعض فان قيل البدل في كل شئ من  
 هذا الكلام ولا يخفى ان على الثاني منعا ظاهرا كونه مدفوع بالاستتراك  
فان قيل بدل من اقسام فاسم اسم له في التوزيع وهو بدل الكل من البعض  
 كجاء في نظرت الى القوم فلكذا الى القوم حوضه ولا الجاع بل هو اجيب  
 ناهي الكل راجع الى بدل الكل لان في كل شئ من التوابع الملائمة في كل شئ  
 والخيرية والافادة في قوله بدل الكل لان المنة معناه اذ التنبس  
 واما في الاول فتمثل على الثاني او ان في كل شئ من التوابع



تقوم بالاول قوم بالثاني قال ابن الحارث في الاضاح وكلها  
بشيء اذا الاول منقوض لمؤكد اعجبني زيك سلطان والثاني بمؤكد  
ضرب زيد غلامه فاج الفلام شمل على زيد قال المبرق سمي بل  
الاشمال اذا الفعل المنذر الاول شمل على الثاني اذا العجب  
في قولك اعجبني زيه من مندر الاول وهو غير كاف من جهة المعنى  
اذ لا يخفى انه لا يعجبك لحيه ووجه انما يعجبك طعنه فيه كذا السلب زيه  
ونظائره وقال بعضهم سمي لاشمال الاول على الثاني لكا شمل الطرف  
على المظروف من حيث كونه والاعلى اجمالا ومتناضلا بوجه ما  
يحيى سمي النفس عند ذكر الاول متناضلة الى الثاني ومنظرة  
له فحيى الثاني ملحق بالاول وتفضيلا له وهذا القول هو المختار عند  
صاحب الكشف وهو امر ضمني عند المحقق على انه فانه قال بعد التبرج بندا  
المعنى والواجب بل الاشمال ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع كقوله  
اعجبني زيه اذ العجبك على خلاف ضرب زيد اذ اضربت غلامه فحو  
جاء زيد غلامه واخوه او حماره بل انقطع لا بد من الاشمال ولا يجب  
مطابقة البعد المبدل منه في الترتيب والتكرار والاطراف والافعال اطلاق  
القول في ذلك تنبيه على ان جميع الابدال الاربعة في هذا المعنى سواء  
ولكن قوله ولكن في النكرة اي ليس سريدا لا اطلاق هذا الكلام

تختص ببدل الكل ولكن يجب النكرة المبدلة مع المخوفة ان يكون الى النكرة  
موصوفة مثل رشت برجل كريم اذ لو ترك وصف النكرة وقيل زيد  
برجل كانه فيه فائدة اذ لا معنى للاباء بهما بل تنبيه على لو كان في ذلك  
فائدة بان استغنى عن الثاني ما لا يستغنى عن الاول لجواز ترك  
الوصف كقوله تعالى يا لواء المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسما لواء  
بل جعل ما خوذ امر الطي فكانه طوى بالتقدير صرح بذلك الشيخ  
ابو علي العارضي في الحجة بهذا وعيان الفصل والمنتاح وسائر  
الكتب ناطقة بان الوصف كسحق لا واجب وقد مر حاج الحاسب  
في الايضاح بان لا يحذف جوازه ولكنه غير سحس هذا كلامهم الكل  
عند سريدي بل يجب ترك المطلق في كلا الجانبين فطريق البيان  
ان يقال ويحسن الوصف اذا افاض بدونه ويجوز ان يندرج هو الحس  
الصريح الذي صرح به الشيخ ابو علي غير من الخفي ولا يبعد ان يقال  
عبارة المحقق بما لا هذا المعنى فليتنامل وفي المقصود الذي يبدل منه  
اي من ذلك المقصود ظاهر بل الكل غاية متصل بمرتبته زيد اي لا يجب  
الخطابته مهننا يسمي البدلي في الافعال والاطراف بل يجوز كونه الاول  
ضميرا والثاني ظاهرة فتوله وفي المقصود معطوف على قوله في التوضيح والتكرار  
بند اما يقتضي ظاهرا كلامه وليس سريدا لوجهان جعل معطوفا على فند



كانه قبل ولا يجب المطابقة في جميع الابدان عموما وفي هذا خصوص في الالفاظ  
 والاضمار فتقوله ظاهر على بدل وقوله بدل الكل حال من ظاهر او مصدر  
 يدل على بدل الابدان للكل مع الكل وقوله عاينها حال من صاحبها مخذون  
 اي بدل الكل من الكل حال كونها عاينا او حال من المظهر في قوله في المظهر  
 اي حال كون المظهر عاينا اي غير غائب بالجله فبإلزامه لا هذا المقام  
 فلقه ملقة فالعبارة المنتهية في هذا المقام ولا يجب المطابقة بين الالفاظ  
 في التوفيق والتكثير والاضمار وكس التوضيف في الالفاظ ودون  
 وجب في المبدأ ويجوز الاول ضمي عاينها اذ ابدال الظاهر منه  
 وعطف البيان المعطف في اللغة الامة مع قولهم عطف عن  
 فوسى اي حرفته وردته وقيل الامالة وسمى به الباني الخوض  
 اذ التميز راجع الى الاول ما نل اليه عاينا وحكي وفي الاصطلاح ما  
 اثرا اليه بقوله هو ما يورث المنبوع من غير لالة على بعض احواله  
 تفسير هذا منتقوض ببدل الكل خوفا من احوال زيد في الاشارة بوضوح  
 الاول مع غير لالة على بعض احواله ولذا هو منتقوض بعطف البيان  
 الذي جرى به المذهب في اللانضاح كقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت  
 الاحرام هي البيت الاحرام عطف بيان للكعبة وذكر المذهب في النضاح  
 ووجه النقض ان المذهب انما يكون في الالفاظ على بعض احوال المنبوع  
 اذ كان

في البيت الذي رضي الاسترا باه الى انه لا فرق بين بدل الكل وعطف  
 بيان مثل اقسامه بالانه يجوز ان يوصف بماتتها من تعجب ولا دية  
 فيجوز عطفها على او وضع لاشتهار قسرا الاول به واوصى بذكر البيت  
 للدعاء وفصله اعانتها على عطف الخطاب على قوله فقال لا  
 اهي بعيد وزاد في مبدد وانما بلدكم فريد وانما على ناقة دبر  
 عجباً نبتاً فظنه كاذبا فلم يطمع شيئا فانطلق الاعراب فحل  
 بعينه ثم استقبل السطاح وجعل يقول ما شيا خلد بعينه اقسامه  
 البيت ثم قال لا غفر له اللهم ان كان في وعمر مقبل مع اعلى الواوي  
 فسمع فقال اللهم صدق حجة التقي فافذ سيرة فقال وضع عن  
 راحلكم فوضع فاذ انتم بعينه عجباً فحمله على بعينه وزود وكساه  
 في قيس لوقال قسم بالله عمر لكافة تاما فائدة استعمال النقط في  
 قبل قد جرت عادةهم على انهم يستعملون اسماء تفيهم لتميها اذا حصل  
 عن ضمهم وفيه فقا او شرا كذا في شهور يعقبونه باسم شهر بيانها  
 وتوضيها لانه او باسم بعينه وتوضيها ولا يلزم كون الالفاظ او ضمها اذ ان  
 يحصل مع اجتماعها والله اعلم المبني هو ما لا يختلف احواله  
 باختلاف العوامل كما في قوله المحرر رحمه الله المحبوب بما يختلف احواله باختلاف  
 العوامل وكافة المحبوب والمبني متقابلين كانه فضية التقابل

فانما



انه بنى المبنى بما لا يختلف آخره باختلاف العوامل وهذا هو الحق والقدرة  
مع النية والمختارون كائن الحايث من مع موضوع ومعرفة على  
بان معرفة انتفاء الاختلاف فرع عن تفعل ما هيته المبنى فلا يتبدل  
ان جعل ما هيته المبنى فرعاً على معرفة الاختلاف لانه دور فلا جرم وبه  
ابن الجاهل ان المحبوب والمبني شي آخر باختلاف الآخر حكم المحبوب  
وعدم الاختلاف حكم المبنى والحقوق الرضى الاسترايا هي افعال ذلك  
والتحسنة وعندي ان الحق ما ذهب اليه القدماء واقترار المصالح به  
امور اصطلاحية وهي ثلث اعتبارية لاحد ثلث اصلية فليس صفة  
المحب اصطلاحاً الا كلمة تختلف آخره باختلاف العوامل لنظا او غيره  
وليس للمبنى اصطلاحاً صفة سوى كلمة لا يختلف آخره باختلاف العوامل  
لنظا او تدبيراً وليس منها دور ولا ان هذا اصل وذاك فرع نعم  
اذا جعل الاختلاف وعدده كما نزم ان يطلب لكل منها ما هيته حتى  
يحصل به هذا الحكم فليشأ من قولهم لا يختلف آخره لغيره باختلاف  
آخره بسبب اختلاف العوامل منيف وصدق هذا باجداً لطيف  
الا قول لا يكون هناك عامل الفاعل ان يكون هناك عامل الا انه لا يختلف  
آخره باختلاف هذا العامل فيندرج في هذا المبنى اذن كل من حضر المبنى  
الاول المبنى الذي سببنا فقد ان موجب الاعراب مع التركيب مثل

على العاقل

على العاقل كالمسما المعقولة بقولهم زيد ووكبر خالد غير ذلك وقولهم  
ابن شاذ الاخر وقولهم احدنا نثمة الا الا فانه ليس منها ترتيب  
ولا عامر يتجلى آخره باختلاف الثاني المبنى المتعلق بالمانع من الاو رب  
مع موصية وذكر المانع ما هيته الورد ومبنى الاصل الورد والمانع من الاو رب  
وأنتم الاصل من البناء السكون ليس الا فانه في لفظه كما لو كان في طلب  
هناك علة ان احدهما علة البناء والثانية علة اواكه كخصه ما فيه اي  
اي من المبنى المحضات المخرجة اسم مفعول من اضرت الشيء في نفسه اخفيته  
فيها وفي الاصطلاح المخرجة من الاسم المتضمن للثا اة المتكلم او  
المخاطب العايب بعد سبق ذكر كذا في المحتاج وانما سمي بهذا الاسم ضميراً  
او مضمراً لانه لا احتياجه الى المفسر حتى لا يورث من به وهذا الكثرة سمي القلب  
ضميراً لاختفائه بنفسي لان ما فيه حتى لا يعلم الا الله الذي يعلم غيب السماوات  
والارض علة بنائها بشهرها بالووف من جهة الاحتياج الى المفسر كما احتياج  
الوف الى لفظيهم ببعض الافرادى او عدم موجب الاعراب في المبنى على ما  
الاسماء توارد المعاني المختلفة على صنعة واحدة والمخرجات مستغنية عن الاعراب  
باختلاف صنعتها باختلاف المعاني وهو المخرجات اعني لفظ المخرجات وهذا  
لفظ الجمع فيما قبله تبيينه الاول على كل مضمين وفي الثاني على ان مورد  
القسمه هو جنس المخرجات لانه قد قيل فيهم اما متصل مرفوع او منصوب او مفعول







والجواب ان السان انما كان ينو طبعين المستدام والخبر ان السان انما كان  
 كذا كذا ينو طبعينهما بعد دخول السان في السان لا في السان  
 باري كان كذا كنت انت لربيب عليهم ومن باب ان كذا انه هو الغفور الرحيم  
 الا ان ظاهر السان لا يقتضي ان ليس كذا كذا في السان ايضا كذا طبعه  
 هو الكبر في لا امثلة المذكورة اسان الا ان هذا الضمير طالع لما قبله غيبه و  
 حضورا وكذا كذا في السان فانه لا يكون الا غائبا كما سيجي الكثر الى وقوله  
 يسمى الفصل بان نصبه على اصطلاح البصري فانهم سميتموه فضلا لانه الفصل فيما بين  
 بين كونه نعتا وكونه خبرا اذ لو قلت زيد القام لا يكون الا في قوله القام صفة فيقع  
 السان في انتظام الخبر اذ لو سميتموه من الفصل انفع البهية وتبين  
 كونه خبرا اذ لا يجوز الفصل بين الموصوف في الصفة وهذا ما قال سيبويه في الخش  
 مع انه سمي فضلا لانه بفصل الاسم اني قبله بما بعد لانه يدل على انه ليس مع تمامه  
 بل هو خبره فانه قيل فاذا كان قائدا في قوله الفصل بين كونه نعتا وخبره وجب ان لا يخل  
 الا يجب ان يشبه الامور لا يشبه على احواله كاستبنا في باب كاه واد وطى للنف  
 في الاعراب كذا في مثل انا الحاكم وانا القفور الرصيم اذ المبتدأ ضمير فلا مجال  
 للصنف هنا قلنا نعم العيان هو كذا الا انه يجوز ذلك في ما واتباعا للاستعمال اللوار  
 في هذا الباب في ضمير السان الذي ليس بضمير كذا الضمير كذا انه بعد اي بعد هذا الضمير  
 مثل هو زيدا قائم هو منزه عليهم بسمي خبر المبتدأ وهو قوله في السان الوصفة

اخري هي ضمير السان الوصفة فنوله ضمير السان متبدا خبر الجملة  
 وهو قوله بسمي وضمير السان منصوب مفعول سمي وقوله ضمير السان الا ان هذا الضمير  
 وانما هي خطأ واحدا على وتيرة واحدة وهي تيرة الغيبة بخلاف ضمير الفصل فانه يختلف  
 بسبب اختلاف من على ما سبقت الاشارة اليه وقوله بسمي ضمير السان والصفة  
 معناه ان بسمي ضمير السان اذ كان مذكرا كالمسال الا ان قال الله تعالى قل هو الله احد  
 ويسمى ضمير الفصل اذ كان مؤنثا وفي السان السان تسمية على انه انما يؤنث  
 هذا الضمير اذ كان في الكلام مؤنث غير فضلة قال الله تعالى فانها لا تعي  
 الا بصار ومعنى هذا الباب على الاجمال والتفصيل الذي هو موصوف من مشيئة الملك  
 ومنه اي مرجع بالمعنى اسماء الله تعالى وانما بنيت اسماء الله تعالى اذ هي مفعولة  
 لا الوترية الرافعة لاهامها وهي الاشارة الحسية او الوصف كاصحاب  
 احواف البرية مثل في الذكر وذو ذن وذو من لمثناه واختلفت كلمة النخلة  
 بينهما فاجمهور على ان المثنى معنى لقيام عكته البناء فيه كالمفرد والجمع فندان  
 صيغة صيغة للرفع وذو من للمصوب والجر وقال آفون بل المثنى معرب لا فتل  
 اخر باختلاف العوامد وادعاء ان كلا منهما صيغة متانفة  
 الظاهر وقال الزجاء ليس من المثنى مبنيا اصلا اذ المثنى صنوفه على  
 غلط واحد فليس فكيف ينطبق على القولين كلام الله عز وجل ان هذا ان  
 لسوا ان قلنا ان اذن حرف تصديق بمعنى نعم واول خبر مبتدأ

غائب



مخوف واللام اذ لا يحل الجنداء والتقدير نعم لها ساوان كذا في الاصل قال  
 صاحب اللب في التعليق من لفظة كناية فانهم تركوا الالف في الاحوال العكس  
 كايها وتلك في منناه تان حال الوقع وتبين جالتي النصب والجر  
 اولاء وسئل في ذوى العقول وغيرهم قال جريد ذم المان في جديته تنوي  
 والعيسى بعد اولئك الايام وقد صدر من اسماء تحرف التنبيه تنبيهها  
 للسامع على المسار الى المقترن بالاشارة الحسية كانه تقدم وتوطئة له  
 مثل هذا في المورد المذكور وهذا في المعنى المذكور واما في المورد المؤنث  
 واما تان في المعنى المؤنث وهو لا يجمع وقد يحتمل اي اسم كان كاف الخطاب  
 تأكيد للمصنوع الذي وضع له اللفظ وهذا الكاف حرف كاسم على ما هو جوابه  
 في كتبهم مثل ذاك وذاك اولاك فذلك في ذاك للمؤنث ط وذلك للمؤنث  
 اي مرجع باب المعنى الموصولة وتسمى الموصولات واسماء الاشارة بهما  
 اذ هي ههنا واههنا كانت معارف وبلابها احبب الاول الى الصلة والثاني  
 الاشارة الحسية ومعنى الذي في المذكور والاني في المؤنث والذات في المعنى  
 المذكور والذات في المعنى المؤنث والذين في الجمع المذكور وفي ف النون قال الله تعالى  
 وحضرتهم كاذبي حاضوا على اهل الجوى واللاء على وزن السعي في جمع المؤنث  
 ومنه اي مرجع باب المعنى من مطلقا سواء كانت موصولة او موصوفة او  
 استثنائية او شرطية وسبب بناء سببهما باحرف لاحتياجه الى الصلة و

منه اي من المعنى اللانح الموصولات التي  
 التي قسم من الجملات كما هو وجه هذا الموصول  
 غير اني واية الاحتياج الى الكلام  
 والجمع بحيث يصلح به اذ يقع  
 جوازا في كلام  
 وهو خمسة  
 من الصلته

الفئة

والالف في استثنائية معنى الواو في الاستثنائية والشرط ومنه ما موصولة كانت  
 او شرطية او استثنائية او موصوفة وسبب بناءها ما عرفت ان في من ومنه  
 الالف في الدالة على العلم الفاعل في مثل الضارب والضاربة فانه حرف  
 سبب بناء الذي في الاسماء الجائزة كوا الرجل والاسد وسبب بناء  
 ظاهرا لانه حرف وعنده الجوهري موصولة بديل عول الضمير اليه في السعة وقال  
 جازانه في الفضل من موصولة في الذي اخوانه ولا بد للموصول من جملة خبرية  
 اما احتياجها الى الجملة فلان الموصول موضوع على اطلاقه المتكلم على ما عرفت  
 اذ انما يطبق فيكونه مكمولا على حكم معلوم الموصول له ولكم على من من  
 مضمون اجل واما الاحتياج الى ان يكون الجملة خبرية فلان الحكم الذي هو معلوم  
 الواقع قبل التكلم لا يتحقق الا في الخبرية وتسمى من جملة الواقعة صلتا و  
 يستعملها سبب جوهري واما لا بد من عاندها اي في تلك الجملة ليعود الى الموصول  
 ليحصل الارتباط بينهما والعائد ضمير وقد يحذف هذا العائد الذي هو الضمير نحو التي  
 ضربت في الدار في العائد من محذوف اي التي ضربت في الدار قوله التي الى صلتها  
 مبتدأ خبر في الدار وفي عانده ضرب مفعوله محذوف وقوله ولا بد من عانده حيث لم يقل  
 من ضرب عانده اشعار بان العائد لا يفهم من الضمير بل يكون العائد وضع الظاهر موضع الضمير  
 وقد يكون اللزوم اللام ايضا عاندا في المقصود من العائد الربط والربط قد يحصل  
 بغير الضمير ايضا كالمفصل في هذا المعنى في العود الى ما هو وصفه وغيره يعمل

نحو



عمله بنيتانه ولذا لكثرة تروا من سطون الكل بتصوره بصورت النور  
التي هو المطلوب وما وضع فيه لظاهره موضع الضيق لئلا يحزنه الذي خلق السموات  
والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فان قوله الذي كفروا  
يعدلون جملة معطوف على جملة الصلوة والمعطوف على الصلوة من غير ان يربط  
وهو قوله بهم اي الذين كفروا به كذا في الكشاف واذا عطف جملة خالصة على الضمير  
على جملة ذات ضمير فان كان المعطوف بالباء او ثم فلا حاجة لظن هناك الضمير لئلا  
صرحوا كواثر الذي يطر فينبض زبد اليباب الى المعنى الذي يطر وحصل عقيب غصبت  
الزباب وكواثر الذي جاء ثم غابت الشمس زيد اذ المعنى الذي تراخي عن محبة غروب  
الشمس زيد وبما جملته فاشملته ونظائر كثيرة لقوله ثم الذين كفروا بربهم اذ معنى  
اي كونه الذي تراخي عن خلقه السماوات والارض عدول الكفار فلا حاجة له الى ربط  
آخر بهذا نظيره لان العاد ثم ايضا رابط وان كان كلامها بمنوع مما الضمير المعنى  
واعلم انه قد حذف فاصلة ايضا باسمه كقولهم جاء بعد التثنية والقي اربابا  
لنقصورة العبارة عن الاطاعة بها اي بعد الدوامية التي لا يخط بها وصف اصف  
وقد يعبر عن الموصولات ما ذا صنعت لغنى ان ذل المعنى الذي وما استعملها منه  
اي ما الذي صنعت فاما مبتداء والموصول مع صلته خبر والعائد محذوف اي  
ما الذي صنعت وقديرات ان الما ان فيه وجها باعتبار ليس من الموصولات  
وسوان تكون ما ذا بمنزلة اسم احوال اي شئ فتواذ من مفعول صنعت

هذا هو المعنى الذي تراخي عن محبة غروب الشمس زيد وبما جملته فاشملته ونظائر كثيرة لقوله ثم الذين كفروا بربهم اذ معنى اي كونه الذي تراخي عن خلقه السماوات والارض عدول الكفار فلا حاجة له الى ربط آخر بهذا نظيره لان العاد ثم ايضا رابط وان كان كلامها بمنوع مما الضمير المعنى واعلم انه قد حذف فاصلة ايضا باسمه كقولهم جاء بعد التثنية والقي اربابا لنقصورة العبارة عن الاطاعة بها اي بعد الدوامية التي لا يخط بها وصف اصف وقد يعبر عن الموصولات ما ذا صنعت لغنى ان ذل المعنى الذي وما استعملها منه اي ما الذي صنعت فاما مبتداء والموصول مع صلته خبر والعائد محذوف اي ما الذي صنعت وقديرات ان الما ان فيه وجها باعتبار ليس من الموصولات وسوان تكون ما ذا بمنزلة اسم احوال اي شئ فتواذ من مفعول صنعت

هذا هو المعنى الذي تراخي عن محبة غروب الشمس زيد وبما جملته فاشملته ونظائر كثيرة لقوله ثم الذين كفروا بربهم اذ معنى اي كونه الذي تراخي عن خلقه السماوات والارض عدول الكفار فلا حاجة له الى ربط آخر بهذا نظيره لان العاد ثم ايضا رابط وان كان كلامها بمنوع مما الضمير المعنى واعلم انه قد حذف فاصلة ايضا باسمه كقولهم جاء بعد التثنية والقي اربابا لنقصورة العبارة عن الاطاعة بها اي بعد الدوامية التي لا يخط بها وصف اصف وقد يعبر عن الموصولات ما ذا صنعت لغنى ان ذل المعنى الذي وما استعملها منه اي ما الذي صنعت فاما مبتداء والموصول مع صلته خبر والعائد محذوف اي ما الذي صنعت وقديرات ان الما ان فيه وجها باعتبار ليس من الموصولات وسوان تكون ما ذا بمنزلة اسم احوال اي شئ فتواذ من مفعول صنعت

لغنى ان ذل المعنى الذي وما استعملها منه اي ما الذي صنعت فاما مبتداء والموصول مع صلته خبر والعائد محذوف اي ما الذي صنعت وقديرات ان الما ان فيه وجها باعتبار ليس من الموصولات وسوان تكون ما ذا بمنزلة اسم احوال اي شئ فتواذ من مفعول صنعت

هذا هو المعنى الذي تراخي عن محبة غروب الشمس زيد وبما جملته فاشملته ونظائر كثيرة لقوله ثم الذين كفروا بربهم اذ معنى اي كونه الذي تراخي عن خلقه السماوات والارض عدول الكفار فلا حاجة له الى ربط آخر بهذا نظيره لان العاد ثم ايضا رابط وان كان كلامها بمنوع مما الضمير المعنى واعلم انه قد حذف فاصلة ايضا باسمه كقولهم جاء بعد التثنية والقي اربابا لنقصورة العبارة عن الاطاعة بها اي بعد الدوامية التي لا يخط بها وصف اصف وقد يعبر عن الموصولات ما ذا صنعت لغنى ان ذل المعنى الذي وما استعملها منه اي ما الذي صنعت فاما مبتداء والموصول مع صلته خبر والعائد محذوف اي ما الذي صنعت وقديرات ان الما ان فيه وجها باعتبار ليس من الموصولات وسوان تكون ما ذا بمنزلة اسم احوال اي شئ فتواذ من مفعول صنعت

هذا هو المعنى الذي تراخي عن محبة غروب الشمس زيد وبما جملته فاشملته ونظائر كثيرة لقوله ثم الذين كفروا بربهم اذ معنى اي كونه الذي تراخي عن خلقه السماوات والارض عدول الكفار فلا حاجة له الى ربط آخر بهذا نظيره لان العاد ثم ايضا رابط وان كان كلامها بمنوع مما الضمير المعنى واعلم انه قد حذف فاصلة ايضا باسمه كقولهم جاء بعد التثنية والقي اربابا لنقصورة العبارة عن الاطاعة بها اي بعد الدوامية التي لا يخط بها وصف اصف وقد يعبر عن الموصولات ما ذا صنعت لغنى ان ذل المعنى الذي وما استعملها منه اي ما الذي صنعت فاما مبتداء والموصول مع صلته خبر والعائد محذوف اي ما الذي صنعت وقديرات ان الما ان فيه وجها باعتبار ليس من الموصولات وسوان تكون ما ذا بمنزلة اسم احوال اي شئ فتواذ من مفعول صنعت















فاسم اسم و نسبت و کینه فال اسم مالا بقصدیه  
 و اولاد کم گزید و غم و و التبت مالتصدیه  
 احد المعینین م



عند ما يكون نصف مجموع ما شئته اي ما شئته الم او بالكية  
 الوقوع جواب السؤال في الاستثنائية  
 في خرج الذراع والنوع  
 فاجاب انما توف  
 الكنية

في الجواب على السؤال في الاستثنائية  
 في الجواب على السؤال في الاستثنائية  
 في الجواب على السؤال في الاستثنائية

الكلية في ذلك الزم والكنية ما صدر به بالام او بالكنية  
 مصدر اضافي نحو ابو عمرو وام كلثوم ابن اوى وبنت ورد او نحو  
 ذلك **اسماء العدد** هي ما وضع لعدد معين قال ابن الجوزي في موضع  
 لكمة اتحاد الاشياء واعرض عليه المحقق الرضي بان لفظ واحد في حق من ساء عدد  
 باتفاق النحاة مع انه خارج عن تعريفه لان واحد لم يوضع لكمة اتحاد الاشياء  
 لانه يقال كم درهما عندك فنقول واحد فليس معنا اتحاد الاشياء وكذا اذا قلت  
 انسان في جواب كم درهما عندك بان يكون رجل ورجلان ليسا من اسماء العدد  
 مع اتحاد افعال لانها في معنا لكمة الشئ وان كانا وصفا مع ذلك لما بهته  
 ذلك الشئ ايضا بهذا الكلام اعترضه بشئيه فط اما الاول فلاق  
 لفظ الاتحاد في تعريفه باعتبار المواد والحال سواء كان واحدا واحدا فان  
 كنية الشئ عدد ما لمعني لان الكنية ما يجاب به على السؤال بكم وهو العدد المعني فكانه  
 قال اسم العدد ما وضع للعدد المعني كما عرفت به واما الثاني فلان يكون رجلان  
 ليس موضوعا للعدد المعني بل موضوعا للمعني لكونه في تعريفه ما وضع لكمة  
 اتحاد الاشياء معناه ما وضع لها فقط على ان يكون رجل ورجلان خارج عن التعريف باعتبار  
 فكيف يشترط في بيانه فليست مل وتكون باعتبار المواد والحال حتى لا يكون قوله  
 شك وقد اشار الى الجواب في شرحه شأن خفية هذا المعنى الا انه لم يذكره المحقق  
 قال في شرح قوله ما وضع لكمة اتحاد الاشياء بذكر فيه واحد وانسان لانها

من اسماء العدد عند النحويين وان لم يكن من العدد عند كثير من الحساب وهو خلاف النظم  
 لا من شئ بهذا الكلام ثم قال وبيان في قوله ما انه لو قيل كم عندك لقلت اقول واحد  
 انه انما هو لفظ واحد فبينت لك كم عندك وان لم يكن الا واحدا او اثنين  
 واما كونها من العدد عند النحويين فلا طبا فتم على عدد واحد واثنين من العدد  
 بهذا الكلام وفيه تصريح بان مراد بآحاد الاشياء الاتحاد باعتبار المواضع والحال  
 لانه كما اصحاب الاتحاد في جميع المواضع اصولها اي الالفاظ التي يرجع اليها  
 جميع اسماء العدد والجمع الى عشرة ومائة والالف قوله واحد الى عشرة تصريح بان  
 لفظ الواحد والاشياء من اسماء العدد عند النحاة قال المحقق الرضي وعند  
 الحساب ليس الواحد من العدد فاف العدد عند من هو الذي يدعى على العدد من بعض  
 كونه في شئ من العدد قالوا لان اللفظ الاول ليس بعدد فلهذا النوع الاول النزاع  
 فيه لفظي راجع الى الاصطلاح والباقي من الاعداد يحصل بتركيب مثل اثنان  
 قد سبق انه اصله العطف او شبيهه من مثل عشرة في الالف قوله  
 جمع لتبينه على ان مثل عشرة في الالف جمع اذ الجمع هو الذي له واحد معلوم ثم اقول  
 بآخرة واولا ياء ونون منصوصه وهذا ليس كذلك ولما اجمع موضع لكمة  
 غير متعين او يحصل سبب عطف مثل عدد شئ او شئيه او جمع مثل  
 ما بين مائة والالف والوف ثم شئ في بيان حاله فيقال  
 وتبين لكمة الا عشرة مجموع شئ او شئيه ابتداء بالكمة اذ لا محذور لواء اثنين

والبيان من اسماء العدد كحصر  
 في الجواب على السؤال في الاستثنائية  
 في الجواب على السؤال في الاستثنائية  
 في الجواب على السؤال في الاستثنائية

وتمت كلامي في هذا الموضوع  
 في الجواب على السؤال في الاستثنائية  
 في الجواب على السؤال في الاستثنائية  
 في الجواب على السؤال في الاستثنائية



اذا قصد بالفاظ العدد التخصيص على خصوصية العدد اخرج مع ما يدل  
على تلك الخصوصية اذ لو قيل رجال لم يعلم عدد منهم ولو قيل ثلثة فقلنا يعلم  
ما هو مجموعهم بل الغنيبي فيقول ثلثة رجال تصح باجماع المقصود  
والعدد واما الواحد والاثنا فيلحقا بهما لانهما لا يميزان بهما بل قيل  
ورصلان والمقصود هو تخصيص على العدد والمعدود حاصل قلنا  
لا تراهم يقولون احد رجل ولا اثنا بل يسمون في ذكر العدد منها ضائع  
وكذا كسب جميع احوال الاجناس وتثنيتهما فانهم يقولون درهم ودرهمان  
لا واحد درهم ولا اثنا درهمين فيقول مجموع اى كسب يكون جمعا كقولك  
ثلثة درهم طاق الله تعالى وكما في المدينة تسعة درهمين في  
الارض ولا يصح في الحاصل اى الجمع المعنوي ايضا جائز والجمع المعنوي  
انا اسم الجمع كالمرط والنزول القوم او اسم الجنس كالمرط والعسل وكذا ذلك  
فان قلت قد اخرج علينا ان ثمة ثلثة لا العشرة يجب ان يكون جمعا  
لفظ او معنى الا انه لم يوضح ان اى قسم من الجمعي يحكى يكون ثمة اجمع العلة  
ام جمع الكثرة فيبقى لنا هذا الحكم فانه مقصود قلنا انما يكون للمعدود  
الاجمع ثمة اضعف العدد لانه لم يكن له الا جمع كثره اضعف اليه العدد  
كثلثة جال واربعة جال وقال الحق اوصى كتمانها اقلام ولا تخفى انه  
سواء كان له الجمعان جميعا فحقه ان يضاف اليه العلة تطبيقا

العدد والمعدود وان كان في الفصل وحق ثمة العشرة فادونها ان يكون  
جمعا ثمة ليطابق عدد العلة وقد يستحق جميع الكثرة لموضع جمعة العلة كقوله  
موت وعشرة ثلثة قومي مع وجود اى وقوله جرواى كسب يكون جرواى لانه  
اضيف العدد لا العلة ودوا ووثيرة الاضافة اذ هي حق وقد نكرنا لاضافة  
ايضا فيقال ثلثة اكتب على البدل بقل ثلثة انما لا يلائم المقصود وهو العدد  
فلو نصبنا فضله وقولنا عشرة الفاية هنا داخل في المعنى فانه ثمة العشرة  
ايضا جاك يكون مجموعا ج واوله لانه ثمة بقوله ثمة عشرة لانه وسوى  
مقصود موجه في ان لولا العدد داخل في المعنى لكانه حقة ان يقال ثمة  
العشرة لانه وسوى مقصود لانه لانه حكم العشرة مطلقا في البين قوله مقصود  
اى يحكى به مقصودا اذ هو في القيمة المنصوب كونه من لانه اخف وتيمنا  
والثمة مجموع الاربعة ولم يمتعه جميعا لانه ثمة  
والثمة مجموع الاربعة لانه ثمة في الاضافة اخف انما افراد فلانه  
اخف وثمة العشرة يكون لذكر كسب اى بى والثانية في العدد ثلثة جال  
ويكون ثمة بى وثمة ثلثة اى بى وسوى ثمة اى بى وثمة ثلثة اى بى  
الثانية في العدد اى بى موضع ثمة ثلثة في العدد وفي موضع ثمة ثلثة  
فيه وقوله لاربعة الفاية هنا ايضا داخل في المعنى لان العلة ايضا حكمها  
ان يكون بالآلة في المذكر وبدونها المؤنث وكذا البداية وهي ثمة فانها ايضا  
حكم العشرة في كلام الفصل ثمة لان البداية والنهاية داخلان في الحكم

والثمة مجموع الاربعة لانه ثمة في الاضافة اخف انما افراد فلانه  
اخف وثمة العشرة يكون لذكر كسب اى بى والثانية في العدد ثلثة جال  
ويكون ثمة بى وثمة ثلثة اى بى وسوى ثمة اى بى وثمة ثلثة اى بى  
الثانية في العدد اى بى موضع ثمة ثلثة في العدد وفي موضع ثمة ثلثة  
فيه وقوله لاربعة الفاية هنا ايضا داخل في المعنى لان العلة ايضا حكمها  
ان يكون بالآلة في المذكر وبدونها المؤنث وكذا البداية وهي ثمة فانها ايضا  
حكم العشرة في كلام الفصل ثمة لان البداية والنهاية داخلان في الحكم















على ما في المعنى مثل قاعد العلمان اي هو قاعد العلمان في العلمان معموله لانه فاعله  
وقد اضيف اليه اسم الفاعل ومنصرفه بالواو ان في المثال اي منصرفه بالواو انه  
وحسب الوجه في المثال اي حصر وجهه الا اذا كان اسم الفاعل مستقيا فانه  
لا يضاف اليه فاعله قوله الا اذا كان في هذا الاستثناء يحتمل التقاطع  
والاتصال في كل منقطعهما فانه يجوز اضافة كل منهما الى المعنى لكنه اذا  
كان اسم الفاعل مستقيا لا يضاف اليه فاعله وان كان متصلا فنه يجوز اضافة  
اسم الفاعل على جميع الاوقات لا وقت كونه مستقيا فانه لا يضاف اليه فاعله  
**اسم التفضيل** لم يقل افعلي لزيد برج فيه خير منه وشر منه لاسم  
الامر في المثالين اذ هي من الرباعي هي المزيد لاسم التفضيل الذي ليس بكونه واليت  
اي ليس هو بغيره اذ العيب المفعول به كالمزيد والملاوة وكذا ذلك ليس بمانع  
اذ يقال فلان ابلد من فلان قال الله تعالى واصقل سبيلا وحق العبارة ان يقال  
لاستحق الامر ثلثه محذوف عن الالوان العيوب والنقصان ولزم النفي  
متصرف قابل للمزيد في المثالين اخر ازعم الرباعي والحد اخر ازعم المزيد  
والخروج التوهم والعلامة ازعم ذي لون وعيب لانه افعلي لغية التفضيل  
كخارج واعرف النقصان اخر ازعم الالوان لانه قسمه مثل كان وصان فانه  
لا يقال لكونه وامير الخوف من لزم النفي اخر ازعم مثل ما بنى بكلمة فانه  
لا يقال هو ابنى منك والآن لم يستعمل في الاثبات وهو خلاف الموضوع في قولنا

[illegible]



متفرقا من غير ان يكونوا في نفس لسان قولنا قابل للكثرة احرار عن كونهم في نفس  
 وطلعت فانه لا يقال احرار في طلوع ولا يستعمل اسم التفضيل الا في امر او التمام  
 او الاضافة اي لا يجتمع اثنان ولا يخلو عن واحد من التثنية والجمع  
 كما في قولنا لقد اجتمع الامم في قوله ولست بالاكبر منهم صحي وانما التثنية  
 للكاثر قد كون من تفضيلية ممنوع بل من تعيضية اي است من بينهم الاكبر  
 صحي ولو سلم فالام زائدة ولو سلم فهو في قيل التثنية والجمع بالاكبر اكر  
 منهم ولا يثبت باجتماع الاضافة والى التفضيلية اذ لم يكن المضاف اليه فضلا  
 كما يقال ان يرفع فضل البقرة من كل فاضل في الاضافة لا البقرة للتفريق كما يقال  
 شاع بعداد والمساكنة الواجبة بين الفضل والمنفصل عليه قد تكون متقنيا  
 وبهذه الطريقة وقد يكون وضيا كقوله تعالى لا يدري علم من الحكماء وقصص من الخجارج  
 اي لو كان الحكماء يعلمون للشيء فصاحبه الا اذا علم اي لا يقال هو افضل بدرجة  
 من التثنية الا ان يكون الفضل عليه بقرينة مثل قولنا الله اكبر اي اكبر من  
 كل شيء فان الفضل محذوف لانه معدوم ويجوز ان يعبر الخروف بمجموع المضاف  
 والمضاف اليه اي اكبر شيء وباجل فخره الخذف ان يكونه افعول خبر او متعة نص  
 عليه لاسم المزدوج رحمة الله ولا يستعمل اي الذي مع امر الامور اذ منكر لان  
 من قد صار بمنزلة وجوده فممتنع تفضيحه وجمعه ثابته وباللهم لا مطابا  
 كالتحقاق المطابقة وعدم المانع وفي الاضافة يجوز الوجهان المطابقة

وترك المطابقة اما المطابقة فهي اذا اضيفت قصد له لزيادة المطلقة  
 والاضافة للتوضيح اي بقصد تفضيله على كل ما سواه مطلقا لا على المضاف  
 اليه فقط وانما الاضافة الى هذا المضاف اليه بجزء التوضيح والتفصيل  
 نحو فلان اعلم بعداد اعلم علم محسوسا غاية انه من بعداد لانه مولود  
 او مسكنه وعلم هذا الخط قولهم نبينا افضل قرشي اي فضل النكاح  
 مع بني قريش فانه بجزء المطابقة في هذا الوجه وانما ترك المطابقة منو  
 ان يضاف والمقصود تفضيله على المضاف اليه فقط في هذا الوجه يجوز  
 الاوان المطابقة وتركها فتقوله في الاضافة يجوز الوجهان اي الوجهان  
 اللذان بهما يظهر جواز المطابقة وجوبها او المطابقة وتركها باعتبار  
 ان لها معنيين باعتبارها يظهر كل مع الامر والاول ان يترك المضاف  
 وان في ان يترك المضاف والكلام والله اعلم باللام **القسم الثاني**  
**الفعل** وقد تقرر ان كتابه مرتب على مقدمة وثلاثة اقسام حسب  
 انقسام الكلمة الى اقسامها الثلاثة القسم الاول في الاسم القسم الثاني  
 في الفعل القسم الثالث في الخوف فلما فرغ من قسم الاسم جازي والاش  
 ان شرع في قسم الفعل وابتداء بالماضي لانه لتقديمه حتى التقديم  
 مع انه ما الماضي فبني على الفتح اما ببناء فلانه قد تقرر انه مبني على  
 واما اختيار الفتح فلان الفعل قيل لفظا اذ لا يجوز منه ثلث اشكال

على  
 اذ قد تسميته وبنية في قوله الله اكبر والمطابقة  
 الماضي والمضارع والاسم

اللفظ كونه لا تقدمه الخفة  
 لفظ الفعل والعدوان على  
 الاصل والاسم

فيما كان في الماضي  
 في الماضي والاسم







ويضربون مثل وكذا يابى وفاربون قال انى للاجرب ما يضرب فليس من ضرب  
 وضربوه مع حيث جاءه الضربة بازروف علة فاجرى بها الى انه لا تقتض  
 هذه الضربة بالفعل اقتضى ذلك ان يكون ما قبلها مفتوحا او مضمويا او مكسورا  
 فسقط ما بقى من الضربة الى ان تكون الاربعية فالنوني حى به عوضا عنها ونسب

ويضربون مثل وكذا في بابي وهما بدون قالوا لا لا واجب ما يضربون فليس هو  
وضربوا مع حيث جاء الضميمة بازاء حرف علة فاجري مجازاها الى ان لا لا انقضت  
منه الضمير بالفعل فنقض ذلك ان يكون ما قبلها مفتوحا او مضموما او كسورا  
فقطت بايقال منه الضمير الحركة الاعرابية فالنون حكيمة عوضا عنها ونصب  
يكون بالفتحة لفظا في مثل لي يفرح بالفتحة ولي يفرح وولي يري كل ذلك فيفتح  
اذا لا استعمل سدا وكذا في المثال اذ الاول صحيح والثاني معطل والى والثالث معطل  
والى او تقديره مثل لي يحسن في ما في آخر الف اذا لا الف لا قبل  
الحركة وكذا في النون في الامثلة الخمسة المذكورة انما خالفن بفعلها في  
تفعلا ولي معطولا ولي تفعلا ولي تفعلا في قوله وكذا في النون معطولا على قوله  
بالفتحة اى والنصب يكون بالفتحة وكذا في النون والجرم معطولا على قوله  
والنصب يحذف الحركة وقطعها في الصحيح كقولهم يفرح وكذا في الدال في الفعل  
كقولهم يفرح ولم يفرح وقوله لم يفرح والابناء تنفي شاذ وكذا في النون  
في الامثلة الخمسة المذكورة كقولهم تفعلا الى آخره والرفع مع المعقل ما جرد

عج الجازم وان حب كحوم زيد • كما خلاف لهم في ان المضاعفة من  
الحالة مرفوعة اما الخلاف في عامل الرفع فعند النواة العامل هو التجرع  
المعامل اللفظية كالمتدا. وقال الكسائي العامل هو المضاعفة اذ الرفع  
حدث فكذا لان اصل المضاعف هو الخاضع ولم يكن فيه منذ الرفع فتدار

في المضاعفة والمضاعف  
عج الجازم وان حب  
الرفع هو التجرع  
والعامل اللفظي  
هو المضاعف  
والمعامل اللفظي  
هو المضاعف  
والمعامل اللفظي  
هو المضاعف

والنصب **باب** بالفتحة **هـ** لكون النصب لفظا محفوظا  
**في** مضارع **نصب** **أخوه** **الف** سواء كان **أخوه** **واو**  
**أولاء** أو غيرهما ولم يمتد **ضمير** **مفعول** **بارز** **مفعول**  
**استفعل** **الضمة** **على** **الآخر** **مثل** **هو** **نصب** **مفعول**  
**ولم** **يضم** **كسرة** **لن** **يفر** **و** **يفر** **الواو** **ولن** **يوي**  
**يفر** **الساكن** **والضمة** **بالفتحة** **حاله** **كونه** **تقدرا**  
**أي** **مقدرا** **مضارع** **أخوه** **الف** **مثل** **لن**  
**يحيى** **فإن** **أخوه** **الف** **لا** **يكن** **يحكى** **نفسه**  
**الفتحة** **والضمة** **باب** **بجذ** **النون**  
**الدال** **على** **الرفع** **في** **الأشعة** **الحقة** **المذكورة**  
**كول** **تفعلا** **ولن** **تفعلا** **ولن** **تفعلا** **والجزم**  
**أرجع** **الآخر** **وسكونه** **أعابا** **مدح**  
**بجذ** **أخوه** **أي** **الضمة** **في** **المضارع** **الضمي**  
**الآخر** **المجوز** **عن** **ضمير** **مفعول** **بارز** **مثل** **لم** **يكن**  
**ولم** **يكن** **وأنت** **لم** **تفع** **وبجذ** **اللام**  
**سواء** **كان** **واو** **أولاء** **أو** **الف** **في**  
**المضارع** **المعتل** **الآخر** **والرفع** **كان**  
**مخدوفا** **للا** **علام** **فلم** **جد** **الحاجز** **في**  
**الآخر** **الأخوف** **علية** **مشابهة** **والجزم**  
**بجذ** **النون** **الدال** **على** **الرفع**  
**في** **الأشعة** **الحقة** **المذكورة** **سواء**  
**كانت** **صحيحة** **الآخر** **ومعلماتها**  
**توكم** **بنيها** **ولم** **يكنوا** **ولم** **يكنوا**  
**ولم** **يفر** **واو** **ولم** **يفر** **واو** **ولم** **يفر**  
**ولا** **يبيح** **الواو** **أعابا** **المضارع**  
**وجب** **فكر** **عوا** **لم** **تفعلا**

معه وجوده او عدمه لكن جعله موقوف على ارتفاع المانية وهو الجازم وان عيب  
 وقتا لا يبرئونه العامل سر وقوعه متيق الا سمح فوز يبرئناى ضارب لما وقع  
 موقعه اعطوه لمعنى العار بالاجتماع واقواه وهو وقوعه وكل ما لم يمتص لا يخرج من اياته  
 الامز به بل قد فانه اظهر اقوى والمنصوب معنى الفعل ما وقع بعد ان كواير  
ان اخرج وبعد ان كواير وبعد اذن كواير فاذن تفضل الجنة اذن اصله  
 اذ كان كذا اذن كذا الحكمة الحذف الىها وعوض منها التثنية تلويحا  
 منهم الى صلوه اللازمة التثنية بعد ما كان تحتها بالاضى ونصب اذن  
 شروط بعدم الاعتماد على ما يستحب الفعل بعد اذ لم يعتمد ما بعده على  
 ما قبلها والاعتماد ان يكون ما قبلها تاما في ثمة ما قبلها واذ كانت ثمة مواضع  
 فقط الاول ان يكون ما بعده تاما قبلها كذا اذن ان كركم التثنية ان يكون  
 ما بعده تاما في الشرط الذي قبلها كذا ان كركم التثنية ان يكون ما بعده  
 جوابا للعلم الذي قبلها كذا وانه اذن لا يوضع وانما كتبت بالنون وقتا بينها  
 وبين اذ او بعد كذا اسم كذا اذن الجنة وكى من عند الافصح وجوز  
 في جميع استعمالها وانصب الفعل بعد ما يقتدر ان ومذهب الخليل ان ان نصب  
 بعد ما يقتدر على مزبوعه موانه لان نصب كى ان وعند البربري اذن  
 تكون فاصلة بنفسها كذا وجاز مفر بعد ان فاذا اقتدرها اللام  
 كذا كذا سوا فنى فاصلة لا غير معنى ان وليس فيه معنى التعديل بل هو استفاد

This image shows a vertical strip of aged, stained paper. A dark, irregular stain is visible near the top, and a small hole is present near the bottom. The paper has a textured, yellowish-brown appearance with various spots and discolorations.







والفعل الثاني في جزمه وانما قال كمالا في الشرط لم يعمل في الشرط لان البعض  
والبعض اسم واذا كان الجاء وصدره جاز رفعة كما جاز فيهما اما  
الاو فلان كلمة الشرط لم تعمل في الاو وكانت حرة بالاعمال في الاو فلما  
التي في فلان اللام موجودة في الاول واللام في الثاني فينبغي ان يعمل فيه ولو  
المضارع حال كونه جازما بان المقدرة وذلك في جوب للام والنهي واللام  
والتمني والوصية اي يكون المضارع في جوبا بان المقدرة بعد الافعال الخمسة  
اذا قصد ان الاول سبب للثاني مستتب نحو اسم تدخل الجنة في الاول الى ان  
تدخل الجنة ولا تكون تدخل النار في الثاني اي ان يكون تدخل النار وان يتك  
ازدك ان اي ان تعرفني بينك انك لست بمالك انفع في الرفع  
اي ان كان مال انفع والانتزاع تصب في الخاف مس الى ان تنزل تصب في  
**واما الامر بالصيغة** فكما يجوز ان لا انه مبني لا موب وكنى كما  
كان في صورة جزم شبه به اذ قد تقرر ان الجزم من انواع الاعراب فكيف  
يوجد في المبني فتوارة الجزم ردة على الكيفية اذ هي قائله تارة جزم بلام مقدرة  
كقولك ان رضيتك محمد تغد نفسك كل نفس والبرق ترون يقولون هو مبني على  
السكون موحى توفيق **ومن الافعال** افعال القلوب وقد سلم في فعال  
الشكر واليبس في مبيعة علمت في طمنت وصبت وقلت ورايت وجوب  
فمن الافعال تنصب مفعول اي اذا دخلت على الجملة الاسمية يرشد الى

86  
وقد بينا اي هذا المعقول في الاصل مبتدأ وجزا واذا توسطت تلك الافعال  
بجوابين او تاخت عنها جاز رفع الاسمي مثل زيد طمنت مقيم الى  
لطفني مقيم فاجله الاسمية لا محل لها من الاعراب لست واقعة مفعول  
والجملة الفعلية نصب على الطرف كما اشترنا اليه مثال اخر كوزيد طمنت  
وقوله جاز رفع الاسمي اشارة الى جواز العمل ايضا في صورة التوسط والافعال  
اما في صورة التوسط فانه يجوز تقديم المفعول على العامل وانما في صورة  
التوسط فانه لا يجوز احد الجوابين مقدم والاخر مؤخر فاذا جاز تقديم المفعول على  
جواز احدهما بالطريق الاول ولهذا امر جوابان الالف والاعمال في صورة  
التوسط وبيان وقوله اذا توسطت اظافت اشارة الى امتناع  
رفع الاسمي اذا تقدمت اذ التقديم دليل العناية والاهتمام والالف دليل  
عدم ذلك لهما متناهيان فان قلت قد شاع في استعمالهم علمت ان زيدا  
لما لم من غير تكثير هو الفاء قلت ممنوع فان هذا التعليق لا الفاء فبشي  
تفصيلية التعليق وجب اي رفع الاسمي فيما قبل الانتهاء مثل علمت  
ان زيد قام وانهم اخوك واشارة الى جواز جانب الالف والوجوب  
في جانب التعليق اشارة الى النوع في بين الالف والتعليق يعني ان التعليق  
ابطال العمل لفظا مع امتناعه لا ما قبل الانتهاء ممنوع ان يعمل فيما بعد  
والالف ابطال العمل لفظا مع جوازه لفظا فرفع الاسمي اذن في الالف











فان قصته لا زالت مستمرة من فروعها كالماء بخلاف سائر الافعال ومما كان وصار  
واجب وامر واضح وظل وبات واخص وغدا وراح وما زال وقد كان  
كان معنى ثبت لنواذرة تامة لان قصته قال الله تعالى وان كان ذو عسرة  
فنظرة لا مبصرة اى اية ثبت وكذا اصبحت واصبح واسمى على معنى دخل في  
القباح والضحى والى فتميم بل فروع فلا حاجة الى الاقتصار قال صاحب  
الخصايص وكذا اى مثل كان في كنه تامة اصبحت واخواته اراد باخواته اصحى  
واسمى على فروع فلهذا قد صفت فروعها على غير ما هو عليه بان  
المراد بالاخوات بهذا اللفظ لان الاخوات يلفظ بالجمع ليس بجيد ساقيط  
وقد يرفع الاسم بعد كان لان اسمها كان ضمير الشأن مثل كان زيد قائما  
ويجوز تقدير خبر ماى اصبحت من الافعال على اسمها لاجل اذ هي منزهة  
وعليها اى على غير ما اذ هي فعل مركب في العمل قوية ولا مانع من التقديم  
اذا ما في اولها لان مفعولها ما غاب هو ما كان كانت تانية فوجه المنع  
ان ما في غير التانية من هذا لا يستفهم على التاني فكذلك ان كانت مصدرية لان تقديرهم  
المصدرية متنوعة **ومنها** اى من الافعال افعال المعارية كقمت  
بكذا الاسم اذ هي موصوفة للدلالة على قبلي خبر جاء او حصل او اخذ اية  
فهي افعال المعارية اى افعال يدل على التوسل المذكور ومعنى وهو لو جاء  
مضمون الخبر قال سيبويه على طبع اشتقاق فاعلم في الخبر والاشتقاق  
او لا يكون الا على ما ذكرناه

(لم)

فان قصته لا زالت مستمرة من فروعها كالماء بخلاف سائر الافعال ومما كان وصار  
واجب وامر واضح وظل وبات واخص وغدا وراح وما زال وقد كان  
كان معنى ثبت لنواذرة تامة لان قصته قال الله تعالى وان كان ذو عسرة  
فنظرة لا مبصرة اى اية ثبت وكذا اصبحت واصبح واسمى على معنى دخل في  
القباح والضحى والى فتميم بل فروع فلا حاجة الى الاقتصار قال صاحب  
الخصايص وكذا اى مثل كان في كنه تامة اصبحت واخواته اراد باخواته اصحى  
واسمى على فروع فلهذا قد صفت فروعها على غير ما هو عليه بان  
المراد بالاخوات بهذا اللفظ لان الاخوات يلفظ بالجمع ليس بجيد ساقيط  
وقد يرفع الاسم بعد كان لان اسمها كان ضمير الشأن مثل كان زيد قائما  
ويجوز تقدير خبر ماى اصبحت من الافعال على اسمها لاجل اذ هي منزهة  
وعليها اى على غير ما اذ هي فعل مركب في العمل قوية ولا مانع من التقديم  
اذا ما في اولها لان مفعولها ما غاب هو ما كان كانت تانية فوجه المنع  
ان ما في غير التانية من هذا لا يستفهم على التاني فكذلك ان كانت مصدرية لان تقديرهم  
المصدرية متنوعة **ومنها** اى من الافعال افعال المعارية كقمت  
بكذا الاسم اذ هي موصوفة للدلالة على قبلي خبر جاء او حصل او اخذ اية  
فهي افعال المعارية اى افعال يدل على التوسل المذكور ومعنى وهو لو جاء  
مضمون الخبر قال سيبويه على طبع اشتقاق فاعلم في الخبر والاشتقاق  
او لا يكون الا على ما ذكرناه

فان قصته لا زالت مستمرة من فروعها كالماء بخلاف سائر الافعال ومما كان وصار  
واجب وامر واضح وظل وبات واخص وغدا وراح وما زال وقد كان  
كان معنى ثبت لنواذرة تامة لان قصته قال الله تعالى وان كان ذو عسرة  
فنظرة لا مبصرة اى اية ثبت وكذا اصبحت واصبح واسمى على معنى دخل في  
القباح والضحى والى فتميم بل فروع فلا حاجة الى الاقتصار قال صاحب  
الخصايص وكذا اى مثل كان في كنه تامة اصبحت واخواته اراد باخواته اصحى  
واسمى على فروع فلهذا قد صفت فروعها على غير ما هو عليه بان  
المراد بالاخوات بهذا اللفظ لان الاخوات يلفظ بالجمع ليس بجيد ساقيط  
وقد يرفع الاسم بعد كان لان اسمها كان ضمير الشأن مثل كان زيد قائما  
ويجوز تقدير خبر ماى اصبحت من الافعال على اسمها لاجل اذ هي منزهة  
وعليها اى على غير ما اذ هي فعل مركب في العمل قوية ولا مانع من التقديم  
اذا ما في اولها لان مفعولها ما غاب هو ما كان كانت تانية فوجه المنع  
ان ما في غير التانية من هذا لا يستفهم على التاني فكذلك ان كانت مصدرية لان تقديرهم  
المصدرية متنوعة **ومنها** اى من الافعال افعال المعارية كقمت  
بكذا الاسم اذ هي موصوفة للدلالة على قبلي خبر جاء او حصل او اخذ اية  
فهي افعال المعارية اى افعال يدل على التوسل المذكور ومعنى وهو لو جاء  
مضمون الخبر قال سيبويه على طبع اشتقاق فاعلم في الخبر والاشتقاق  
او لا يكون الا على ما ذكرناه

فان قصته لا زالت مستمرة من فروعها كالماء بخلاف سائر الافعال ومما كان وصار  
واجب وامر واضح وظل وبات واخص وغدا وراح وما زال وقد كان  
كان معنى ثبت لنواذرة تامة لان قصته قال الله تعالى وان كان ذو عسرة  
فنظرة لا مبصرة اى اية ثبت وكذا اصبحت واصبح واسمى على معنى دخل في  
القباح والضحى والى فتميم بل فروع فلا حاجة الى الاقتصار قال صاحب  
الخصايص وكذا اى مثل كان في كنه تامة اصبحت واخواته اراد باخواته اصحى  
واسمى على فروع فلهذا قد صفت فروعها على غير ما هو عليه بان  
المراد بالاخوات بهذا اللفظ لان الاخوات يلفظ بالجمع ليس بجيد ساقيط  
وقد يرفع الاسم بعد كان لان اسمها كان ضمير الشأن مثل كان زيد قائما  
ويجوز تقدير خبر ماى اصبحت من الافعال على اسمها لاجل اذ هي منزهة  
وعليها اى على غير ما اذ هي فعل مركب في العمل قوية ولا مانع من التقديم  
اذا ما في اولها لان مفعولها ما غاب هو ما كان كانت تانية فوجه المنع  
ان ما في غير التانية من هذا لا يستفهم على التاني فكذلك ان كانت مصدرية لان تقديرهم  
المصدرية متنوعة **ومنها** اى من الافعال افعال المعارية كقمت  
بكذا الاسم اذ هي موصوفة للدلالة على قبلي خبر جاء او حصل او اخذ اية  
فهي افعال المعارية اى افعال يدل على التوسل المذكور ومعنى وهو لو جاء  
مضمون الخبر قال سيبويه على طبع اشتقاق فاعلم في الخبر والاشتقاق  
او لا يكون الا على ما ذكرناه



على البتداء اشارة الى بيان اعراب الخوض في المخرج او انهم كزبد فوق كنفهم <sup>زبد</sup>  
يعني ان زبد مبتداء ما قبله خبره وقد يرتد زبد في المخرج فتولد زبد مبتداء واجل  
اعني قوله نعم الرجل خبره وانما خبره ذلك بالتقديم والتأخير تحصيل اللابها والمغيب  
فان قلت الخبر اذا وقع جملة فلا بد لها من عائد لا مبتداء ولان العائد بها قد  
هنا وجهان الاول وهو انه اذا ذكر اكثر الخفيين كان الجواب صاحب  
اللباب من يتبعهما ان يند من قبيل قوله لا اري الموت بسبب الموت شي  
نغض الموت في الغنى والغيرة فانه في معنى لا اري الموت بسببه في  
كذا قال ابن الجاهل ثم قال وبنو اخير من قول من قال انا استغنى عن العائد  
بما في العالم من معنى العموم لان جملة العموم غلط ان لم يصح التكلم به مع الجنس بل اللام  
للمعروف في الذهن وذكروا منهم من اكله وبقول صاحب اللباب قد اغفلت لام الجنس  
لاستعماله مدخول عليه غنى الضمير العائد على غلط قوله واما التثنية فلاقال ليركهم  
ولكن سبب كثره اقل المراكب فان قوله فاما التثنية مستند وقوله فلاقال ليركهم جملة  
واقعة خبر له لا ضمير منها الا ان التثنية كونه منفيا بل انما الجنس  
مستند العائد اليه اعترض على هذا الوجه بعض المدققين بان التثنية في  
كافية الربط جائز ان يقال زيد مات الناس وعمر وكل الناس يموتون وقاله  
لا يصلح في الدار ومهنا نظر اما قولنا فلان ما ذكره ابن الجاهل ليس تمام  
او اللام في نعم الرجل محض للمعروف الذي يندى اليهم فكيف ما في فيه من قبيل  
عنده

لا اري الموت بسببه في وانا يكون من قبيل ليركان اللام للجنس كما ذكره صاحب  
اللباب حتى يشمله في الجملة او للمعروف الخارجي فيكون له اية ويكون في معنى  
سببه في واما ما نيا فلان ما ذكره صاحب اللباب يندى من قبيل لا اقال  
ليركهم ليس تمام لان البيت من قبيل اعادة البتداء بل غرضه ما في فيه ليس  
كذلك بل هو من قبيل اعادة البتداء بعينه ان جعل اللام للمعروف الخارجي على غلط  
قوله زيد جازا ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية له ومن قبيل اعادة البتداء  
بما يشمله وغيره ان كان اللام للجنس كقوله تعالى والذين يحسبون انهم  
الصلاة انا لانفسهم ارحم الحسنى وقال تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات  
انا لانفسهم ارحم احسن عملا فانهم في الانفس ارحمهم واو غيرهم من كل محسن  
واما ثالث فلان ما ذكره المعترض من انه لو كان السمول كافيا جازا ليركان <sup>في معنى</sup>  
المذكورة ليس شي لان كل ذلك كثر انما الاول فلان معنى زيد مات هو وغيره  
ان جعل اللام للجنس زيد مات جعل اللام للمعروف الخارجي وكذا التثنية في معنى  
عمر يموت هو وغيره واما التثنية فلان معنى فالدلالة في الدار وهو لا غير  
وكل ذلك في ثلث استعمالات كالتثنية وربط السمول في التثنية كذا في بعض  
الوجه التي في وهو اني اخرج الحق الرضى بقوة في كنه ان يندى في المعنى الموزون  
فلا حاجة له للضمير كما في زيد رجل حيد والخبر في الحقيقة لهم جامد موزون  
ومهنا وجه في لث عندى وهو ان زيد عطف بيان لرجل فلا حاجة







السفور يا خفي سببه وبه يحيل في حقه تعالى اذ لا يخفى عليه شيء في الارض ولا في السماء  
 ومن هنا تراهم يقولون اذ انظر السبب بطول العجوبة ان السبب عليه تعالى فهو  
 مجاز عن الاستعظام فتعوله تعالى بل عجب وتسبحون فيمجد قواهم الم معناه  
 الاستعظام اذ النجوم موزون له فهو من قبيل ذكر المذموم واردة اللازم مثل  
 ما احسن زيد ايضاً الصيغة الاولى ما احسن زيد انما انما الاعراب  
 في هذه الصيغة فقال فاستدل بموصولة اي عند الخشوع والركعة  
 صلته بها وهي مع الصلة في كل الرفع بانه مستداه والخبر مخوف في الذي  
 جعله صياغة عظيمة والركعة في كمال التمام اه الخبر المخوف موجود في خبر  
 الذي حسن زيد موجود والمصدر محله عدل عنه وجعل الخبر المخوف في  
 عظيم اذ الاول قليل النكرة والاولى اللذان بمقام النجيب انما هو هذا المخوف فيه نوع  
 نكرة للخشوع او ما مستداه استقامته واحسن خبر اي اني شئ جعله حسنة  
 قائل هذا الوجه هو الزكاة وابن كسويه وهذا الوجه قوي من جهة المخوف لانه  
 كانه جعل خبره فاستفهم عنه والعجب مع المحض محله انه طرح مذهب سيبويه  
 منها وذكر مذهب الاخفش والظاهر مع ان مذهب الاخفش في تقييد معنى وحيد  
 الاول ان فيه حذفاً للوجوب ما عدم ما استدركه ان لانه ليس فيه هذا المقرر  
 معنى للابهام اللذان بمقام النجيب سيبويه ان ما غير موصولة ولا موصوفة بل  
 هو مكنى بغير نكرة وهو مستداه ما بعد خبره اي شئ مع ان الشئ لا يعرف جعل زيد  
 ما احسن زيد ايضاً الصيغة الاولى ما احسن زيد انما انما الاعراب  
 في هذه الصيغة فقال فاستدل بموصولة اي عند الخشوع والركعة  
 صلته بها وهي مع الصلة في كل الرفع بانه مستداه والخبر مخوف في الذي  
 جعله صياغة عظيمة والركعة في كمال التمام اه الخبر المخوف موجود في خبر  
 الذي حسن زيد موجود والمصدر محله عدل عنه وجعل الخبر المخوف في  
 عظيم اذ الاول قليل النكرة والاولى اللذان بمقام النجيب انما هو هذا المخوف فيه نوع  
 نكرة للخشوع او ما مستداه استقامته واحسن خبر اي اني شئ جعله حسنة  
 قائل هذا الوجه هو الزكاة وابن كسويه وهذا الوجه قوي من جهة المخوف لانه

قالا لا تخفى الرضى ومنه سيبويه وانما كان حسنة من وجه وهو اعتبار الابهام المنه اللذان  
 بمقام النجيب الاله ضعيف من وجه وهو ان يقال ما نكرة غير موصوفة نادراً نحو فتعني  
 على قول النجيب في قوله بل هو ضعيف من وجه آخر حيث جعل المبتدأ نكرة مختصة  
 قلنا مع المواقف التي يجوز كون المبتدأ نكرة على مذهب سيبويه على انه يجوز ان يكون  
 من قبيل قوله ثم امره انما بلف المبتدأ فاعل والمفعول واليه ان رجاء الله في الفصل  
 حيث قال ومنه ما اكرم زيد اجعله كما يكون كذا افعال على الخوف ومنهم  
 انخصه عن مكانه زيد ان عوده ونحوه لم يكونا الا لا وروى قال انما واجب  
 ما ابتدأه مكنى عند سيبويه كان اصله في حسن زيد كما تقول امر افعول عن  
 الخوف في معنى ما افعول لا امر هذا الكلام ثم قال ومنه بل الخشوع او وجه  
 من حيث ان استعمال الموصولة ثابت واستعمال ما يعينه في مبتدأ  
 لم يثبت في الفعل بل في خبره اي احسن زيد على ان الامر بمعنى انما  
 والباء زائدة في الفعل على كمال قوله تعالى وكونوا باله شهداء اي احسن زيد  
 بغيره صار احسن يعني هو من افعال بمعنى صار افعال كالمعنى صار في العلم  
 واعداً للغير اي صار ذا غنى وهذا الوجه هو الذي ذهب اليه سيبويه واتباعه  
 واعترض عليه ان في الاخر معنى المافى غير موصوف بل الموصوف وبان افعال بمعنى  
 صار ذا كذا قليل ولهذا قال جابراً انه في هذا خبر من التعطف في قليل  
 لو كان به فاعلاماً جاز حذفه وقد ورد حذفه قال الله اسمع منهم واطعوه

ما النجبية

ما احسن زيد ايضاً الصيغة الاولى ما احسن زيد انما انما الاعراب  
 في هذه الصيغة فقال فاستدل بموصولة اي عند الخشوع والركعة  
 صلته بها وهي مع الصلة في كل الرفع بانه مستداه والخبر مخوف في الذي  
 جعله صياغة عظيمة والركعة في كمال التمام اه الخبر المخوف موجود في خبر  
 الذي حسن زيد موجود والمصدر محله عدل عنه وجعل الخبر المخوف في  
 عظيم اذ الاول قليل النكرة والاولى اللذان بمقام النجيب انما هو هذا المخوف فيه نوع  
 نكرة للخشوع او ما مستداه استقامته واحسن خبر اي اني شئ جعله حسنة  
 قائل هذا الوجه هو الزكاة وابن كسويه وهذا الوجه قوي من جهة المخوف لانه

زيد ومنه في العلم لانه  
 الا ان كان في العلم لانه  
 في العلم لانه لانه

ما احسن زيد ايضاً الصيغة الاولى ما احسن زيد انما انما الاعراب  
 في هذه الصيغة فقال فاستدل بموصولة اي عند الخشوع والركعة  
 صلته بها وهي مع الصلة في كل الرفع بانه مستداه والخبر مخوف في الذي  
 جعله صياغة عظيمة والركعة في كمال التمام اه الخبر المخوف موجود في خبر  
 الذي حسن زيد موجود والمصدر محله عدل عنه وجعل الخبر المخوف في  
 عظيم اذ الاول قليل النكرة والاولى اللذان بمقام النجيب انما هو هذا المخوف فيه نوع  
 نكرة للخشوع او ما مستداه استقامته واحسن خبر اي اني شئ جعله حسنة  
 قائل هذا الوجه هو الزكاة وابن كسويه وهذا الوجه قوي من جهة المخوف لانه







Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, with some ink bleed-through from the reverse side. The text is written in a cursive style and includes phrases such as "وَالْحَمْدُ لِلَّهِ" (Praise be to God) and "وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ" (Greeting and peace).

[illegible]



قد اضطررنا الى قول السمع في ذلك فقال ابو علي الفارسي وقطر مبعثا لتعليل فتولاه تعالى  
افعلوا الخ لعلمكم رحمون معناه ليرحموا وقال بعضهم من يخفي عن مضمون الجملة  
التي بعدها وقال كيبويه الرقي امر يتعلق بالحيطين اذا كان في الالف ان لا يخل  
فارجع عن معنيها الاصاحية بالكلية فقل في كلامه تعالى تنبيه على انهم  
يشعرون ان يخفي منهم الرقي اي الطمع في الشقاق ونظير ذلك كلمة او فانها لا تشك  
الا ان كلامه تعالى اذا اشتمل عليه فمعناه الابهام في ان كلامها للتخفيف  
والمكسورة صدر الكلام وان المفتوحة بالعكس اذ هي حرف مصدر في جعل  
ما بعده في ثواب مصدر كذا في رايه متولاه في اي المفتوحة مع اكتم واخر  
في حكم المروفاة معنى بل ان زيد اقام بلغه قيام زيد في قلته جميع  
او وف كذا صدر الكلام سوى ان فلاتي سبب خض المكسورة بذلك فقلت لانه  
في مقام التوقيف بينهما لانه كما ذكرنا به يشتر ان عقبه بابه الامتياز واذا اعطف  
اسم على اسم في المكسورة بعد حرفي كذا في رايه في المعطوف مثل ان زيد اقام ثم عد  
وقال الله تعالى ان السبي من المشركين ورسوله رفعه والتفسير مخفي الخ  
تنبيه على عدم جواز قبل المضى اذ ان الواحد لا يكون محولا لعائدين مختلفين وكان  
للتشبيه خوكاة زيدا وكذا لا سندر اكل ومعنى الاستدراك رفع  
توهم ناش من كلام الابقى رفعا شبيها لكاششا ستوت طبعين كلامين  
متغايرين نينا وانباتا كونا جازا زيد كنعن عوا جازا في بل كنعن اي من الخوف

هذا هو المعنى الذي مر عليه في قوله تعالى افعلوا الخ لعلمكم رحمون معناه ليرحموا وقال بعضهم من يخفي عن مضمون الجملة التي بعدها وقال كيبويه الرقي امر يتعلق بالحيطين اذا كان في الالف ان لا يخل فارجع عن معنيها الاصاحية بالكلية فقل في كلامه تعالى تنبيه على انهم يشعرون ان يخفي منهم الرقي اي الطمع في الشقاق ونظير ذلك كلمة او فانها لا تشك الا ان كلامه تعالى اذا اشتمل عليه فمعناه الابهام في ان كلامها للتخفيف والمكسورة صدر الكلام وان المفتوحة بالعكس اذ هي حرف مصدر في جعل ما بعده في ثواب مصدر كذا في رايه متولاه في اي المفتوحة مع اكتم واخر في حكم المروفاة معنى بل ان زيد اقام بلغه قيام زيد في قلته جميع او وف كذا صدر الكلام سوى ان فلاتي سبب خض المكسورة بذلك فقلت لانه في مقام التوقيف بينهما لانه كما ذكرنا به يشتر ان عقبه بابه الامتياز واذا اعطف اسم على اسم في المكسورة بعد حرفي كذا في رايه في المعطوف مثل ان زيد اقام ثم عد وقال الله تعالى ان السبي من المشركين ورسوله رفعه والتفسير مخفي الخ تنبيه على عدم جواز قبل المضى اذ ان الواحد لا يكون محولا لعائدين مختلفين وكان للتشبيه خوكاة زيدا وكذا لا سندر اكل ومعنى الاستدراك رفع توهم ناش من كلام الابقى رفعا شبيها لكاششا ستوت طبعين كلامين متغايرين نينا وانباتا كونا جازا زيد كنعن عوا جازا في بل كنعن اي من الخوف

هذا هو المعنى الذي مر عليه في قوله تعالى افعلوا الخ لعلمكم رحمون معناه ليرحموا وقال بعضهم من يخفي عن مضمون الجملة التي بعدها وقال كيبويه الرقي امر يتعلق بالحيطين اذا كان في الالف ان لا يخل فارجع عن معنيها الاصاحية بالكلية فقل في كلامه تعالى تنبيه على انهم يشعرون ان يخفي منهم الرقي اي الطمع في الشقاق ونظير ذلك كلمة او فانها لا تشك الا ان كلامه تعالى اذا اشتمل عليه فمعناه الابهام في ان كلامها للتخفيف والمكسورة صدر الكلام وان المفتوحة بالعكس اذ هي حرف مصدر في جعل ما بعده في ثواب مصدر كذا في رايه متولاه في اي المفتوحة مع اكتم واخر في حكم المروفاة معنى بل ان زيد اقام بلغه قيام زيد في قلته جميع او وف كذا صدر الكلام سوى ان فلاتي سبب خض المكسورة بذلك فقلت لانه في مقام التوقيف بينهما لانه كما ذكرنا به يشتر ان عقبه بابه الامتياز واذا اعطف اسم على اسم في المكسورة بعد حرفي كذا في رايه في المعطوف مثل ان زيد اقام ثم عد وقال الله تعالى ان السبي من المشركين ورسوله رفعه والتفسير مخفي الخ تنبيه على عدم جواز قبل المضى اذ ان الواحد لا يكون محولا لعائدين مختلفين وكان للتشبيه خوكاة زيدا وكذا لا سندر اكل ومعنى الاستدراك رفع توهم ناش من كلام الابقى رفعا شبيها لكاششا ستوت طبعين كلامين متغايرين نينا وانباتا كونا جازا زيد كنعن عوا جازا في بل كنعن اي من الخوف

ما الكافه فمثل العمل اي عمل من الزوف قال الله تعالى انما الله واحد  
وكذا بطل العمل اذا خفت اي كمن قال الله تعالى ولكن الشياطين يخفون  
كمن يرفع الشياطين الا ان المفتوحة فانها تعمل في ضمير مبتدئة المفضل  
ويخفون فبطل عملها ومن لم يورب من عملها والمكسورة اكثر اعمالا اوليت  
للتعني ولعل للرجوع وقدر تحقيقها ومنها اي مرجع الي وفي العاملة  
ما و لا وقدر سبع احكامها مستوفاة فلا تنس من غير العاملة حرف  
الاعطف في غير شرا وقد عرفت منها اي فصارت احد عشر الواو والجمع  
الانطلاق سدرج فيه المعية والتربية وعكس والاعطف في غير شرا  
للتدريج واو وان للحد الاخرين ولم يعد الشيخ ابو علي الفارسي ما من  
حروف الاعطف لدخول الاعطف عليها ووقوعها قبل المعطوف عليه وعليه الشيخ  
عبد القاهر وقال الحق الرضي والحق ان الاعطف في اي الاعطف جازا ازيد  
وان عمرو هو الواو اما مبتدئة لاطش ثانيا فقط وليست بعاطف ولا تنفي  
ما وجب للاول نحو جازا زيد لا عمرو وبطل الاضرب عن الكلام الابقى ومعنى  
الاضرب جعل الاول في حكم المكسورة عنه فقط وبطل في كلام الله عز وجل الجود  
الانتقال كان وفيه يعني بل ولكن للاستدراك وقد ذكرنا ومنها  
اي من الحرف غير العاملة حروف التنبيه ومعنى الاو اما وما فالاول كقوله تعالى  
الا انهم هم السفهاء والثاني كقول من قال ما والذي ابكى واهى في الفضل

هذا هو المعنى الذي مر عليه في قوله تعالى افعلوا الخ لعلمكم رحمون معناه ليرحموا وقال بعضهم من يخفي عن مضمون الجملة التي بعدها وقال كيبويه الرقي امر يتعلق بالحيطين اذا كان في الالف ان لا يخل فارجع عن معنيها الاصاحية بالكلية فقل في كلامه تعالى تنبيه على انهم يشعرون ان يخفي منهم الرقي اي الطمع في الشقاق ونظير ذلك كلمة او فانها لا تشك الا ان كلامه تعالى اذا اشتمل عليه فمعناه الابهام في ان كلامها للتخفيف والمكسورة صدر الكلام وان المفتوحة بالعكس اذ هي حرف مصدر في جعل ما بعده في ثواب مصدر كذا في رايه متولاه في اي المفتوحة مع اكتم واخر في حكم المروفاة معنى بل ان زيد اقام بلغه قيام زيد في قلته جميع او وف كذا صدر الكلام سوى ان فلاتي سبب خض المكسورة بذلك فقلت لانه في مقام التوقيف بينهما لانه كما ذكرنا به يشتر ان عقبه بابه الامتياز واذا اعطف اسم على اسم في المكسورة بعد حرفي كذا في رايه في المعطوف مثل ان زيد اقام ثم عد وقال الله تعالى ان السبي من المشركين ورسوله رفعه والتفسير مخفي الخ تنبيه على عدم جواز قبل المضى اذ ان الواحد لا يكون محولا لعائدين مختلفين وكان للتشبيه خوكاة زيدا وكذا لا سندر اكل ومعنى الاستدراك رفع توهم ناش من كلام الابقى رفعا شبيها لكاششا ستوت طبعين كلامين متغايرين نينا وانباتا كونا جازا زيد كنعن عوا جازا في بل كنعن اي من الخوف



[illegible]

والتبرع والفاو والمكاتب  
وقد مر بيانها  
كذلكها سيقا  
نزا اول

[illegible]

والكلمة موارد يا اسم الإشارة والضمير كمنه أو بهن وها أن وكو فلك وايا  
يعني من غير العاملة حروف النداء وما يا وهيا وبالنداء ومنها حرف  
التفسير وما أي وأن كلاًهما للتفسير وبهذا أي من غير العاملة حروف التخصيص  
ومنها وال أو لا ولو لما للتخصيص أي للترغيب والترهيب وكلاً للردع أي  
الكف والمنع ونعم أي من غير العاملة حروف الإيجاب وهي نعم لتو ركب مع  
وبلى لإيجاب النفي وإي بكسرة الهمزة للأنبات بعد الاستفهام واجل وجبر تصديق  
الخبر نفياً وإيجاباً والهمزة وبلى للاستفهام أي من غير العاملة أو فاعلاً  
لموضوع الاستفهام ولو للشرط في الخلف أي من غير العاملة حروف  
الشرط وبني ثلثة إن ولو وأما فلو للشرط في الماضي وإن للاستفهام وإن دخل  
الضمة وأما للتفصيل ويلزمها الفاء ولا يجوز حذفها في سعة الكلام  
فتو للتفصيل أي غالباً والالف قد يحذف بدونه بأن يستعملها التكلم أحياناً  
كلام ستأنف من غير أن يتقدمها كلام ومن منه القليل القلمات الواقعة في  
صدور الكتب وأولها والتفويض للمعنى والتشكيك والعوض وقد سبق شرحها  
والنون الخفيفة والتثنية الكائنتان في الفعل للتأكيد يعني اتتمها فخصان  
بالفعل مطلقاً بل بالفعل المستعمل إذ قد تكرر أنهما لا دخل في الماضي  
والحال والمباحث المتعلقة بهما كثيرة ألا أنها لا يليق بهذا المختصر إلا المختصر  
فيه للاختصار فلا يناسب الاستيفاء في الأسرار والله أعلم بحقيقة الأحوال

رطاب  
 اجنية  
 المدعو  
 في كسبه  
 ما يدعى  
 عليه  
 الكسب

می کلان در حبس  
 او منتظر  
 طلبه و  
 فاذا و قفا  
 بعد صبر  
 می و  
 رسیدن  
 و بعد از  
 و ذاع  
 م  
 می و می  
 G ما  
 مستقیم حکم  
 من الا و  
 به خا

شوكية  
2:3  
الغلاف  
يحيى

فائل

فالحمد لله على نواله والصلوة والسلام على رسوله محمد وصحبه وآله وعلى كل من  
تبعهم بإحسان وورثته من جاله ومقاله. فلقد وفق الله عز وجل  
عبد الضعيف شيخنا بن محمد الدين الشافعي رودي البساطي غفر  
الله ذنوبه واستر عيوبه لاتمام هذا التأليف في ليلة الاحد من اواخر  
شهر الله المبارك ربيع الاول الواقع في تاريخ سنة ثلث وعشرين  
وثمانمائة وقد كان افتتاحه في غرة شهر الله المبارك محرم الحرام التاريخ  
المذكور وهو يوم الاثنين ثلثين سنة وقد كان الافتتاح والافتتاح  
بدر السلطنة مراد حفظها الله من جميع الافاق والعاتات  
بالمدرسة الشريفة المباركة المشهورة بالمدرسة الفاضلة الواقعة  
في بطن مرارة. صلوات الله الخيرة وآخا. وطاقه وابطانها  
باندسها ان ينظم وتركيب. زما به ذره فكافه جلاني.  
مكر صاحب دلي روزي برحمت. كند در كارين مسكين عياني.  
ثم اكتب بسم الله الملك الوهاب بن شهر جمادى الاخرة الواقعة في تاريخ  
سنة ثلث وستين وثمانمائة ودار السلطنة القسطنطينية حفظها الله  
من جميع الافاق والعاتات. ام

